العلاقات العراقية - الإماراتية

بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(٢٠١٦/٧/٣٤٤٧)

المكوطر، عمار احمد
العلاقات العراقية – الاماراتية/عمار احمد المكوطر
عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع٢٠١٦
( ) ص
ر. ا. : (٢٠١٦/٧/٣٤٤٧)
الواصفات: /العلاقات الدولية// العراق// الامارات العربية المتحدة
تحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية آخرى.

Copyright ®
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-96-261-6

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و خلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+ خلوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن E-mail: darghidaa@gmail.com

العلاقات العراقية- الإماراتية

بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والمستقبل

عمار أحمد اسماعيل المكوطر

الطبعة الأولى

٢٠١٧ م - ١٤٣٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآيات (٢١٣)

الإهداء

الى/

الشعب العراقي الكريم

الكاتب

المحتويات

المقدمة..... ١٣
المبحث التمهيدي: تطور العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة قبل عام ٢٠٠٣..... ٢١

الفصل الأول: العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في العلاقات العراقية- الاماراتية

المبحث الأول: العوامل الاجتماعية..... ٣٣
المطلب الأول: العامل البشري..... ٣٤
أولاً: العامل البشري في دولة الإمارات العربية المتحدة..... ٣٥
ثانياً: العامل البشري في العراق..... ٣٩
المطلب الثاني: العامل الديني..... ٤١
أولاً: العامل الديني في دولة الإمارات العربية المتحدة ٤٢
ثانياً: العامل الديني في العراق ٤٥
المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية..... ٤٩
المطلب الأول: واقع الاقتصادين الاماراتي والعراقي..... ٥٠
أولاً: واقع الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة ٥٠
ثانياً: واقع الاقتصاد العراقي..... ٥٤
المطلب الثاني: المساعدات الإنسانية الاماراتية والمديونية العراقية ٦٠
أولاً: المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة ٦٠
ثانياً: المديونية العراقية ٦٢

الفصل الثاني: العوامل العسكرية والسياسية المؤثرة في العلاقات العراقية- الاماراتية

المبحث الأول: العوامل العسكرية ٧١
المطلب الأول: القوة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة..... ٧٣
أولاً: موقع دولة الامارات العربية المتحدة ومساحتها..... ٧٣
ثانياً: القدرات العسكرية لدولة الامارات العربية المتحدة ٧٧
المطلب الثاني: القوة الوطنية للعراق ٧٩
أولاً: موقع العراق ومساحته..... ٧٩
ثانياً: القدرات العسكرية للعراق..... ٨٢
المبحث الثاني: العوامل السياسية ٨٤

المطلب الأول: مبادئ وتوجهات دولة الإمارات العربية المتحدة في تنظيم علاقاتها الدولية ٨٥
أولاً: مبادئ دولة الإمارات العربية المتحدة في تنظيم علاقاتها الدولية ... ٨٦
ثانياً: توجهات دولة الإمارات العربية المتحدة في تنظيم علاقاتها الدولية.. ٨٩
المطلب الثاني: المبادئ والتوجهات المعتمدة من العراق في تنظيم علاقاته الدولية٩٠
أولاً: المبادئ المعتمدة من العراق في تنظيم علاقاته الدولية..... ٩١
ثانياً: التوجهات المعتمدة من العراق في تنظيم علاقاته الدولية..... ٩٤

الفصل الثالث: واقع العلاقات بين العراق والإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية بين العراق والإمارات العربية المتحدة . ١٠٠
المطلب الأول: التبادل الاقتصادي ١٠٠
المطلب الثاني: الاستثمار..... ١٠٢
المبحث الثاني: العلاقات السياسية بين العراق والإمارات العربية المتحدة ... ١٠٧
المطلب الأول: قضية الجزر الاماراتية الثلاث وموقف العراق منها ١٠٧
أولاً: قضية الجزر الاماراتية الثلاث..... ١٠٧
ثانياً: موقف العراق من قضية الجزر الثلاث..... ١١١
المطلب الثاني: التغيير السياسي في العراق وموقف الامارات منه ١١٦
أولاً: التغيير السياسي في العراق..... ١١٦
ثانياً: موقف الامارات من التغيير السياسي في العراق والارهاب الدولي . ١١٨

الفصل الرابع: استشراف مستقبل العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق

المبحث الأول: مشهد التراجع في التعاون بين الدولتين ١٢٧
اولا: اختلاف المواقف بشأن قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة..... ١٢٧
ثانيا: اختلاف الرؤى بشأن أمن الخليج العربي ١٢٨
ثالثا: اختلاف في بعض اولويات الدولتين ١٣٠
رابعا: ضعف القدرات الاستراتيجية العراقية الشاملة ١٣٢
خامسا: اختلاف الرؤى حول تحديد التنظيمات الارهابية..... ١٣٤
المبحث الثاني: مشهد استمرار التعاون بين الدولتين..... ١٣٩
أولا: اعادة العراق الى النظام الاقليمي العربي..... ١٣٩
ثانيا: التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي..... ١٤١
ثالثا: المشاركة في عمليات اعمار العراق..... ١٤٢

رابعا: رفع العقوبات الدولية عن العراق..... ١٤٤
خامسا: تعديل موقف العراق بشأن الجزر العربية الثلاث ١٤٥
الخاتمة..... ١٤٩
المصادر..... ١٥٣

المقدمة

يتناول موضوع هذا الكتاب واقع العلاقات بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة من خلال دراسة العوامل المؤثرة فيها سواء أكانت عوامل اجتماعية أم اقتصادية أم عوامل عسكرية أم سياسية. ويمكن استشراف مستقبل تلك العلاقات الثنائية من خلال تحليل واقعها بين الدولتين كما هو، وبيان مواطن القوة والضعف فيها، ولاسيما من مؤشرات التبادل الاقتصادي مع العراق كله أو مع اقليم كردستان، ودرجة الاستثمار فيهما، رغم إنه لم يكن بالحجم المطلوب أو المؤثر قبل خروج العراق من طائلة العقوبات الدولية، وبعدها لاسيما تلك التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٢١٠٧) الصادر عام ٢٠١٣[١].

ولاشك في ان هنالك دورا مؤثرا للعوامل الاقليمية والعالمية او البيئة الدولية على العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة لاسيما تلك المتعلقة بإيران وتركيا والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. ونفس الامر ينسحب على العوامل الداخلية لاسيما فلسفة النظام السياسي المعتمدة، وطبيعة اتخاذ القرار في كل منهما.

لقد ألقت بعض القضايا المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة والعراق بظلالها على مجمل علاقاتهما الثنائية، إذ كان موقف العراق من قضية الجزر الاماراتية الثلاث وأمن الخليج العربي من جهة، وموقف دولة الامارات من التغيير السياسي في العراق ومكافحته للإرهاب الدولي من جهة اخرى، قد أثرا على واقع علاقاتهما الثنائية ومستقبلها.

تتأتى أهمية الموضوع من دراسة واقع العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة والعوامل المؤثرة فيها، ومن ثم استشراف مستقبلها. وكذلك بيان المواقف السياسية للدولتين حيال بعض القضايا الدولية التي لها تأثيراً في علاقاتهما الثنائية، لاسيما بيان دور دولة الإمارات العربية المتحدة في الجهود الدولية الرامية الى رفع العقوبات الدولية بصورة نهائية عن العراق. وعرض دور الاستثمارات الاماراتية في عمليات اعمار العراق وإعادة بنائه، وبيان تأثير ذلك على العلاقات الثنائية بين الدولتين. اضافة الى بيان موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الإرهاب الدولي الذي مازال يعاني منه العراق، ودورها في محاربته، لاسيما

---

(١) الوثيقة رقم (13-37661).

الإرهاب الدولي الذي يمثله تنظيم (داعش) الإرهابي، فهل رفضت أو أدانت دولة الإمارات العربية المتحدة ذلك الإرهاب الذي تدور فعالياته وجرائمه على أرض العراق؟

وعليه يمكن بيان أسباب اختيار الكتاب في هذا الموضوع في حداثته وأهميته بالنسبة الى العراق، الذي يعاني الكثير من سلبيات التذبذب في مستوى تلك العلاقات اقتصاديا وسياسيا وأمنيا. فضلا عن امكانية تقديم جهداً معرفياً وعلمياً، ربما يسد نقصاً في المكتبة العراقية والعربية، لاسيما وان الكتاب في هذا الموضوع يتوخى بيان نقاط الضعف في العلاقات بين الدولتين، وتقديم مقترحات لتجاوزها، وتحديد نقاط القوة، وتقديم مقترحات لتعزيزها، بغية تطوير العلاقات العراقية- الاماراتية نحو الأفضل. وتقديم دراسة علمية محكمة في العراق يمكن الإفادة منها، بما يجعل تلك العلاقات تعاونية ومثمرة.

- الدراسة الاولى: بحث الأستاذ الدكتور غانم محمد صالح، البعد السياسي والمستقبل الدستوري للتجربة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة[1]: تناول هذا الكتاب موقع ومساحة وسكان دولة الامارات العربية المتحدة كمدخل لموضوعه الأساسي المتمثل بالتجربة الاتحادية منذ خطوات التأسيس الأولى حتى قيام الاتحاد وإقرار الدستور الاتحادي والهيئات الاتحادية التي أنشأها، ثم مناقشة التكييف القانوني للاتحاد فيما إذا كان فيدراليا أم كونفدراليا، واختتم الكتاب برؤية مستقبلية عن هذا الاتحاد.
- الدراسة الثانية: رسالة ماجستير للسيد شاكر محمود وهيب، سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١[2]: تناولت هذه الرسالة طبيعة السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه دول الخليج العربي في ظل الازمات والمتغيرات السياسية والحروب التي كانت منطقة الخليج العربي ميداناً لها خلال الحقبة المحددة للدراسة. وتوزعت الرسالة بين خمسة فصول، الفصل الاول: تناول قيام دولة الامارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الاول ١٩٧١. وتناول الفصل الثاني: العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه دول منطقة الخليج العربي، وتناول

---

(١) غانم محمد صالح (دكتور): البعد السياسي والمستقبل الدستوري للتجربة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٧) الخاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٣٦-١٥٤.

(٢) شاكر محمود وهيب، سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، قسم العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٥.

الفصل الثالث: العوامل الخارجية المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه المنطقة. اما الفصل الرابع فقد سلط الضوء على سياسة دولة الامارات العربية المتحدة الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي للمدة من ١٩٧١-١٩٧٩. والفصل الخامس تناول المتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي عام ١٩٧٩ وموقف دولة الامارات العربية المتحدة منها، وسياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه تطورات حرب الخليج الاولى ١٩٨٠-١٩٨٨، وجاء المبحث الثالث ليسلط الضوء على حرب الخليج الثانية آب ١٩٩٠ والموقف الاماراتي منها.

ان هذه الرسالة هي تتبع تاريخي وسياسي لدولة الامارات العربية المتحدة الخارجية خلال المدة من ١٩٧١- ١٩٩٠.

يعتمد الكتاب على فرضية مفادها: ان العوامل الاجتماعية لا سيما العاملين البشري والديني منها، والعوامل الاقتصادية، والعوامل العسكرية خاصة مكونات القوة الوطنية، والعوامل السياسية وفي مقدمتها المبادئ والتوجهات المعتمدة في عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، لها تأثيراً كبيرا في صياغة طبيعة ومضمون ومستوى العلاقات الثنائية بين كل من العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تؤدي الى تصاعد التبادل الاقتصادي، والاستثمارات، وزيارات صناع القرار وكبار المسؤولين.

وان انسحاب القوات متعددة الجنسيات من العراق، وبروز خطر الارهاب العالمي على جميع دول العالم عامة ودول الخليج العربي خاصة، لاسيما تنظيم (داعش) الارهابي الذي تقتضي مكافحته تعبئة جهود دول المنطقة كافة ومنها دولة الإمارات. ويمكن للدولتين توظيف تعاونهما في هذا الميدان لتحسين وتعزيز علاقاتها الثنائية.

كما ان ما دمرّه تنظيم (داعش) الارهابي من جهة، وسعي العراق الى تنفيذ عمليات اعادة الإعمار، واصلاح منظومة قوانين الاستثمار الاجنبي، يهيئ فرصة مواتية للشركات الاماراتية للاستثمار في كل العراق وليس في كردستان فحسب، مما ينعكس ايجابيا في تحسين العلاقات الثنائية بين الدولتين.

تكمن مشكلة هذا الكتاب في أنه على الرغم من وجود الكثير من المشتركات القوية بين العراق والامارات لاسيما الرابطة الدينية والقومية والانسانية، إلا أن هنالك العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية قد أعاقت تحسين وتطوير العلاقات الثنائية بينهما خاصة تلك المتعلقة بموقف بعض البرلمانيين العراقيين بعد عام ٢٠٠٣ من قضية احتلال ايران للجزر الاماراتية الثلاث، وموقف الامارات من طبيعة التغيير السياسي الحاصل في العراق وما يتعرض له من ارهاب دولي، الامر الذي

ميّز العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة بحالة من عدم الاستقرار على وتيرة واحدة من التعاون، وانما شابها الخلاف السياسي في حقب محددة لاسيما بعد غزو العراق للكويت في ١٩٩٠/٨/٢، وكذلك بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣/٤/٩.

ولحل مشكلة الكتاب، نحاول الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ماهو تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والسياسية في العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة؟، وماهو الواقع الفعلي لعلاقاتها الثنائية؟
- ماهي المشتركات الدينية والقومية والانسانية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة؟، وهل من الممكن الإفادة منها في تعزيز علاقاتها الثنائية؟
- ماهي طبيعة المشكلات التي تعترض تطوير العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة؟
- ماهو اثر التحدي الإرهابي لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي في تعبئة جهودهما إزاءه، ومن ثم في تعزيز علاقاتها الثنائية؟
- ما هي المشاهد المستقبلية المتوقعة للعلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة؟، وماهو المشهد المرجح، مشهد الاستمرارية أو التغيير؟

ومن هنا ينطلق السؤال المركزي الآتي عن ماهية العوامل المؤثرة في العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة، في الواقع، والمستقبل؟. وماهية السبل الكفيلة لتطوير تلك العلاقات الثنائية؟

ومن أجل التوصل الى الذتائج المتوخاة من هذا الكتاب، تم اعتماد كل من المنهج الاستقرائي الذي يساعدنا في ملاحظة موضوع الكتاب ووضع الفروض والتحقق من صدقها، وبموجب هذا المنهج سوف نقوم بوصف العوامل المؤثرة في العلاقات الثنائية بين العراق والامارات وتفسيرها. والمنهج الاستنباطي الذي يساعدنا في تحقيق الانتقال من الحقائق الكلية الى الحقائق الجزئية لموضوع الكتاب مع تحليل الواقع الفعلي الذي تعيشه العلاقات الثنائية بين البلدين والعوامل المؤثرة فيها، بغية بيان نقاط الضعف أو القوة فيها. ومن اجل استشراف مستقبل العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة والعراق فقد تم اعتماد منهج الاستشراف الاحتمالي.

تم تقسيم هيكلية هذا الكتاب على مقدمة ومبحث تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة، فقد تناول المبحث التمهيدي في تطور العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة قبل عام ٢٠٠٣، وبحث الفصل الأول في أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في العلاقات العراقية- الاماراتية، التي من أهمها:

العامل البشري والعامل الديني، وملفي الديون والمساعدات الانسانية. وتناول الفصل الثاني أهم العوامل العسكرية والسياسية المؤثرة في العلاقات العراقية- الاماراتية، المتجسدة في القدرات العسكرية لكل من الإمارات العربية المتحدة والعراق، والعوامل السياسية المتجسدة في مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية لكل من الإمارات العربية المتحدة والعراق.

أما الفصل الثالث فقد بحث في واقع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة والعراق ومن ذلك التبادل الاقتصادي مع العراق عامة ومع اقليم كردستان العراق بخاصة، والاستثمار في كل منهما. وبحث أيضا في العلاقات السياسية بين الدولتين ولاسيما موقف العراق من قضية الجزر العربية الثلاث التي احتلتها ايران قبل يوم واحد من قيام اتحاد دولة الامارات، وبحث كذلك في موقف دولة الامارات من التغيير السياسي الذي حصل في العراق.

وجاء الفصل الرابع ليتضمن استشرافا لمستقبل العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة والعراق من خلال توقع مشهدين لمستقبل العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق استنادا الى معيار التعاون من عدمه، إذ بحث المشهد الأول في استمرار التعاون بين الدولتين، وبحث المشهد الثاني في توقع أن يحصل التراجع في التعاون بين الدولتين، فمشهد تراجع التعاون قد استند على اختلاف المواقف بشأن قضية الجزر الثلاث، واختلاف الرؤى بشأن أمن الخليج العربي، واختلاف في بعض اولويات الدولتين. أما مشهد استمرار التعاون فقد استند على دور الشركات الاماراتية في عمليات اعمار العراق، وعلى دور الإمارات العربية المتحدة في الجهود الدولية الرامية الى رفع العقوبات عن العراق والاشتراك في محاربة تنظيم (داعش) الارهابي ضمن اطار التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية.

وتضمنت الخاتمة أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها، وكذلك أهم التوصيات التي أمكن تقديمها بصدد موضوع الكتاب، على الرغم من الصعوبات التي واجهها الكاتب في قلّة الكتابات العلمية والمصادر ولاسيما الكتب القديمة والحديثة عن موضوع العلاقات بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة، كما واجهتنا صعوبة بالغة في الحصول على أحدث الإحسائيات الخاصة بدولة الإمارات للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥، الأمر الذي اضطرنا الى استخدام الاحصائيات التي تمكنا من الحصول عليها حتى عام ٢٠١٢.

المبحث التمهيدي

تطور العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة قبل عام ٢٠٠٣

اقترنت الخطوات الأولى لتأسيس دولة الامارات العربية المتحدة بالإعلان الذي صدر عن الحكومة البريطانية عام ١٩٦٨، والخاص باعتزامها الانسحاب من منطقة الخليج العربي في موعد لايتجاوز نهاية عام ١٩٧١، فقد أعلن رئيس وزراء بريطانيا هارولد ويلسون في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ ابعاد سياسة حكومته تجاه الأعباء التي تتحملها بريطانيا في كل منطقة الشرق الأقصى والخليج العربي[١].

تم اعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٨ تموز ١٩٧١، والموافقة على الدستور المؤقت لتلك الدولة الذي تقرر ان يسري لمدة خمس سنوات ابتداءً من اليوم الثاني من شهر كانون الاول ١٩٧١[٢]. وتم قبول دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ٦ كانون الاول ١٩٧١ عضوا في جامعة الدول العربية، وبتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٧٢ قبلت عضوا في هيئة الامم المتحدة.

وبعد قيام بريطانيا بالانسحاب العسكري من الخليج العربي، بدأت ايران بالعمل الحثيث للحصول على مكاسب من وراء الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، فكانت تسعى الى ضم البحرين والجزر العربية الثلاثة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) لها. اما العراق فكان يسعى بكل جهده لمنع أي وجود أجنبي في الخليج العربي.

رسمت سياسة العراق حيال الخليج العربي عموما جوانب من ابعاد التطورات المحلية والاقليمية والدولية، فالعراق دولة خليجية، وكانت سياسته قبل عام ١٩٩٠ قومية وحدوية، وقدراته في توازن القوى الفعلية كبيرة، لذلك كان له وجود في مسيرة تحرر دول الخليج العربي، وأنه وقف بالضد من السياسات التقليدية في أمن الخليج العربي، وقاوم احتلال ايران للجزر العربية الثلاثة بشدة، وتصدى للوجود

---

(١) غانم محمد صالح: البعد السياسي والمستقبل الدستوري للتجربة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.

(٢) الجريدة الرسمية، العدد: (الاول)، تاريخ: ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ (دولة الامارات العربية المتحدة).

العسكري الأجنبي في المحيط الهندي والخليج العربي، وتجابه وتنافس مع ايران في ميدان التسلح، وانفرد في تأميم النفط وتحمس لتصحيح اسعاره[١].

وفي ٣ كانون الاول ١٩٧١ رفعت اربع دول عربية، وهي العراق والجزائر وليبيا واليمن، طلبا عاجلا الى مجلس الامن للنظر في قضية الاحتلال الايراني للجزر الثلاث، فانعقد المجلس في ٩ كانون الاول ١٩٧١ وتم التباحث في القضية من الدول الاعضاء في المجلس والدول العربية المذكورة، دون ايجاد حل نهائي للقضية في اروقة الامم المتحدة[٢].

لقد دافعت الحكومة العراقية بشدة عن عروبة الجزر الإماراتية الثلاث وطالبت بموقف عربي موحد حيال إيران، وقامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا محملة اياها مسؤولية احتلال ايران للجزر الثلاث، وقامت بتوجيه مذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة الإيرانية طالبت من خلالها بسحب قواتها من الجزر وانهاء الاحتلال فورا. كما اكدت الحكومة العراقية على استعدادها لحماية دولة الامارات العربية المتحدة ودول الخليج العربي الاخرى من سياسة الضم الإيرانية[٣]. ولم تتغير السياسة الايرانية تجاه الدول المجاورة بعد نجاح الثورة الاسلامية الايرانية في شباط عام ١٩٧٩، ومازالت ايران تحتفظ بالجزر الثلاث.

لقد كانت رؤية العراق بصفته القوة العربية الرئيسة في المنطقة للأمن في الخليج العربي تتلخص في رفض صيغ الاحلاف العسكرية الاقليمية، والتأكيد على ابعاد المنطقة عن التدخلات الخارجية، وتأمين حرية الملاحة فيه، وتوطيد الصلات والروابط الاقتصادية والثقافية بين دوله[٤].

وعندما اصدر الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين الاعلان القومي في ٨ شباط ١٩٨٠ الذي مثل التصور السياسي للعراق تجاه أمن الخليج العربي، قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات في ٢٦ شباط ١٩٨٠ بإرسال برقية الى الرئيس العراقي الأسبق، اعلن فيها تأييد دولة الامارات العربية المتحدة للإعلان الذي اعلنه في ٨ شباط ١٩٨٠ حول تنظيم العلاقات بين الاقطار العربية، وقد اكد الشيخ

---

(١) كاظم هاشم نعمة: دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ص٤٦٩-٤٧٠.

(٢) شاكر محمود وهيب: سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ص٨٢-٨٣.

(٣) أحمد عبد الله بن سعيد: البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية- الجامعة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص٤٥٧-٤٥٨.

(٤) أحمد عبد الله بن سعيد: المصدر نفسه، ص١٤٧.

زايد في برقيته (ان دولة الامارات العربية المتحدة تؤكد من واقع ايمانها الكامل بوحدة المصير المشترك تأييدها للإعلان القومي للرئيس صدام حسين الذي جاء في ظروف تتطلب التكاتف والحذر واليقظة)[١].

ان العراق حاول ان يقحم دول الخليج العربية في الحرب، وعد نفسه المدافع العنيد عن الحدود الشرقية للوطن العربي، فعندما بدأت الحرب في ايلول ١٩٨٠ طرح العراق احد مطالبه، وهي اعادة الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة التي احتلتها ايران في عام ١٩٧١.

وحاولت دولة الامارات العربية المتحدة من خلال دول مجلس التعاون الخليجي ان تعتمد على الجانب الدبلوماسي لاحتواء هذه الحرب من خلال اعلانها للقيام بدور الوسيط بين البلدين لإنهاء الحرب. كما اعلنت دولة الامارات في ٢ ايار ١٩٨٢ عن عزمها على القيام بمبادرة سلام لوقف الحرب العراقية- الايرانية. كما قام وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات راشد عبد الله مع وزير خارجية الكويت صباح الاحمد وذلك بناء على قرار المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال اجتماعهم في الرياض في ٣ اذار ١٩٨٣، اذ قدم الوزيران مبادرة الى كل من طهران وبغداد لإمكان الوصول الى تسوية سلمية للحرب وايجاد مخرج للخلافات بين البلدين، فقد وصل الوفد الى طهران في ٧ ايار ١٩٨٣، الا ان هذه المهمة لم تصب حظا كبيرا من النجاح بسبب تصلب الموقف الايراني[٢].

وخلال قمة عمان ١٩٨٧ طرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات مشروعا لوقف الحرب يقضي بأن يبادر القادة العرب في القمة بتفويض ثلاثة منهم ممن يتصفون بموقف محايد للسعي بين العراق وايران، ويصرحوا لهم ان هذا الوفد يكفل حقوق الطرفين وانهم لايمثلون انفسهم بل القادة العرب كلهم فإذا قبلت الوساطة من ايران[٣]:

- اولا: تنسحب القوات للحدود الدولية قبل اندلاع الحرب.
- ثانيا: وقف اطلاق النار بين الطرفين.
- ثالثا: اجراء تحكيم من قبل محكمين مقبولين ومن يثبت عليه الحق لجاره يكون القادة العرب كفلاءه وضامنوه.

---

(١) محمد عبد الحميد حسون: استراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢، ص٢٤٦.

(٢) خالد بن محمد القاسمي: التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٤٥-١٩٩١، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بلا تاريخ، ص ص٣٥٨-٣٥٩.

(٣) أحمد عبد الله بن سعيد: البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

وهكذا يتبين ان دولة الامارات العربية المتحدة بذلت جهودا واضحة في جميع المحافل الدولية من اجل ايقاف الحرب بين ايران والعراق.

وبعد قبول ايران بقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ الصادر في ٢٠ تموز ١٩٨٧ القاضي بالوقف الفوري للحرب العراقية الايرانية والدخول في مفاوضات مع العراق برعاية الامم المتحدة، رحبت دولة الامارات العربية المتحدة بالخطوة الايرانية التي اعلنت في ١٨ تموز ١٩٨٨.

وفي ١٨ تموز ١٩٩٠ أبلغ العراق جامعة الدول العربية برسالة رسمية تضمنت اتهام الكويت بسرقة البترول العراقي منذ عام ١٩٨٠، وقضم جزء من أراضيه، ولذلك يطالب العراق الكويت بسداد ٢.٤ مليار دولار عن قيمة النفط المسروق، وقد وصف الرسالة هذا السلوك الكويتي بأنه عدوان عسكري على العراق. كما اتهم كل من حكومتي الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بتنفيذ عملية مدبرة لإغراق السوق النفطية بمزيد من الانتاج خارج حصصها المقررة في منظمة الاوبك وعدت الرسالة ان ما فعلته الحكومتان عدوان عسكري على العراق[١].

وفي ٢ اب ١٩٩٠ أي بعد دخول القوات العراقية الكويت، وقفت دولة الامارات العربية المتحدة موقفا حازما من هذه القضية وطالبت العراق بالانسحاب الفوري من الكويت وتنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة ذات الشأن، وعندما رفض العراق ذلك شاركت الامارات بالجهد العسكري لتحرير الكويت لاسيما في الحملة الجوية إذ نفذت طائراتها المقاتلة ١٢٣ طلعة جوية كما شاركت القوات البرية في الهجوم البري خلال المدة ٢٤-٢٧ شباط ١٩٩١ وكانت ضمن طليعة القوات التي ساعدت على تحرير الكويت، ولكنها فيما بعد سعت الى تحقيق المصالحة العربية- العربية، وكانت اول دولة عربية تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع العراق عام ٢٠٠٠[٢].

وعقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، رفضت دولة الامارات العربية المتحدة استخدام القوة ضد العراق، وجددت تمسكها بقرار القمة العربية التي عقدت في بيروت شهر أذار ٢٠٠٢ الرافض لاستخدام القوة او التهديد باستخدامها، وفضها لأي عمل عسكري موجه ضد العراق مع التأكيد على المحافظة على الوحدة الوطنية والسيادة الاقليمية للعراق. وبعد قيام القوات الامريكية والبريطانية بشن الحرب على العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ واحتلالها العراق والحاقها اضرارا بالأرواح والممتلكات العراقية فقد سارعت دولة الامارات العربية المتحدة الى تقديم المساعدات الانسانية والطبية الفورية الى الشعب العراقي[٣].

---

(١) أحمد عبد الله بن سعيد: البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٦، ص٢٢٤.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ص١٤٦-١٤٧.

ومن الجدير بالذكر ان العلاقات الدبلوماسية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة قد أقيمت منذ قيام الاتحاد عام ١٩٧١ على مستوى سفارة مقيمة، ثم تم قطع العلاقات الدبلوماسية وسحب السفير بعد غزو العراق للكويت، وفي عام ١٩٩٨ تم الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وعلى مستوى قائم بالأعمال، وفي عام ٢٠٠٢ أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى سفير، وبتاريخ ٢٠٠٤/١١/١١ تم تعيين السيد فارس عجيل الياور سفيراً للعراق وقدم أوراق اعتماده بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٧، وبتاريخ ٢٠٠٦/١١/١ تم فتح الملحقية الثقافية العراقية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبتاريخ ٢٠٠٨/٦/٥ أعلن الشيخ عبد الله بن زايد ال نهيان وزير الخارجية الإماراتي اثناء زيارته بغداد إعادة فتح السفارة الإماراتية، وتسمية السيد عبد الله الشحي سفيراً لدولة الإمارات العربية المتحدة في بغداد، وبتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦ حصلت موافقة وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة على فتح الملحقية التجارية العراقية. وفي ٢٠٠٩/٢/١ باشرت الملحقية عملها. وبتاريخ ٢٠١١/٩/١٩ قدم السفير أرشد توفيق أوراق اعتماده الى الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة[١].

(١) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.mofamission.gov.iq/abudhabi/ab/pagedisplay.aspx?.

الفصل الأول

العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في العلاقات العراقية- الاماراتية

الفصل الأول

العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في العلاقات العراقية-الاماراتية

تعد العلاقات الدولية ظاهرة من التفاعلات المتداخلة المتواصلة بين وحدات سياسية بشكل أساس وبين وحدات شبه سياسية اقليمية وعالمية، ولكل منها مسلك تسير فيه لتحقيق أهداف قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى. وبما أن تلك الأهداف والقدرات والمسالك متباينة كماً ونوعاً، فإن ظاهرة التفاعل تتسم بالتعاون تارة وبالنزاع تارة اخرى[١]. وللعلاقات الدولية جوانب مختلفة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وبعض هذه الجوانب لها علاقة بالوحدات السياسية الدولية، في حين يقع بعضها الآخر على مستوى العلاقات التي لا تظهر الدولة فيها طرفاً مباشراً في التعامل[٢].

وعرف الدكتور سعد حقي توفيق العلاقات الدولية على إنها: (ظاهرة من التعاملات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية، التي تعبر الحدود الوطنية، وتجري بين مختلف وحدات المجتمع الدولي)[٣].

وعرف الدكتور صالح الطائي العلاقات الدولية على إنها: (ظاهرة تشكل طيفاً واسعا من العلاقات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، الثقافية وغيرها... تحدث بين مختلف الوحدات السياسية وغير السياسية في البيئة الدولية)[٤].

لم تعد العلاقات الدولية محصلة لتأثير عامل أو متغير واحد بل هي ناتج لتفاعل العديد منها في وقت واحد، وأن تلك العوامل والمتغيرات تتميز بسمة التأثير الديناميكي بمعنى أن تأثيرها يختلف من حيث الزمان والمكان، فهي عوامل ومتغيرات متعددة وديناميكية (حركية)[٥].

---

(١) كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، شركة إياد للطباعة، بغداد، ١٩٨٧، ص١١٤.
(٢) أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠١، ص٤٢.
(٣) سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، ط٣، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٥.
(٤) صالح عباس الطائي: المدخل الى السياسة الخارجية دراسة في السلوك السياسي الخارجي، ط١، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١٤، ص٥٠.
(٥) مازن اسماعيل الرمضاني: السياسة الخارجية دراسة نظرية، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص١٤١.

هنالك الكثير من العوامل التي تؤثر في مسار العلاقات بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، لعل في مقدمتها: العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

ولا شك في ان شعبي الدولتين يشتركان بدرجة كبيرة في الجوانب البشرية والدينية، وانهما يرتبطان بتعاملات اقتصادية متعددة المجالات، فهل كان لتلك التعاملات والتبادل التجاري بين الدولتين، والمساعدات الانسانية التي قدمت لصالح العراق، دورا في تعزيز العلاقات الدولية بينهما أم لا؟

في هذا الفصل سوف نبحث في مدى تأثير كل من العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية في العلاقات بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال التركيز على أهم عناصرها، إذ يتم التركيز على العاملين البشري والديني من ضمن العوامل الاجتماعية، ويتم التركيز على ملفي الديون المترتبة على العراق والمساعدات الانسانية التي قدمت له من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن العوامل الاقتصادية.

وعلى أساس ذلك، تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، بحث المبحث الاول في العوامل الاجتماعية، في حين بحث المبحث الثاني في العوامل الاقتصادية، وكما يأتي:

المبحث الأول

العوامل الاجتماعية

إن تجانس أو تنافر التركيب الاجتماعي للسكان يؤثر في تكوين ظواهر المجتمع السياسية، إذ ان التجانس العرقي ووحدة المعتقدات الدينية قد لا تضفي على المجتمع السياسي فيما تعينه في صنع وحدته السياسية وتنمية روابطه العضوية فحسب وإنما تؤهله ايضا لتوطيد استقراره السياسي، وذلك لان تنافر الاصول العرقية ومتحدراتها، وتباين المعتقدات الدينية والمذهبية والطبقية في بعض الحالات قد يثير المشكلات الاجتماعية التي قد تفضي الى الصراع السياسي أو الدموي الذي يهدد استقرار الدولة السياسي[١]. ويشير الواقع الى ان هذا النوع من التعددية في الدول المتقدمة هو عامل قوة وليس عامل ضعف.

وتكاد لاتخلو أية دولة معاصرة من وجود اقليات قومية تشارك الاغلبية في اقليمها الجغرافي، وان الشعب العراقي هو احد الشعوب التي تتباين فيها الانتماءات القومية التي لها أثارا واضحة على حياته السياسية[٢].

ويمكن تحديد عوامل القوة والضعف في المجال الاجتماعي للدولة من خلال المؤشرات التي تخص مستوى الاندماج القومي في الدولة وانصهار جميع القوميات والديانات في بوتقة الدولة ومؤسساتها. ومستوى الاستقرار الأمني في الدولة، لما يوفره من طمأنينة في المجتمع والالتفاف حول صناع القرار في الدولة. ومستوى الخدمات الصحية من خلال عدد من المؤسسات الصحية الموجودة نسبة الى عدد السكان. والقدرات الاتصالية وتنوعها، والقدرات التكنولوجية، ومستوى الروح المعنوية التي تعني الاستعداد للتضحية في سبيل الوطن، ومستوى البنية التحتية[٣].

إن تأثير العوامل الاجتماعية في العلاقات الدولية يتحدد بمدى التقارب أو الاختلاف بين عناصر مجتمعات الدول المتفاعلة بالتفاعل مع مصالحها، إذ غالبا ما يؤدي التقارب في العناصر القومية والدينية والثقافية الى التعاون، لاسيما عند اتفاق المصالح، ويؤدي الاختلاف أحيانا الى ظهور عناصر النزاع والصراع، ولاسيما عند اختلاف المصالح، إذ يبقى هذا الامر نسبيا وليس مطلقا.

---

(١) فكرت نامق عبد الفتاح: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص١٠١.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٠١-١٠٢.

(٣) خليل حسين، حسين عبيد: الاستراتيجيا/التفكير والتخطيط الاستراتيجي/استراتيجيات الامن القومي/ الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص ص١٠٧-١٠٨.

وعلى أساس ذلك، تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، بحث المطلب الاول في العامل البشري، بينما بحث المطلب الثاني في العامل الديني، وكما يأتي:

المطلب الأول: العامل البشري

ان التاريخ يقر للعامل البشري تأثيراً مباشراً على قوة الدولة وعلى مستوى تطورها وعلى علاقاتها مع غيرها من الدول[١]. وان هنالك علاقة وثيقة بين حجم السكان وقوة الدولة، إذ ان الدولة المؤثرة في المجالات السياسية التي تمتلك حجم مناسب من السكان وتتمتع بمستوى عالي من مستويات التقدم العلمي والتكنلوجي[٢]، فالسكان كنوع وليس كم عددي فقط هو أهم عنصر من عناصر القوة الوطنية، لأنه يمثل القوة البشرية اللازمة للدفاع كما يمثل اساس عمليات التنمية. وأحيانا قد يتسبب التضخم السكاني في نشوب الصراعات الداخلية بسبب عدم كفاية الموارد والخدمات التي تقدمها الدولة، كما يلعب شكل التوزيع السكاني داخل الدولة دورا مهما في تحديد القوة الوطنية، فقد تجد داخل الدولة اقاليم مكتظة بالسكان واخرى خالية واقاليم انتقالية تشهد حركة سكانية معينة، والتوزيع الامثل للسكان يتم من خلال التوزيع السكاني الموازي للثروات الوطنية المستغلة[٣].

ولاشك في إن تلك السمات قد تغيرت مع التقدم المعلوماتي السريع والواسع، والتقدم التكنلوجي والتقني، وصار التأكيد على نوع العامل البشري وليس الكم.

في هذا المطلب، سوف نتناول العامل البشري في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، كما يأتي:

أولاً: العامل البشري في دولة الإمارات العربية المتحدة:

بلغ اجمالي سكان دولة الإمارات العربية المتحدة على وفق آخر احصاء للسكان أجري عام ١٩٩٥ حوالي (٢٤١١٠٤١) مليونين وأربعمائة واحد عشر الف وواحد واربعين نسمة. وبلغ اجمالي السكان على وفق نتائج التعداد الذي اجرته وزارة الاقتصاد بتاريخ: ٦ كانون الاول- ديسمبر ٢٠٠٥ حوالي (٤١٠٤٦٩٥) أربعة ملايين ومائة واربعة الاف وستمائة وخمس وتسعون نسمة، بلغت نسبة المواطنين

(١) كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.
(٢) أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٢.
(٣) خليل حسين، حسين عبيد: الاستراتيجيا/التفكير والتخطيط الاستراتيجي/استراتيجيات الامن القومي/ الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.

الاماراتيين من اجمالي عدد السكان نحو ٢١%[١]، أي انهم أقل من ربع السكان في الدولة. وكان عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩ حسب تقديرات رسمية اصدرها المكتب الوطني للإحصاء قد تصاعد من حوالي (٥٠١٢٣٨٤) مليون نسمة عام ٢٠٠٥ الى حوالي(٨١٩٩٩٩٦) مليون نسمة عام ٢٠٠٨[٢].

وقدّر عدد السكان رسميا في دولة الإمارات العربية المتحدة عام٢٠١٠ حوالي (٨٢٦٧٠٧٠) مليون نسمة بحسب المكتب الوطني الإماراتي للإحصاء[٣]، بزيادة قدرها ٦٥% عن عام ٢٠٠٦ التي كان تعداد السكان حينها حوالي (٥٠١٢٣٨٤) مليون نسمة، وان عدد السكان الإماراتيين قد زاد من (٨٥١١٦٤) ألف نسمة في عام ٢٠٠٦ إلى (٩٤٧٩٩٧) ألف نسمة في عام ٢٠١٠[٤]، أي ان المواطنين الإماراتيين هم في الواقع أقل من مليون نسمة.

وتشير التوقعات إلى أن عدد السكان في دولة الإمارات قد واصل الارتفاع في العام ٢٠١٢ وذلك بنسبة زيادة تصل إلى ٦.٥%[٥].

إن تلك المعطيات تؤكد إن مواطني الدولة بمجموعهم وكأنما هم أقلية من مجموع سكان الدولة التي يكون فيها غير المواطنين أغلبية عددية حاسمة، وحتى اللغة العربية قد ضعف استخدامها نتيجة لكثرة الاجانب واستخدام اللغة الانكليزية بكثرة، و هذا الأمر هو نتيجة طبيعية لطبيعة سياسات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تؤكد على استقطاب الكفاءات والعمالة من كافة انحاء العالم على وفق الشروط والمعايير الاقتصادية البحتة دون الالتفات الى المحددات السياسية التي ربما قد تؤثر سلبيا على توجهات الدولة السياسية وعلاقاتها الدولية وأمنها الوطني، لاسيما في أوقات الأزمات، وعلى سبيل المثال فقد بلغت نسبة العمالة الوافدة حوالي

---

(١) المركز الوطني للإحصاء، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٧، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص١٤.

(٢) المركز الوطني للإحصاء، منهجية تقدير السكان في الدولة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص٤.

(٣) المركز الوطني للإحصاء، منهجية تقدير السكان في الدولة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص٥.

- المركز الوطني للإحصاء، التقرير الاحصائي السنوي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية لعام ٢٠١٣، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، يونيو ٢٠١٤، ص٥٩.

(4) UAE in interact, Society of UAE ,available at: http://www. Uaeinteract.com.

- البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الآتي:

-http://www.xn- ogbh0eio.xh-mghbaam7a8h.government.ae/web.

(٥) Mohamed Thani Al Rumaithi, Mohamed Helal Al Muhairi, Abu Dhabi Economic Variables Estimates 2012- 2011, Abu Dhabi Chamber ,2012,p.8.

٩١% من اجمالي عدد القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٩[١]، وتكمن الخطورة في ان هذه النسبة الكبيرة هم أجانب من غير الإماراتيين.

وقد توزع المواطنون من السكان البالغ عددهم (٩٤٧.٩٩٧) ألف نسمة في الإمارات السبعة التي تتكون منها الدولة لعام ٢٠١٠، كما يأتي: أبو ظبي (٤٠٤.٥٤٦) ألف نسمة، ودبي (١٦٨.٠٢٩) ألف نسمة، والشارقة (١٥٣.٣٦٥) ألف نسمة، وعجمان (٤٢.١٨٦) ألف نسمة، وأم القيوين (١٧.٤٨٢) ألف نسمة، ورأس الخيمة (٩٧.٥٢٩) ألف نسمة، والفجيرة (٦٤.٨٦٠) ألف نسمة[٢].

ان إمارة أبو ظبي هي التي تضم العدد الأكبر من سكان الدولة، ورغم ذلك فإن إمارة دبي تتمتع بعوامل جذب أقوى من غيرها، بينما تضم إمارة أم القيوين العدد الأقل من سكان الدولة. ويؤشر هذا الأمر الى زيادة تأثير إمارة أبو ظبي في السياستين الداخلية والخارجية للدولة وفي صياغة علاقاتها الدولية.

لقد تميزت دولة الامارات العربية المتحدة بسبب الوافدين الاجانب بالتنوع السكاني القومي والديني والمذهبي، فهنالك الهنود والباكستانيين والبنغاليين والصينيين والفلبينيين والتايلنديين والسيريلانكيين والكوريين والايرانيين والافغانيين، الذين وصلت أعدادهم الى مستويات عالية جدا بالقياس المواطنين الاصليين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وإن اختلاف نمو كل من السكان المواطنين والسكان غير المواطنين ادى الى اختلال التوازن السكاني في الدولة لصالح غير المواطنين (العمالة الاجنبية)، مما يؤثر سلبيا في الجوانب الامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم سيكون لهذه الحقائق تأثيرا مهما على حركة صانع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي صياغته لأنماط علاقاتها الدولية.

لقد كان عدد المواطنون حوالي (٩٤٧.٩٩٧) ألف نسمة وعدد غير المواطنين حوالي (٧.٣١٩.٠٧٣) مليون نسمة عام ٢٠١٠ من اجمالي السكان البالغ (٨.٢٦٧.٠٧٠) مليون نسمة[٣].

ويمكن إدراك حجم الخلل السكاني عند النظر إلى نسبة السكان غير المواطنين في بعض دول الخليج العربي، والتي تجاوزت ٨٥%، الأغلبية الساحقة منهم من

---

(١) ينظر: رشود بن محمد الخريف: الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي: الحلول والمواجهة، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي للسكان والتنمية في الوطن العربي: الواقع والآفاق، ١٨-٢٠ مايو ٢٠٠٩، الدوحة- قطر، ص ص١٣-١٤، ص٢٠.

(٢) المركز الوطني للإحصاء، منهجية تقدير السكان في الدولة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص ص٦-١٠.

(٣) المركز الوطني للإحصاء، منهجية تقدير السكان في الدولة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص١٠.

الأيدي العاملة. وإذا ما تفحصنا بعض الحالات بشكل خاص، اتّضح لنا ضخامة المشكلة بوضوح أكبر. ففي حالة الإمارات، نجد أن عدد السكان قد تضخّم بأكثر من الضعف في غضون خمس سنوات-٢٠٠٢ و٢٠٠٧- إذ بلغ ثمانية ملايين نسمة، انخفضت فيها نسبة المواطنين إلى أقل من ١٠%، وانخفض إجمالي قوة العمل التي يمثلونها إلى أقل من٥٠%[١].

ان الاختلال السكاني الذي نتج عن النموذج التنموي في دولة الأمارات، له آثار سلبية متنوعة، اولها الاثر الثقافي حيث ان الثقافة العربية الإسلامية اصبحت واحدة ضمن اطار التنوع الثقافي، أما الأثر الثاني فهو اقتصادي ويتمثل في هروب كثير من ثروات الدولة الى الدول المصدرة للعمالة الأجنبية، ولكنه يؤثر سلبا على اقتصاد الدولة لأن الطلب على السلع والخدمات المحلية وما يؤدي اليه من دوران في عجلة الاقتصاد يكون منخفضا في ظل هذه التركيبة السكانية و هذا يعني بقاء حجم السوق المحلي محدودا ويمثل بذلك قيدا على تنمية هذه الدول. والأثر الثالث هو الأثر الأخطر لهذه التركيبة السكانية و هو الأثر الأمني والسياسي، فهذا التواجد الكثيف للعمالة الأجنبية الرخيصة يجعل العمالة المواطنة تعزف عن المشاركة في النشاط الاقتصادي والمنتج وتتجه الى المضاربات في اسواق المال، كما وانه يعطي حكومات المنطقة مبررا لعدم احداث اصلاحات سياسية تشارك بموجبها شعوب المنطقة في القرار. كما وان الأجيال الثانية من هذه العمالة ستبدأ مستقبلا بالمطالبة بكثير من الحقوق مستخدمة القوانين الدولية، وعندما تبدا هذه المطالبات سوف تسبب التوترات مع الدول المصدرة لهذه العمالة التي ستحاول ان تقف وراء رعاياها للحصول على اكبر المكاسب من حكومات المنطقة مقابل الأقليات الأخرى[٢].

ثانياً: العامل البشري في العراق:

بلغ عدد سكان العراق حسب تعداد عام ١٩٩٧ حوالي (٢٢٠٤٦٢٤٠) مليون نسمة، وتزايد العدد الى (٣١٦٦٤٤٦٦) مليون نسمة حسب تقديرات الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩[٣].

---

(١) احمد عبد الله عسبول وآخرون: الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، تنسيق وتحرير: عمر هشام الشهابي، طبع مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، ٢٠١٣، ص١٩٥.

(٢) يوسف خليفة اليوسف: مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان- بيروت، شباط/ فبراير ٢٠١١، ص ص١٩٣-١٩٩.

(٣) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات السكان، Population Indicators، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٩، متاح على الرابط الآتي:
-http://www.iraqcosit.org.

وتم تقدير عدد سكان العراق بحوالي (٣٣٣٣٠٠٠٠) مليون نسمة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط عام ٢٠١١[١]. كما قدر عدد سكان العراق عام ٢٠١٢ بحوالي (٣٤) مليون نسمة[٢].

إن العاصمة بغداد قد ضمت أكبر عدد من السكان بما وصل الى حوالي أقل من ربع سكان الدولة بواقع (٦٧٠٢٥٣٨) ستة ملايين وسبعمائة واثنان الف وخمسمائة وثمانية وثلاثون نسمة، فيما كانت محافظة المثنى أقل المحافظات عدداً من حيث السكان بواقع (٦٨٣١٢٦) ستمائة وثلاثة وثمانون ومائة وستة وعشرون نسمة، ويظهر تأثير محافظة بغداد كبير جدا عن طريق العدد الاكبر لنوابها في صياغة العلاقات الدولية للعراق[٣].

وفيما يخص التركيبة السكانية للمجتمع العراقي، فإن هنالك عدة قوميات لعل في مقدمتها القومية العربية والقومية الكردية والقومية التركمانية والسريان والأرمن والشبك والأيزيديين، وتبلغ نسبة السكان العرب من مجموع سكان العراق أكثر من (٨٠%) ثم السكان الكرد بنسبة (١٦%) ثم السكان التركمان الذين تراوح عددهم ما بين (١,٥-٢) مليون نسمة[٤]، والأرمن بنسبة (٠,١%)، والسريان بنسبة (٠,٢%) من سكان العراق[٥].

وبعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، استمر الكرد، والتركمان في توظيف خصوصيتهم القومية في التعامل مع الشركاء الآخرين في العملية السياسية، وقد حقق الكرد المكاسب السياسية كونهم أكثر عددا بعد العرب من جهة، ويمتلكون إقليما سياسيا اتحاديا معترف به دستوريا من جهة أخرى، أي إنهم يمتلكون التنظيم السياسي والإداري الذي يؤطرهم ويميزهم قوميا وإداريا عن بقية مكونات المجتمع العراقي.

---

(١) وزارة التخطيط العراقية- الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١- متاح على الرابط الآتي: .http://www.iraqcosit.org

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق ارقام ومؤشرات ٢٠١٢، مديرية المطبعة، بغداد، ٢٠١٢، ص٦.

(٣) علي هادي حميدي الشكراوي، أثار تطبيق اللامركزية الإدارية الإقليمية في العراق على تقديم الخدمات بعد عام ٢٠٠٣، مركز انماء للبحوث والدراسات، العراق- بابل، ٢٠١٤، ص ص١٢-١٣.

(٤) كان عدد المواطنين التركمان في العراق حسب احصاء عام ١٩٥٧ حوالي (١٣٦٨٠٠) نسمة، وقدر عددهم عام ٢٠٠٢ بحوالي (٨٨٤٧١٠) نسمة، إلا إنه تم التشكيك بصحة هذين الرقمين، إذ جاء التقدير الأقرب الى الصحة بأن عددهم اقترب من المليونين نسمة. - ينظر، لمزيد من التفصيل، أرشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، ط٢، مؤسسة وقف كركوك، تموز ٢٠٠٣، ص ص١٥٠-١٥٤.

(٥) سعدون شلال ظاهر، (دور السكان في الوزن السياسي للعراق دراسة في الجغرافية السياسية)، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ص٩٩-١٠٠.

وتتضح جوانب الضعف في العامل البشري للدولة العراقية في ضعف الاندماج الوطني وعدم خضوع معظم القوميات والكيانات الى مؤسسات الدولة، وتردي الوضع الأمني، وضعف البنية التحتية ومستوى الخدمات المقدمة الى السكان.

لم يكن تأثير العامل البشري في قويا العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة بسبب قلة أعداد مواطنيها، ونفس الأمر ينسحب على العراق لاسيما مع غلبة الكم على النوع وسيادة عوامل التخلف المتعدد الابعاد الذي يحول دون توظيف هذا العامل. ومع ذلك يبقى العنصر القومي العربي دورا مؤثرا في توجيه علاقاتهما الثنائية.

المطلب الثاني: العامل الديني

كقواعد عامة ينظر الدين الاسلامي الى العلاقات الدولية على انها تقوم على أسس الرحمة والمودة والعدالة والوفاء بالعهود والفضيلة، وانها تنظم علاقات الجماعات والدول، كما ان اللجوء الى الحرب والموقف منها لاتكون شرعية الا اذا كان الهدف منها دفع ظلم واقع او ظلم متوقع، وهي لا تندلع الا ان عند تعذر وسائل السلم، ثم هي ليست حربا مع الشعوب وانما هي حرب مع المستغلين المسيطرين[١].

وان احكام السلم في العلاقات الدولية بموجب الدين الاسلامي، هي: اقامة العدالة بين المسلمين وغير المسلمين وتوثيق العلاقات معهم. ومنع المسلمين من الاعتداء على غيرهم، وحماية الحريات لغير المسلمين لاسيما حرية العقيدة [٢].

لقد اصدرت اللجنة المعنية بحقوق الانسان قرارها ٢٠٠٠/٢٣ بشأن عدم التمييز على أساس الدين أو المعتقد الذي دعت فيه الى تعزيز التسامح وحماية حرية الدين أو المعتقد وعدم التميز على اساسهما، ودعت جميع الدول الى ان تتخذ في اطار قوانينها الوطنية طبقا لصكوك حقوق الانسان جميع التدابير المناسبة لمكافحة الكراهية والتمييز والتعصب واعمال العنف والترويع والاكراه بدافع التعصب الديني بما في ذلك الاعتداءات على الاماكن الدينية [٣].

في هذا المطلب، سوف نتناول العامل الديني في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، كما يأتي:

---

(١) محمد أبو زهرة: العلاقات الدولية في الاسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص١١-١٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٩٤.
(٣) صلاح عبد الرحمن الحديثي، سلافة طارق الشعلان: حقوق الانسان بين الامتثال والإكراه في منظمة الامم المتحدة، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر، النجف الأشرف، ٢٠٠٨، ص ص١١٩-١٢٠.

أولاً: العامل الديني في دولة الإمارات العربية المتحدة:

بلغت نسبة المسلمين حوالي ٧٦% من العدد الإجمالي للسكان في دولة الإمارات بمن فيهم من الأجانب المقيمين في عام ٢٠٠١، كما بلغت نسبة المسيحيين حوالي ٩%، وبلغت نسبة الذين يعتنقون ديانات أخرى حوالي ١٥%[١]. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ عدد السكان المقيمين ما يقارب ٤.١ مليون نسمة، ويشكل غير المواطنين ما نسبته حوالي ٧٨.١% من السكان. ويشكل السنة المسلمون ٨٥% تقريباً وتشكل الشيعة النسبة المتبقية ١٥%. وينتمي الأجانب بشكل رئيسي إلى جنوب وجنوب شرق آسيا بالرغم من وجود عدد كبير من الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا الوسطى. وتقدر أرقام غير رسمية أن ١٥% من السكان هم من الهندوس و٥% من البوذيين و٥% ينتمون إلى أديان أخرى بمن فيهم المجوسية والبهائية والسيخ[٢].

وللتأكيد على التسامح الديني وتحديد دين الدولة الرسمي، نص الدستور الاتحادي على حرية الدين رغم اقراره بالإسلام ديناً رسمياً للدولة[٣]. وتحترم الحكومة بشكل عام هذا الحق في الممارسة ولم تسجل إساءات أو تمييز في المجتمع بسبب اعتقادات أو ممارسات دينية، فالحكومة تسيطر عملياً على كافة المساجد السنية وتمنع حرف المسلمين عن دينهم. وتعترف الحكومة بعدد صغير من الطوائف المسيحية من خلال إصدار تراخيص لاستعمال الأرض من أجل بناء وتشغيل كنائس. وتقوم الحكومة بتمويل أو منح إعانات لحوالي ٩٥% من مساجد السنة، ويعتبر حوالي ٥% من جوامع السنّة ملك خاص بالكامل وتقدم هبات خاصة كبيرة للعديد من المساجد الكبيرة. وتعد كافة مساجد الشيعة ملكاً خاصاً ويمكن أن تتلقى تمويل من الحكومة عند الطلب. وتراقب الحكومة كافة الخطب الدينية فيما يتعلق بالمحتوى السياسي[٤]، وذلك كما هو الحال مع دول العالم الاخرى لاسيما وان تلك الخطب تعد منبرا لتوجيه الرأي العام.

---

(١) وزارة الخارجية الامريكية، تقارير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، ص٢، متاح على الرابط الاتي:
-http://arabic.uae.usembassy.gov/

(٢) وزارة الخارجية الامريكية، تقرير الحرية الدينية لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، ص٢، متاح على الرابط الاتي:
-http://arabic.uae.usembassy.gov/

(٣) نصت المادة (٧) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر في ١٩٧١/٧/١٨ على إن: (الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية).

(٤) وزارة الخارجية الامريكية، تقرير الحرية الدينية لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٣.

تتركز الأقلية الشيعية في الإمارات الشمالية وتتمتع بحرية العبادة والحفاظ على مساجدها. ويمكن للمسلمين الشيعة في دبي متابعة قضايا الأحوال الشخصية الشيعية من خلال مجلس شيعي خاص بدلا من المحاكم الشرعية(١).

بعد التعديل الوزاري في كانون الثاني ٢٠٠٦، قُسَمت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف التي كانت تعمل بوصفها سلطة تنظيمية اتحادية مركزية للأئمة والمساجد الإسلامية، الى هيئتين منفصلتين، أطلق على دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف المنفصلة اسم الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف وتولّت جميع مهام قسم الشؤون الإسلامية والأوقاف الذي كان يتبع وزارة العدل. وتتبع الحكومة سياسة تتسم بالتسامح تجاه الأديان غير المسلمة وعملياً تتدخل بشكل ضئيل جداً في نشاطاتهم الدينية، وتستطيع الجماعات غير المسلمة امتلاك دورها الخاصة للعبادة التي يمكنهم فيها ممارسة دينهم بحرية وذلك عن طريق طلب منحة عقارية وتصريح لبناء مجمع ليتم تقديمه إلى الحاكم المحلي على أن تبقى ملكية الأرض مع الحاكم، ولا يتم فرض رسوم إيجار عن الأراضي الممنوحة لهذه الجماعات. ويوجد على الأقل ٥٩ كنيسة مسيحية في الدولة تم بناؤها على أراضي ممنوحة من العائلات الحاكمة للإمارات التي تقع فيها هذه الكنائس. ويوجد معبدان للهندوس تتم إدارتهما في مبنى مؤجر في دبي، إذ يتم استعمال إحداهما من السيخ. ويقوم السيخ والهندوس القاطنين في أبوظبي بممارسة دينهم في منازل خاصة. وهناك أربع إمارات تأوي مدارس أبرشية ومسيحية للتعليم الأساسي والثانوي. وتدعم الحكومة عملياً التفسير المعتدل للإسلام ولكونه دين الدولة فإنه مفضل على الأديان الأخرى ويعد التحول إلى دين الإسلام أمراً إيجابياً إذ يتم نشر قائمة بأسماء الذين تحولوا إلى دين الإسلام سنوياً، وغالباً ما يتلقى السجناء الذين يهتدون إلى الإسلام تخفيض في مدة عقوبتهم(٢).

وتؤكد الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف أسبوعياً على ضرورة عدم انحراف رجال الدين عن المواضيع المعتمدة في خطبهم. ويعد حوالي ٩٥% من أئمة السنة موظفي الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف أو دوائر كل إمارة على حدة. ولا تعين الحكومة شيوخ لمساجد الشيعة، فيما عدا دبي حيث تتحكم دائرة

---

(١) وزارة الخارجية الامريكية، تقارير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٢) ينظر: الامم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، (A/HRC/10/75)، (12/JANUARY/2009)، البند (٦) من جدول الاعمال، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: الامارات العربية المتحدة، رقم الوثيقة (GE.09-10235.170209.180209)، ص٦. وكذلك: وزارة الخارجية الامريكية، تقارير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص ص٥-٦.

الشؤون الإسلامية والأوقاف بتعيين الأئمة[١]. وذلك دليلا على حرية كل إمارة في تطبيق نظامها على الطوائف الدينية من جهة، ودليلا على التسامح الديني في الدولة من جهة أخرى. والتسامح وعدم التركيز على الاختلاف الديني والطائفي كان أحد الأسس الذي دفع دولة الإمارات العربية المتحدة نحو الاستقرار والاستثمار واقامة نهضة تنموية ناجحة ووضع أسس سليمة لبناء الانسان.

وعلى الرغم من أن غير المسلمين في البلاد يتمتعون بحرية ممارسة دينهم، ولكن الذين يحاولون التبشير في أوساط المسلمين أو يوزعون عليهم منشورات دينية، قد يقدمون إلى محاكمة جزائية، أو يتم سجنهم، أو ترحيلهم إلى بلادهم الأصلية[٢].

ويبدو إن ضغوط العامل الديني على حركة النظام السياسي الإماراتي ليست قوية وفاعلة بالنسبة للأديان غير الاسلام، لاسيما وإنه قد منحوا حق ممارسة طقوسهم بحرية ولم تسجل إساءة معينة بحقهم. أما بالنسبة للدين الإسلامي فقد تم حسمه دستوريا عندما عُدَّ دين الدولة الرسمي، وبالنتيجة لا يجوز مخالفته من قبل الكافة أفرادا ومؤسسات وصناع قرار، وإن اعتماد الشريعة الإسلامية بصفتها مصدر رئيس للتشريع يجعل المنظومة القانونية للدولة منسجمة مع مبادئها السمحاء، ومن ثم يحظر مخالفتها شرعيا ودستوريا. وفي هذا الإطار الديني المثبت دستوريا يحدد صانع القرار الإماراتي حركته السياسية داخل وخارج الدولة لاسيما وإن الإسلام هو العامل الروحي والاخلاقي المؤثر الأول على شخصياتهم وعلى حوالي ثلاثة أرباع سكان الدولة.

ثانيا: العامل الديني في العراق:

يشتمل المجتمع العراقي على أديان ومعتقدات متنوعة، إلاّ أن الغالبية العظمى هم من المسلمين إذ يمثلون نسبة (٩٧,١%) من السكان، ويمثل المسيحيون نسبة (١,٨%)، والصابئة (٠,١٠%) والأيزيدية (٠,٩٠%) وباقي الديانات الاخرى تمثل (٠,١٠%) من سكان العراق[٣].

---

(١) وزارة الخارجية الامريكية، تقارير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص٥.

(٣) ياسين سعد محمد البكري: (بنية المجتمع العراقي، دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع، العهد الجمهوري، ١٩٥٨-١٩٦٣ أنموذجا)، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ص١٦-١٧.

وقدم تقرير الحرية الدينية الصادر من وزارة الخارجية الامريكية احصائيات ونسب مئوية للتقسيمات الدينية الموجودة في العراق استنادا الى جهات رسمية عراقية، وكما يأتي[1]:

- المسلمون عامة يشكلون (٩٧,١%) من السكان.
- المسلمون الشيعة من العرب والكرد الفيليين والتركمان ٦٠-٦٥% من السكان.
- المسلمون السنة من العرب والكرد والتركمان ٣٢-٣٧% من السكان بواقع ١٨-٢٠% من الكرد، و١٢-١٦% من العرب، و١-٢% من التركمان.
- المسيحيون والأيزيديون والصابئة المندائيون والبهائيون والشبك والكاكائيون نسبة ٣% من السكان.

وبعد عام ٢٠٠٣ وبسبب من الاحتلال الأمريكي- البريطاني للعراق والتدخلات الإقليمية، شهد العراق انقساما حادا على أساس قومي وديني وطائفي وصل الى حد استخدام العنف السياسي الذي يتضمن (كافة الممارسات التي تتضمن الاستخدام الفعلي للقوة او التهديد باستخدامها لتحقيق اهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الايدلوجية وسياساته الاقتصادية والاجتماعية)[2]. وتتجسد أشكال العنف السياسي الرسمي في العراق بالاعتقال التعسفي وقمع التظاهرات والتجمعات السياسية السلمية، أما أشكال العنف السياسي غير الرسمي فتكمن في الاغتيالات السياسية والاعتصامات الشعبية والتطرف الطائفي والتفجيرات الارهابية.

ومن اجل تعزيز الاستقرار الداخلي في الدولة يرى البعض ان هنالك حاجة الى اجراء تعديلات دستورية لحماية حقوق الافراد من سائر المعتقدات والطوائف، وان عدم تصحيح المثالب الدستورية الموجودة يؤدي الى زعزعة الاستقرار بل ومفاقمة الصراع بين مختلف المكونات[3]، و هذا الامر يضعف تأثير الدولة في علاقاتها الدولية.

لقد انعكس اثر العامل الديني على النظام السياسي العراقي وعمليات صنع القرار السياسي فيه، وحتى على علاقاته الدولية، فقد تم اعتماد اسلوب المحاصصة السياسية عمليا على اساس قومي في التعامل مع الكرد وعلى اساس ديني- طائفي في

---

(١) وزارة الخارجية الامريكية، تقرير الحرية الدينية لعام ٢٠١٠: العراق، ص٢، متاح على الرابط الاتي:

-http://arabic.uae.usembassy.gov/

(٢) حسنين توفيق ابراهيم: ظاهره العنف السياسي في النظم العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ١٩٩٢، ص٥٢.

(٣) فالح عبد الجبار: حقوق الاقليات ومنع الصراع- دستور العراق: العلاقات الاثنية والدينية، ترجمة: سعيد عبد المسيح شحاتة، المملكة المتحدة، لندن، ديسمبر ٢٠٠٥، ص ص١١-١٢.

التعامل بين العرب في العراق، فضلا عن منح المكونات العراقية الاخرى حصة معينة لكل منها (Quota) في مجلس النواب ومجالس المحافظات.

ونص الدستور على ان: (يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه)[١].

يتكون مجلس النواب في دورته الثالثة من (٣٢٨) ثلاثمائة وثمانية وعشرون مقعداً يتم توزيع (٣٢٠) ثلاثمائة وعشرون مقعدا على المحافظات وفقا لحدودها الادارية، وتكون (٨) ثمانية مقاعد منها حصة للمكونات[٢]، يتم توزيعها، كما يأتي[٣]:

١- المكون المسيحي خمسة مقاعد توزع على محافظات (بغداد ونينوى وكركوك ودهوك واربيل).
٢- المكون الايزيدي مقعد واحد في محافظة نينوى.
٣- المكون الصابئي المندائي مقعد واحد في محافظة بغداد.
٤- المكون الشبكي مقعد واحد في محافظة نينوى.

ولاشك في ان تطبيق هذا الاسلوب قد أبعد الكفاءات الحقيقية عن المشاركة الفاعلة والمؤثرة في بناء النظام السياسي ومؤسساته لاسيما في الشؤون الخارجية التي شغل مؤسساته الكثير من عديمي التخصص والخبرة في هذا المجال، وكما عرقل عمليات تحقيق تنمية حقيقية في الدولة، الامر الذي أدى الى تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري والسياسي في مختلف مؤسسات الدولة، مما افقد ثقة دول العالم بصناع القرار في العراق من جهة وتراجع مستوى علاقاته الدولية من جهة اخرى، حتى تسنم الدكتور حيدر العبادي مسؤولية رئاسة مجلس الوزراء عام ٢٠١٤ وبدء حركته التصحيحية في هذا المجال الامر الذي جعل علاقات العراق الدولية بحال افضل من السابق لاسيما في مجال تعبئة الجهود الدولية في مكافحة تنظيم (داعش) الارهابي، على الرغم من عدم فعالية الدعم الدولي، حتى ان دولة الإمارات العربية المتحدة عندما اشتركت في اطار التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لم تكن غاراتها الجوية ضد ذلك التنظيم فاعلة ومؤثرة.

على الرغم من ان العامل الديني هو من المسائل الداخلية، إلاّ ان له تأثيرا على على العلاقات الدولية للبلدين، وبسبب من كونهما يعتبران الدين الاسلامي دينا رسميا للدولة، فإن الاشتراك في هذا الدين له انعكاسات في علاقاتهما الثنائية من خلال

---

(١) البند (اولاً) من المادة (٤٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
(٢) البند (اولاً) من المادة (١١) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.
(٣) البند (ثانياً) من المادة (١١) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.

جرها نحو التسامح والمصالحة والتعاون هو الأمر الذي حصل بعد تحرير الكويت وبعد تغيير النظام السياسية العراقي.

المبحث الثاني

العوامل الاقتصادية

اصبحت العوامل الاقتصادية جزءا مهما من متطلبات تنفيذ السياسة الخارجية لاسيما وان ذلك يتطلب موارد اقتصادية[١]، يمكن ان تستخدم بالترغيب من خلال تقديم المساعدات والمنح او بالضغط على الطرف الاخر بالمقاطعة او الحصار. وإن غياب أساس اقتصادي متين يؤدي بالضرورة إلى صعوبة بناء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بإمكانيات ذاتية، ودعم عملية التنمية واشباع الحاجات الغذائية للسكان[٢].

ويتحدد تأثير العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية بمستوى التعاون والتبادل التجاري بين الدول، إذ غالبا ما يؤدي زيادة ذلك التعاون والتبادل التجاري الى تعزيز العلاقات الدولية، ويساعد على زيادة الفرص المتاحة أمام تطوير العلاقات السياسية وتقليل الكوابح، لاسيما مع التزام الاطراف المتعاونة بضمان السلم والأمن الضروري لإقامة بيئة تعاون سليمة مستندة على المصالح المتبادلة المشتركة.

ومن ضمن مجالات التعاون الاقتصادية هو مايتعلق بالديون التي تترتب على دولة معينة لحساب دولة أخرى. وعندما تحصل ظروف سياسية أو اقتصادية تعيق تسديد تلك الديون، يكون موقف الدولة الدائنة تجاه هذه المسألة هو الذي يحدد مسارها فيما إذا تكون فرص لتعزيز التعاون أو كابح لإعاقتها.

أما استعداد دولة معينة بتقديم المساعدات الانسانية: الاقتصادية والمالية وغيرها الى دولة أخرى هي بحاجة اليها، يصب أيضا في فتح آفاق جديدة للتعاون المستقبلي عند تغيير ظروف الدولة المتلقية للمساعدات نحو الأفضل.

وعلى أساس ذلك، تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، بحث المطلب الاول في واقع الاقتصادين الاماراتي والعراقي، بينما بحث المطلب الثاني في المساعدات الانسانية والمديونية العراقية، وكما يأتي:

المطلب الأول: واقع الاقتصادين الاماراتي والعراقي

في هذا المطلب، سوف نتناول واقع الاقتصاد في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، كما يأتي:

---

(١) لويد جنسن: تفسير السياسة الخارجية، ترجمة؛ محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية- الرياض، ١٩٨٩، ص١٨٥.

(٢) مازن اسماعيل الرمضاني: السياسة الخارجية دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ١٩٩١، ص١٤١.

أولاً: واقع الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة:

شهدت دولة الإمارات خلال المدة من ٢٠٠٥- ٢٠٠٨ نمواً اقتصادياً استثنائيا، أدى إلى إقبال رجال الأعمال على الاستثمار في العقارات التي يعاد بيعها. وتفننت الإمارات، وخاصة إمارة دبي في فن البناء من حيث التصميم والهندسة والفخامة، وأصبحت النموذج المالي الأول للمنطقة واستقطبت مستثمري العالم وصارت مركزاً حيوياً للمؤتمرات العالمية. وسخرت الإمارات جميع القوانين لدعم النمو العقاري والتجاري، وأفسحت المجال لبعض الحكومات المحلية لسن قوانين تجيز للمستثمر الأجنبي التملّك الحر في قطاع العقارات، وحرية الاستثمار في المشاريع الكبيرة، وتولّدت علاقة جيدة بين المستثمر والحكومة، كما شجع ذلك بعض الحكومات المحلية عبر شركاتها الخاصة إلى مزاحمة القطاع الخاص في جني أرباح قطاعي العقار والخدمات(١).

ونتيجة لارتباط سوق دولة الإمارات وإمارة دبي خاصة بالسوق العالمي عامة، والسوق العقاري خاصة الذي أدى إلى تعرض عدد من الشركات الخاصة والحكومية إلى شبح الإفلاس نتيجة القروض المُترتبة على الاستثمارات الواسعة في القطاع العقاري نتيجة الأزمة المالية العالميّة التي بدأت في عام ٢٠٠٨. وفي بعض التقديرات لم تقل ديون الأزمة في الإمارات عن ١٣٠ مليار دولار. ولقد شغلت هذه الأزمة مخاوف الكثير من المستثمرين، وأضفت أجواء من القلق على الأسواق المالية العالمية، حيث أصبحت مثقلة بديون تُقدر بعشرات المليارات من الدولارات، أنفقتها الشركات في بناء المشاريع العقارية الضخمة(٢).

وللخروج من هذه الأزمة قامت الحكومة الاتحادية وحكومة أبوظبي المحلية، بتحمل عبئ تلك الديون عبر تقديم حزم من الإنعاش المالي تُقدر بأكثر من ١٠ مليار دولار أمريكي لتدارك الوضع المالي للمصارف والمؤسّسات الحكومية، وحمايتها من الإفلاس نتيجة القروض الضخمة. كما تمّ الإعلان عن إعادة جدولة ديون بعض الشركات والمصارف الحكومية وإعادة هيكلتها، وفي ظلّ ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الأعوام ٢٠١٠- ٢٠١٢، واصل النّاتج المحلي تعافيه من حالة الرّكود الاقتصادي العالمي، حيث شهد نمواً حقيقياً بنسبة ٤% لعام ٢٠١٢، وذلك وفقاً لصندوق النّقد الدولي. واحتلّت الإمارات المركز الثّاني بعد السعودية من حيث استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، وسجلت التّجارة الأجنبية غير

---

(١) احمد عبد الله عسبول وآخرون: الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.
(٢) المصدر السابق نفسه، ص١٠٩.

النفطية في دبي وحدها رقما قياسياً بلغ ٦٠٥ مليار درهم إماراتي خلال النّصف الأول من عام ٢٠١٢، بزيادة ١٢% عن الفترة نفسها من عام ٢٠١١[١].

ان دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من الدول النفطية إذ تمتلك احتياطي من النفط تم تسجيله بنهاية عام ٢٠١٠ حوالي ٩٧.٨ مليار برميل، و هو ما يمثل حوالي ٩.٦% من الاحتياطي العالمي. وفي مجال الغاز الطبيعي فان احتياطيها قد بلغ حوالي ٦.٠٩١ترليون متر مكعب عام ٢٠١٠، لتحتل بذلك المرتبة الخامسة عالميا من حيث احتياطي الغاز[٢].

استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة من تنويع قاعدة مواردها بما مكنها من تفادي تقلبات السوق العالمية للنفط، وقد انفتحت باقتصادها على الأسواق العالمية تصديرا واستيرادا، وقد تمكن اقتصادها خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) من تحقيق معدلات نمو واضحة تمثلت بنمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل بلغ ٢.٤% بالأسعار الحقيقية، وحوالي ٩.٥ بالأسعار الجارية، وارتفع الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بمعدل نمو حقيقي بلغ حوالي ١٠.٦% بالأسعار الجارية[٣].

لقد دفعت التجربة الاستثمارية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (٢٠٠٥- ٢٠١٠) في ان تكون مقصدا للشركات العالمية الكبرى، وان تحقق انسجام بين السياسات الحكومية العامة والقطاع الخاص، وان ما يميز تلك التجربة الاستثمارية هو تلك الشراكة التي زادت من حجم الاستثمارات المحلية عندما حققت معدل نمو بلغ ١٩.٤%، وحقق حجم الانفاق الاستهلاكي النهائي معدل نمو بلغ ٩%، وانخفضت معدلات التضخم بصورة كبيرة من ٦.٢% عام ٢٠٠٥ الى ٠.٩% عام ٢٠١٠. وفي مجال علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة بالعالم فقد حققت اجمالي الصادرات من السلع والخدمات نموا بلغ ١٣%، وحققت الواردات من السلع والخدمات نموا بلغ ١٧.١% خلال المدة (٢٠٠٥ -٢٠١٠)[٤].

وفيما يخص تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد قامت بإصدار وتحديث مجموعة من القوانين المشجعة للاستثمار منها قانون الشركات الجديد والوكالات التجارية والمصرف المركزي والقوانين المنظمة لأسواق العمل، وتوسعت في الخصخصة لمنح القطاع الخاص دورا اكبر في التنمية. واتجهت سياسة الدولة من خلال الاستراتيجية الاتحادية ورؤية الدولة لعام

---

(١) المصدر نفسه، ص١٠٩.

(٢) وزارة الاقتصاد، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٥-٢٠١٠، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، اصدار عام ٢٠١٢، ص٦٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٤) المركز الوطني للإحصاء، الإمارات في ارقام ٢٠١٢، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

٢٠٢١ الى تشجيع القطاع الخاص على الدخول في شراكات مع الشركات الاجنبية وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، وعقدت الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع عدد من الدول والشركاء الاقتصاديين والتجاريين[١].

وبالمحصلة تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من ان تجتذب خلال العام ٢٠٠٨ نحو ١٣.٧ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، محافظة على مستواها تقريبا في العام ٢٠٠٧ الذي بلغ نحو ١٤.٢ مليار دولار، في مقابل ١٢.٨ مليار دولار لعام ٢٠٠٦، وذلك وفقا لتقرير الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٩ الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وتركزت تلك الاستثمارات بمجالات الطاقة والبناء وقطاع الخدمات لاسيما صناعة الاتصالات والخدمات المالية[٢]، لان للاستثمار دور قوي في التنمية والبناء.

ونتيجة لتبعات الازمة المالية العالمية فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى ٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩، والى ٣.٩ مليار دولار عام ٢٠١٠. هذا وقد تطور اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ٢٧.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ الى ٧٦.١ مليار دولار عام ٢٠١٠، أي بمعدل نمو ٢٢.٦ سنويا[٣].

وفي العام ٢٠١٤ سجلت دولة الإمارات نموا مميزا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، حيث تجاوزت ١٣ مليار دولار، مقابل ١٠.٤ مليار دولار في العام ٢٠١٣ وبنسبة نمو بلغت ٢٥% ساعدها على ذلك نمو القطاعين النفطي وغير النفطي خاصة بمجال الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة مثل الألمونيوم والبتروكيماويات وقطاعات أخرى كالسياحة والنقل الجوي. وأن دولة الإمارات أصبحت مقرا إقليميا لأكثر من ٢٥% من الشركات الـ٥٠٠ الكبرى في العالم، إن النجاح الاقتصادي الذي حققته دولة الإمارات مكنها من الحلول في المرتبة الأولى عربيا والـ٢٢ عالميا في مؤشر الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥[٤].

وواصلت دولة الإمارات تقدمها بناءً على المؤشرات المعتمدة في التصنيفات العالمية، فوفقاً لتقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠١٢، احتلت دولة الإمارات المرتبة ٢٤ من أصل ١٤٤ دولة حول العالم. وصنف تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ الصادر عن الأمم المتحدة، دولة الإمارات في فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وجاءت في المرتبة ٣٠ لمؤشر التنمية البشرية

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٢) وزارة الاقتصاد، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٥-٢٠١٠، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص٣٤-٣٥.

(٤) نور الدين المنصوري: التدفقات الأجنبية للاستثمار في الإمارات تتجاوز ١٠٠ مليار دولار، ٢٠١٥/٢/٩، متاح على الرابط الاتي: http://www.thenewkhalij.com.

العالمي، ولتحافظ على المرتبة الأولى عربياً، وبلغ معدل الرفاه أو الرضا العام عن الحياة وفق التقرير في الإمارات ٧.١ درجات، ويعد من أعلى المعدلات العالمية[١].

وهكذا فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد من الدول الغنية لامتلاكها احتياطي ضخم من النفط والغاز الطبيعي، وقد تمكنت من تنويع مواردها المالية بغية تفادي تقلبات السوق العالمية للنفط من خلال الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية، وتعزيز تجربتها الاستثمارية في جذب الشركات العالمية اليها. وكان نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة واضحا في تفادي ازمة انخفاض اسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، وهو مؤشر على قوة الاقتصاد الاماراتي في دعم سياسة الدولة وتوجهاتها وتعزيز علاقاتها الدولية.

ثانيا: واقع الاقتصاد العراقي:

ان الحروب التي خاضها العراق في عقدي الثمانينيات والتسعينيات والحصار الاقتصادي الشامل الذي رافقتها وقصف العراق بأسلحة احتوت مقذوفاتها باليورانيوم المنضّب، قد اضعفت الاقتصاد العراقي كثيرا ولوَّثت البيئة، وكان لكل ذلك تداعيات خطيرة على ميدان الخدمات المقدمة الى المواطنين، إذ تم تدمير او الحاق الضرر بالبنى التحتية والمرافق العامة والمؤسسات الخاصة بهذا الميدان، فضلا عن توقف تطورها، او حتى اجراء اعمال الصيانة المتكاملة لها[٢].

اما بعد عام ٢٠٠٣، فقد كان للاحتلال الاجنبي والعمليات الارهابية دور كبير في تدمير اسس الاقتصاد العراقي، وإعاقة عمليات التنمية الشاملة، ومن ثم اضعاف مستوى تقديم الخدمات للمواطنين، ولاسيما وان الهاجس الأمني قد ألقى بظلاله على عمل هيئات سلطة الدولة بمختلف مستوياتها وانفاقها المالي الكبير على قطاع الأمن دون القطاعات الاخرى متناسيةً ان هنالك علاقة وثيقة بين التنمية والأمن[٣].

ومن أجل التقليل من تداعيات ضعف الاقتصاد العراقي على المواطن، سعى المشرع الدستوري الى تقليص أعداد الفقراء ورفع الكثير من الضغوط المادية عنهم،

---

(١) احمد عبد الله عسبول وآخرون: الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص١١٠.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، بغداد، ٢٠٠٦، ص٨٤.

(٣) علي هادي حميدي الشكراوي، وأخرون (علاء عبد الحسن كريم العنزي، عامر إبراهيم أحمد الشمري)، العلاقة بين السلطات الاتحادية والحكومة المحلية في ميدان الخدمات- محافظة بابل نموذجا، مجلة مركز جامعة بابل للدراسات الاستراتيجية والحضارية، جامعة بابل، العدد الاول، ٢٠١٥، ص٢١.

فقد نص البند ثانيا من المادة (٢٨) من الدستور على اعفاء اصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الادنى اللازم للمعيشة، وقد احال المشرع الدستوري العراقي تنظيم ذلك الى قانون يسنه مجلس النواب الذي لم يسنه لحد الآن، وهذه الضمانة الدستورية سوف تفيد في تقليل اعداد من يعيشون تحت خط الفقر[١].

وعلى الرغم من ذلك فان ارتفاع وتيرة التضخم في العراق أعاقت تحقيق هذا الهدف لعدم قدرة اصحاب الدخول المنخفضة من مسايرته[٢]، لأن المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة الذي تم تنفيذه ضمن إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر عام ٢٠٠٨ في العراق، قد اظهر إن قيمة خط الفقر الوطني بلغت (٧٧) ألف دينار للفرد شهريا، وهذا يعني أن (٢٣%) من العراقيين يقعون تحت مستوى خط الفقر، أي إن مجموع الناس الفقراء بلغ حوالي (٧) ملايين فرد يعيشون تحت خط الفقر[٣].

يعكس مفهوم خط الفقر مستوى محدد للرفاه. أي إننا نستخدم طريقة كلفة الحاجات الأساسية (Cost of Basic Needs, CBN)، التي يسود استخدامها إقليميا ودوليا. تقوم فكرة طريقة كلفة الحاجات الأساسية على وضع خط الفقر بحيث يكون مساوياً لكلفة حزمة استهلاكية كافية لمواجهة الحاجات الاستهلاكية الأساسية، ولذلك فان خط الفقر يساوي ما يغطي الحاجات الغذائية الأساسية زائداً ما يغطي الحاجات الأساسية غير الغذائية[٤].

وهذا يؤشر على الضعف الشديد الذي أصاب الاقتصاد العراقي رغم غنى الدولة بكل ما تمتلكه من ثروات طبيعية لعل في مقدمتها الاحتياطي الضخم للنفط والغاز، كما يؤشر أيضا على فشل التخطيط الاقتصادي المعتمد الذي انعكس بدوره على فشل خطط التنمية المتعاقبة، وانتشار ظاهرة الفساد المالي التي ذخرت باقتصاد

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٢) المادة (٢٨): اولاً: (لا تفرض الضرائب والرسوم، ولا تعدل، ولا تجبى، ولا يعفى منها، إلا بقانون. ثانياً: يعفى اصحاب الدخول المنخفضة من الضرائب، بما يكفل عدم المساس بالحد الادنى اللازم للمعيشة، وينظم ذلك بقانون).

(٣) علي هادي حميدي الشكراوي، وآخرون، العلاقة بين السلطات الاتحادية والحكومة المحلية في ميدان الخدمات- محافظة بابل نموذجا، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٤) جمهورية العراق: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الشامل للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق كانون الثاني/٢٠٠٩، تقرير خط الفقر في العراق المعروض في اجتماع مجلس الوزراء في نيسان/ ٢٠٠٩، وثيقة الاستراتيجية لتخفيف الفقر وفي ضوء موافقة ومصادقة مجلس الوزراء بقراره المرقم ٤٠٩ لسنة ٢٠٠٩ الذي بموجبه تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، ص٤.

الدولة العراقية، وكل ذلك طوق حياة المواطنين الفقراء بالكثير من المشكلات والأزمات.

ويشير الواقع الفعلي إلى أن أعداد كبيرة من المواطنين القادرين على العمل، لا يجدون الفرصة حتى غير المناسبة في الحصول عليه، الأمر الذي أبقاهم في خانة الفقراء[١]، فضلا عن وجود بطالة واضحة المعالم ومؤثرة على حياة الشباب العراقي ومستقبلهم، فلقد بلغ معدل البطالة بينهم وفقا لنتائج مسح التشغيل والبطالة الذي أجري عام ٢٠٠٨ على سبيل المثال ما نسبته (١٥.٣٤%)، بواقع (١٤.٣٣%) من الذكور و(١٩.٦٤%) من الإناث[٢].

ان انتشار ظاهرة البطالة تضعف الاقتصاد العراقي كثيراً، وذلك بسبب عدم قدرته على استيعاب المواطنين القادرين على العمل مما خسر طاقاتهم الفاعلة في تنشيط الدورة الاقتصادية في الدولة لاسيما وان معظم العاطلين عن العمل هم من الشباب.

ان البطالة تزداد بغياب الأمن ويرافق ذلك ظهور أعباء على التنمية من جراء معالجتها لهذه المشكلة، وإن فشلت التنمية تتوقف المشاريع وتنتشر البطالة التي تتزامن معها انتشار الأعمال غير المشروعة والجريمة وهي مقوض للأمن[٣].

وتواجه المحافظات العراقية تحديات تؤثر سلبيا في مجال تقديم الخدمات الى المواطنين، وهي: الوضع الأمني، والبنى التحتية، والفقر، والبطالة، وتمكين المرأة، والبطاقة التموينية، والقدرات المهنية والفنية للمحافظة. وتعاني المحافظات من الحرمان في الميادين الاقتصادية والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة والبنى التحتية والسكن ومستوى المعيشة[٤].

ويتضح من بيانات الجدول الآتي، ان اقل المحافظات حرمانا هي: الانبار وبغداد وكركوك والبصرة إذ لم تتجاوز نسبة السكان المحرومين في أي منها ٣٠%،

---

(١) ينظر: المادة (٢٢) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ، التي نصت على ما يأتي: (اولاً- العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة. ثانياً- ينظم القانون، العلاقة بين العمال واصحاب العمل على اسس اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية. ثالثاً- تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، او الانضمام اليها، وينظم ذلك بقانون).

(٢) ينظر: وزارة التخطيط، نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨. وكذلك: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

(٣) عباس علي محمد: الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧، ط١، مطبعة الساقي، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٩٥.

(٤) علي هادي حميدي الشكراوي، أثار تطبيق اللامركزية الإدارية الإقليمية في العراق على تقديم الخدمات بعد عام ٢٠٠٣، مركز انماء للبحوث والدراسات، العراق- بابل، ٢٠١٤، ص٢٤-٢٥.

في حين ان اعلى المحافظات حرمانا هي: ميسان والمثنى والقادسية وذي قار حيث تتراوح نسبة السكان المحرومين فيها ما بين ٤٨% و٥٦%[١].

وتتفاقم الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع نسبة الحرمان، على المحافظات غير المنتظمة في اقليم غير المنتجة للنفط أو الغاز، وغير الممتلكة للثروات المعدنية والطبيعية الأخرى، خاصة تلك المحافظات التي تخلو من المشاريع الاستثمارية العملاقة التي يمكن ان تساعد في تقليل تلك الآثار السلبية، كما هو الحال مع المشاريع الخاصة بإنشاء مصافي للنفط الخام، ومشاريع بناء المدن السياحية وتأسيس شركات سياحية، وإقامة المطارات الدولية، واقامة المناطق الاقتصادية الحرة[٢].

إن الضعف الاقتصادي الشامل في العراق قد أدى الى تزايد الاعتمادية الدولية للعراق ومن ثم تبعيته الى الاقتصادات الأجنبية الأخرى. لقد أصبح العراق دولة استهلاكية ضخمة معتمدة على ما تستورده من الخارج، وتصدر النفط الذي تتحكم بأسعاره متغيرات دولية ليس للعراق أي تحكم بها، لذا فإنه قد تعرض الى أزمة مالية كبيرة في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ استمرت لتلقي بضلالها على موازنة عام ٢٠١٥.

ومما يفاقم تلك الأزمة سلبيا على الشعب العراقي، الحقائق الآتية[٣]:

١- إن ايرادات النفط لم تُوظّف بشكل صحيح منذ أمد بعيد ولم تساهم في بناء قاعدة انتاجية في الاقتصاد وعمقت فيه الاختلالات الهيكلية. مع العلم ان الدول الاجنبية المؤثرة لا تسمح لدول العالم الثالث ببناء قاعدة صناعية عسكرية او مدنية.
٢- إن الحكومة المهيمنة على ايرادات النفط لم تحرك الاقتصاد باستثمارات منتجة، ولم تعزز من وجود قطاع خاص متحمس لتحريك الاقتصاد والاستثمار والانتاج ولا يملك التمويل.
٣- الحاجة الى ادارة ايرادات النفط بآليات جديدة تضمن العدالة والتنمية وتمكين الشعب من ثروته.

ومن ثم فإن صانع القرار العراقي غير قادر على توظيف قدرات العراق الاقتصادية عدا النفط بصورة ايجابية بما يخدم المصالح الوطنية العليا في اطار سياسته الخارجية، وعلاقاته الدولية الثنائية والجماعية.

---

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق- دراسة في ثلاثة اجزاء ٢٠١١، ط١، بغداد، ٢٠١١، ص٦٩.

(٢) علي هادي حميدي الشكراوي، أثار تطبيق اللامركزية الإدارية الإقليمية في العراق على تقديم الخدمات بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٣) عبد الحسين العنبكي: اقتصاد العراقي النفطي فوضى تنموية.. خيارات الانطلاق، ط١، مطبعة الساقي، بيروت، ٢٠١٢، ص١١.

وعلى هذا الأساس فإن قدرات الاقتصاد العراقي هي أضعف بكثير من قدرات الاقتصاد الاماراتي، لذلك يكون صانع القرار الإماراتي في موقف أفضل عند توظيف تلك القدرات في السياسة الخارجية وفي بناء علاقات دولية تحقق المصالح العليا للدولة.

إن تأثير العامل الاقتصادي في العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، يتضح من خلال حجم التبادل التجاري والاستثمار بينهما، على الرغم من إن الميزان التجاري يميل لصالح الامارات إلا ان هذا العامل يساعد على تعزيز العلاقات السياسية بين البلدين.

المطلب الثاني: المساعدات الانسانية الاماراتية والمديونية العراقية

تمثل المساعدات الاقتصادية الانسانية التي تقدمها الدولة أداة هامة من أدوات سياستها الخارجية، لذا يكون الهدف الرئيس منها هو دعم مصالحها الحيوية. وقد تستخدم وسيلة المعونات كأداة للضغط السياسي في بعض الحالات وكان التهديد بقطع المعونة او تخفيضها عاملا من عوامل الاجبار على تغيير اتجاهات سياسية معينة. وفي احيان اخرى كانت هذه المعونات تقدم بشروط معينة خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للدولة التي تمنحها[1].

في هذا المطلب سوف نبحث في فقرتين مهمتين في مسار العلاقات العراقية الاماراتية، هما: المساعدات الانسانية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة الى العراق، ومديونيته اليها، وكما يأتي:

أولاً: المساعدات الانسانية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة:

تأسس مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٨ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨، ويتبع المكتب مجلس الوزراء وله الشخصية المعنوية المستقلة، ويقع مقر المكتب في أبوظبي، وقد تم إنشاء المكتب بهدف تنسيق وتوثيق المساعدات الخارجية المقدمة من المؤسسات المانحة الحكومية وغير الحكومية الإماراتية، وبناء وتعزيز قدرات الجهات المانحة الإماراتية ودعم النشاطات التنموية والإغاثية التي تقوم بها، وتعزيز دور الدولة

(١) إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الاصول والنظريات، ط٥، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧، ص٤٨٠.

بوصفها مانحاً دولياً رئيساً في المجتمع الإنساني الدولي، ودعم عملية صنع القرار فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية للدولة[١].

قدمت دولة الامارات في عام ٢٠٠٩ مساعدات بلغت قيمتها ٢.٤٣ مليار دولار امريكي، وكانت ٩٥% من هذه المساعدات على هيئة منح للمشاريع الانسانية والتنموية والخيرية حول العالم[٢]. ومن بين المساعدات التي قدمت الى اكثر من ٩٠ دولة في عام ٢٠٠٩، كانت حصة العراق من تلك المساعدات بلغت حوالي (١٧٩٠٠٧٧٢) مليون درهم إماراتي[٣]، أي حوالي (٤٨٧٤٢٧٤.٢) مليون دولار أمريكي[٤].

وفي عام ٢٠١٢ قدمت دولة الامارات مساعدات بلغت قيمتها ١.٥٩ مليار دولار امريكي في صورة منح وقروض لصالح برامج تنموية وانسانية وخيرية جرى تنفيذها في ١٣٧ دولة. وعلاوة على ذلك فقد التزم صندوق أبو ظبي للتنمية بتقديم مساعدات بقيمة ١.٥٢ مليار دولار لصالح مشروعات تنموية[٥].

ومن بين تلك المساعدات التي قدمت الى اكثر من ٥٠ دولة في عام ٢٠١٢، كانت حصة العراق من تلك المساعدات بلغت حوالي (١٩٤٦٤٨٤٥) درهم إماراتي[٦]. أي حوالي (٥٣٠٠١٦٢) مليون دولار أمريكي.

لقد تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة السادسة عشرة عالميا في مجال المساعدات الخارجية عام ٢٠١٣، حيث بلغ حجم تلك المساعدات التي قدمتها منذ تأسيسها في ٢ ديسمبر ١٩٧١ حتى عام ٢٠١٠، أكثر من ١٦٣ مليار دولار امريكي في شكل قروض ميسرة أو مُنح لا تُرد، فيما بلغت القروض والمنح التي قدمتها في العام ٢٠١١ حوالي ٣.١١ مليار دولار، وفي العام ٢٠١٢ حوالي ٩.٤٢ مليار دولار[٧].

---

(١) مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة المساعدات الخارجية لعام ٢٠٠٩، أبو ظبي، يونيو ٢٠١٠، ص٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٩.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص١٥.

(٤) الدولار الامريكي= (٣.٦٧٢٥) درهم الاماراتي [US$=3.6725 AED]. ينظر: المركز الوطني للإحصاء، الإمارات في ارقام ٢٠١٢، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أبريل ٢٠١٣، ص٩.

(٥) وزارة التنمية والتعاون الدولي، مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة المساعدات الخارجية لعام ٢٠١٢، أبو ظبي، سبتمبر/أيلول ٢٠١٣، ص١١.

(٦) المصدر نفسه، ص٨٩.

(٧) ابراهيم العابد، بيتر هيلير (تحرير): الإمارات العربية المتحدة الكتاب السنوي ٢٠١٣، إيليت ميديا (ELITE MEDIA)، دبي، ٢٠١٣، ص٨٩.

وتسهم دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمات والمؤسسات والصناديق الاقليمية والدولية التي تعمل على تقديم المساعدات الى الدول النامية في اطار دعم المجتمع الدولي لها بالإضافة الى تبرعها الدوري المنظم سنويا لأنشطة الامم المتحدة الانمائية، ودعمها الصناديق والهيئات والبرامج الانمائية للأمم المتحدة[١].

ولاشك في إن تلك المساعدات التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة الى مختلف دول العالم، تعد أحد الأسس الرئيسة والفاعلة في سياتها الخارجية وتعزيز علاقاتها الدولية، ولقد كان للمساعدات الانسانية التي قدمتها الى العراق الاثر النفسي الطيب في نفوس ابناء الشعب العراقي اللذين تلقوها، وكان لها دورا مهما في بناء الثقة وتعزيز الأساس المناسب لتحسين العلاقات الثنائية التي اصابها الضرر بين البلدين.

ثانيا: المديونية العراقية:

لاشك في ان العراق يمتلك قدرات كبيرة من الموارد الطبيعية المختلفة، فضلا عن الطاقات البشرية التي تجعله في غنى عن التعاطي مع موضوعة الاقتراض سواء الداخلي أم الخارجي الا ان التفكير بالأمن على وفق منطق زيادة القدرات العسكرية والتسلح ثم الاندفاع وراء الحروب جعله يدخل ميدان المديونية مما أثر سلبيا على التنمية فيما بعد[٢].

لقد اصبحت المديونية أداة للتأثير في الاقتصاد العراقي سواء كتكاليف ام كسياسات، فضلا عن عوامل اخرى مما جعله يتبنى سياسات الاصلاح الاقتصادي على وفق رؤية صندوق النقد الدولي[٣].

كشف تقرير صادر عن دائرة البحوث بمجلس النواب ان ديون العراق الخارجية لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ تم تصنيفها الى أربعة اصناف، ديون دول نادي باريس[٤]، ودول خارج نادي باريس والدائنون التجاريون، وديون مجلس التعاون

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٠.

(٢) عباس علي محمد: الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٦٣-٢٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧٠.

(٤) نادي باريس الاقتصادي هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولين من ١٩ دولة تعد من أكبر الاقتصادات في العالم، وانضمت لهم مؤخرا (٢٤ حزيران عام ٢٠١٤) إسرائيل لتصبح المجموعة مكونة من ٢٠ دولة، وهي مجموعة تقدم خدمات مالية مثل اعادة جدولة الديون للدول المديونة بدلا من اعلان افلاسها أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، والغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها. الدول المديونة غالبا ما يتم التوصية بها

الخليجي، يبلغ اجمالي ديون العراق الخارجية حتى نهاية سنة ٢٠١٢ أكثر من ٣٩ مليارا و٩١٤ مليون دولار، توزعت تلك الديون على النحو الآتي[١]:

١- ديون دول نادي باريس البالغة تسعة مليار و٤٤٤ مليون دولار حيث خفضت ديونها بنسبة ٨٠% عدا الولايات المتحدة والدنمارك اللتان خفضتا ديونهما بنسبة ١٠٠% وكذلك روسيا التي خفضت ديونها بنسبة ٩٢%، وتم اعادة جدولة المتبقي والبالغ ٢٠%.

٢- الدول الدائنة من غير أعضاء نادي باريس وتبلغ أكثر من مليارين و٧١٢ مليون دولار وتمت تسوية ديون كل من بلغاريا، صربيا، تونس، بموجب عرض الشراء النقدي من خلال تسديد نسبة ١٠.٢٥% من اجمالي ديونها نقداً والغاء النسبة المتبقية والبالغة ٨٩.٧٥%، كما ألغت كل من مالطا، قبرص، سلوفاكيا، الجزائر كامل ديونها بحق العراق.

٣- الدائنون التجاريون الكبار والبالغة أكثر من ١١٨ مليون دولار.

٤- ديون دول مجلس التعاون الخليجي البالغة ٢٧ مليارا و٦٣٩ مليون دولار.

وأشار التقرير الى ان العراق حصل بموجب الاتفاق الموقع مع دول نادي باريس الى الغاء نسبة ٨٠% من اجمالي الديون الخارجية وتم اعادة هيكلة المتبقي منها والبالغة ٢٠% وتسديدها خلال ١٧ سنة الى اقساط نصف سنوية بموجب ٣٤ قسطاً يستحق تسديدها اعتباراً من عام ٢٠١١ ويستمر لغاية ٢٠٢٨ ويكون التخفيض على ثلاثة مراحل، تتضمن الأولى تخفيض بنسبة ٣٠% عند توقيع الاتفاق وتم ذلك في ٢٠٠٤/١١/٢١ وتخفيض نسبة ٣٠% عند توقيع اتفاقية المساندة الطارئة مع صندوق النقد الدولي (SBA) وقد تم ذلك فعلا في كانون الأول عام ٢٠٠٥ وتخفيض نسبة ٢٠% عند اكمال العراق جميع التزاماته الواردة في اتفاقية (SBA) في نهاية كانون الأول عام ٢٠٠٨[٢].

في اجتماع اللجنة الاماراتية- العراقية المشتركة الثامن المنعقد في أبو ظبي للمدة من ٦- ٢٠١٢/١/١٥ برئاسة وزيرا خارجية البلدين، أعلن الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الاماراتي القرار السياسي الذي اتخذته دولة الامارات

أو تسجيلها في النادي عن طريق صندوق النقد الدولي بعد أن تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت.

http://ar.wikipedia.org/wiki/.

(١) موسوعة العراق، دائرة البحوث النيابية، اجمالي ديون العراق الخارجية ٣٩ مليارا دولار، ٢١/ اكتوبر/٢٠١٣، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.faceiraq.com/inews.php?id=2129882.

(٢) موسوعة العراق، دائرة البحوث النيابية، اجمالي ديون العراق الخارجية ٣٩ مليارا دولار، ٢١/ اكتوبر/٢٠١٣، مصدر سبق ذكره.

العربية المتحدة بإلغاء ديون العراق البالغة قيمتها (٨,٥) مليار دولار من خلال توقيع اتفاقية بين البلدين تضع آلية لإلغاء تلك الديون[١].

ولاشك في إن مبادرة إلغاء ديون العراق المترتبة عليه لصالح دولة الإمارات العربية المتحدة وتنفيذها فعليا، تمثل خطوة أساسية ومهمة في إطار بناء علاقات دولية ثنائية بينهما تقوم على اساس المصالح المشتركة، ومؤشر واضح لمساعدة العراق في الخروج من أزماته المتعددة الاقتصادية والسياسية والأمنية لاسيما في حربه العالمية ضد الإرهاب الدولي الذي تمثل في احتلال تنظيم (داعش) الإرهابي لأراضي واسعة من العراق وسوريا.

(١) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.mofamission.gov.iq/abudhabi/ab/pagedisplay.aspx?sm=677.

الفصل الثاني

العوامل العسكرية والسياسية المؤثرة في العلاقات العراقية-الاماراتية

الفصل الثاني

العوامل العسكرية والسياسية المؤثرة في العلاقات العراقية-الاماراتية

من العوامل التي تؤثر في مسار العلاقات بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، هي العوامل العسكرية والسياسية، التي لها دورا كبيرا في تكوين القوة الوطنية للدولة.

وتعرف القوة الوطنية للدولة على انها: (المقدرة على التأثير في سلوك الدول الاخرى بالكيفية التي تخدم أغراض الدولة المتملكة لها. وبدون هذا فقد تكون الدولة كبيرة او غنية او عظيمة ولكنها ليست قوية)[١].

ان التغيير في طبيعة القوة التي تربط بين دولتين في علاقتهما المتبادلة لابد وان يؤثر بالتغيير ايضا في باقي جوانب هذه العلاقة. ان القوة تشكل جانبا رئيسيا في اي علاقة ولايمكن عزلها عن كل النواحي المتصلة بهذه العلاقة، فالقوة تتأثر بكل تغيير يطرأ على اي جانب من جوانبها[٢]. ولعل من اهم المكونات التي تدخل في تركيب القوة الوطنية للدولة هي[٣]: الاعتبارات الجغرافية من حيث المساحة والموقع والتضاريس، والامكانيات والموارد المادية والطبيعية التي تدخل في حوزة الدولة، والسكان، ومستوى النمو الاقتصادي ودرجة التطور الفني والتكنولوجي، درجة الاستعداد العسكري، وكفاءة المؤسسات السياسية والاجهزة الدبلوماسية والدعائية، والروح المعنوية. ولابد من الاخذ بنظر الاعتبار انه ليس للقوة العسكرية ثبات العوامل الجغرافية او ثبات الموارد الطبيعية، وانما هي عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية[٤].

---

(١) إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الاصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ص١٦٦-١٦٧.

(٣) ينظر: خليل حسين، حسين عبيد: الاستراتيجيا، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠. وكذلك: -إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الاصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣.

(٤) أحمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٣.

ان لكل من العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة امكانات عسكرية متنوعة، لاسيما الاخيرة التي دخلت ميدان التصنيع العسكري وتصنيع الطائرات، فهل تم توظيفها باتجاه تطوير العلاقات الثنائية بينهما أم لا؟

في هذا الفصل سوف نبحث في مدى تأثير كل من العوامل العسكرية والعوامل السياسية في العلاقات بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال التركيز على أهم عناصرها، إذ سوف يتم التركيز على الاهمية العسكرية للموقع والمساحة، فضلا عن القدرات العسكرية للدولتين من جهة، والتركيز أيضا على مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية للدولتين من جهة اخرى، إذ يرى بعض الفقهاء ان الواقع الجغرافي للدولة يرتب في احيان مجموعة انماط سلوكية ثابتة نسبيا، لاسيما في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي مثلا لإحدى الدول وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها مع الدول الاخرى لاسيما القريبة منها جغرافيا[1].

وعلى أساس ذلك، تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين، بحث المبحث الاول في العوامل العسكرية، في حين بحث المبحث الثاني في العوامل السياسية، وكما يأتي:

(١) مازن اسماعيل الرمضاني: السياسة الخارجية دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥٠-١٥١.

المبحث الأول

العوامل العسكرية

يعد العامل العسكري من اكثر العوامل الحاسمة والمؤثرة في العلاقات الدولية تقليديا، ودوره كمحكم للنصر والخسارة واضح جدا، وطالما تبقى الحرب مرحلة من مراحل الصراع الدولي ومن خياراته، إذ ان القدرة العسكرية مسألة حيوية من اجل البقاء، لا سيما و هي توظيف عناصر القوة الشاملة في التأثير على سلوك الدول الاخرى، ومن هنا اعطيت لها القيمة الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة[١]. ولا يكون العامل العسكري فاعلا و مؤثرا مالم يرتبط بعقيدة عسكرية للدولة التي هي رؤية القيادة السياسية لما ينبغي ان تكون عليه قواتها المسلحة في مجال البناء والجاهزية القتالية. وتشتق العقيدة العسكرية من الفكر الاستراتيجي والسياسي للدولة وتنبثق عنها الاستراتيجية العسكرية، فالعقيدة العسكرية هي التي تحدد مسالك الفعل الاستراتيجي العسكري الهادف وذلك باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها. وتؤثر في عملية صياغتها جملة من العوامل كطبيعة استراتيجية الأمن القومي المعتمدة، والخلفية الحضارية للدولة، ومستوى تقدمها التكنلوجي، وطبيعة التهديدات المدركة، والموارد الوطنية المخصصة لبناء القوة[٢].

في هذا المبحث سوف نبحث في أهم مقومات العوامل العسكرية، لعل من أهمها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والمساحة، والقدرات العسكرية، لكل من العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، آخذين بنظر الاعتبار عدم تطابق القدرات مع القوة في كثير من الحالات، لا سيما و قد عرفت القوة على انها: (القدرة على التحكم في سلوك الاخرين او التأثير عليه)، فقد تملك الدولة العديد من العناصر المادية للقوة كالقاعدة الصناعية القوية والعدد الكبير من السكان والمستوى المتطور من التقنية والموارد المهمة، كما انها قد تمتلك العديد من العناصر غير المادية كالمستوى الرفيع من الروح المعنوية والقيادة القوية والمستويات العلمية، ورغم ذلك فإنها قد لاتكون قادرة او راغبة في ترجمة هذه العناصر الى نفوذ فعلي[٣].

ان ميزة القوة تدخل في جميع انواع العلاقات الدولية، في الحروب والمنافسات تدخل القوة بمعناها العسكري، وفي التعاون يدخل التهديد بالقوة لقمع احد الأطراف. وكل هذه الانواع من العلاقات تحتوي على العناصر غير العسكرية للقوة. والدولة

---

(١) سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، ط٣، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٧٧.
(٢) خليل حسين، حسين عبيد، الاستراتيجيا، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.
(٣) لويد جنسن: تفسير السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٣٧-٢٣٨.

التي تفتقر الى الموارد والتنظيم لاتستطيع ان تتنافس او تتعاون بنجاح مع بقية الدول[١].

ان القدرات العسكرية للدولة ترتبط بمدى امكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة كما ونوعا في خدمة اهداف سياستها الخارجية، والقدرة العسكرية قد تكون لأ غراض الدفاع او الهجوم او الاثنين معا، والقدرة العسكرية الفاعلة لازالت اداة حسم في السياسة الدولية خصوصا عندما تعجز الوسائل الاخرى عن حماية الامن القومي للدولة. ومن المهم التأكيد على ان الكم العددي للتسلح لا يكفي لتحقيق الذتائج الامنية المتوخاة، لأنه لابد وان يكون هنالك ارتفاع في الروح المعنوية التي تدفع الى الالتزام بالقضية التي تدافع عنها الدولة، وتؤدي الى تقوية الضبط العسكري وزيادة درجة الانسجام العسكري، وربط جبهات القتال في حالة الحرب بالمجتمع[٢].

لقد تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، بحث المطلب الاول منها في القوة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبحث المطلب الثاني في القوة الوطنية للعراق، وكما يأتي:

المطلب الأول: القوة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

سوف يتم التركيز في هذا المطلب على موقع دولة الإمارات العربية المتحدة ومساحتها وقدراتها العسكرية، وكما يأتي:

أولاً: موقع دولة الامارات العربية المتحدة ومساحتها:

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في الجنوب الغربي لقارة اسيا وفي الجزء الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية، بين خطي العرض ٢٢.٣٥-٢٦.٢٥ ° شمالاً وخطي طول ٥١.٣١-٥٧.١ ° شرقاً، ويحدها الخليج العربي شرقاً، وخليج عمان وسلطنة عمان جنوباً، وتحدها المملكة العربية السعودية غرباً[٣].

---

(١) جوزيف فرانكل: العلاقات الدولية، ط٢، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، مطبوعات تهامة، جدة، السعودية، ١٩٨٤، ص٩٣.

(٢) مازن اسماعيل الرمضاني: السياسة الخارجية دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤١، ص١٨٧-١٨٨.

(٣) المركز الوطني للإحصاء، الإمارات في ارقام ٢٠١٢، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أبريل ٢٠١٣، ص٩.-البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الآتي:

-http://www.xn—ogbh0eio.xh-mghbaam7a8h.government.ae/web.

وتمتد سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة مسافة ٦٤٤ كيلومتراً على الساحل الجنوبي من الخليج العربي، وتنتشر عليها إمارات أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة، بينما تمتد سواحل إمارة الفجيرة على خليج عمان بطول ٩٠ كيلومتراً. وتبلغ مساحة الدولة (٧١٠٢٣.٦) كيلومتر مربع، وتشمل هذه المساحة مجموعة جزر في الخليج العربي، بالإضافة إلى مساحة البحر الإقليمي البالغة (٢٧,٦٢٤.٩) ألف كيلومتر مربع[١].

ومن الجدير بالذكر إنه لايمكن فصل المساحة عن السكان في تعزيز قوة الدولة، فاذا كانت المساحة مقترنة بكثافة سكانية مرتفعة وبموارد طبيعية مستغلة بصورة جيدة فإنها تعد مصدر قوة للدولة[٢]. ان ما يميز حجم المساحة الجغرافية الواسعة للدولة يجعلها قادرة على استيعاب أعداد ضخمة من السكان، كما يمكن ان تعطي موارد طبيعية ضخمة، وعمق استراتيجي للدفاع عن الدولة في حالة الحرب، اضافة الى ذلك تأتي طرق المواصلات التي تعمل على ترابط أجزاء الدولة لتضيف عامل قوة أخر[٣].

ان معظم أراضي دولة الامارات هي صحارى تتخللها واحات. ومعظم سواحلها رملية باستثناء المنطقة الشمالية في رأس الخيمة التي تشكل رأس سلسلة جبال حجر، وتتبع الدولة المئات من الجزر المتناثرة في مياه الخليج منها نحو ٢٠٠ جزيرة في إمارة أبوظبي أهمها جزيرة صير بني ياس التي تحولت إلى واحة خضراء، ومحمية طبيعية للحيوانات النادرة والطيور، ومن الجزر الأخرى جزيرة داس، وجزيرة أبو الأبيض، وجزيرتا أبو موسى، وصير بونعير بالشارقة، وجزر طنب الكبرى، وطنب الصغرى، والحمراء برأس الخيمة، والجزيرة السينية بأم القيوين[٤].

وتتميز طبوغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة، بثلاثة أنواع رئيسة، هي:[٥]

١- السهول الساحلية المنخفضة.

٢- الكثبان الرملية المتحركة في صحراء الربع الخالي.

---

(١) المركز الوطني للإحصاء، الإمارات في ارقام ٢٠١٢، مصدر سبق ذكره، ص٩.
(٢) سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٧.
(٣) خليل حسين، حسين عبيد: الاستراتيجيا، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.
(٤) البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الآتي:
-http://www.xn—ogbh0eio.xh-mghbaam7a8h.government.ae/web.
(٥) المركز الوطني للإحصاء، الاطلس الاحصائي، الخصائص الجغرافية، الإمارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

٣- الجبال الوعرة على طول الحدود مع سلطنة عمان.

ور غم ذلك فأن لمساحة دو لة الإ مارات العربية المتحدة ومشتملات اقليمها البرية والبحرية والجوية قد عززت من اهمية موقعها الجغرافي في الخليج العربي، إذ يمتد طول الساحل على الخليج العربي نحو ٦٤٤كم ونحو ٩٠كم من ساحل خليج عمان، وهذه الميزة جعلت للموقع يشرف على المسطحات المائية بجبهتين ساحليتين على الخليج العربي وساحل عمان يبلغ طولهما معا نحو ٧٣٤كم[١].

ان الموقع الجغرافي لدولة الامارات واطلالته على الخليج العربي يمثل موقعا استراتيجيا هاما يعزز من قوتها الوطنية. (ولكن تحكم الدول الكبرى بمثل هذه المواقع الاستراتيجية يفقد الدول المعنية جزءا من قوتها الوطنية واستقلاليتها)[٢]، أي إن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى الأخرى على منطقة الخليج العربي من جهة، وتواجد إيران في هذا الموقع من جهة أخرى، أضعف فرص تمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بمزايا موقعها الجغرافي لأنها ليست الطرف الأقوى تأثيرا في تفاعلات هذه المنطقة الحيوية من المتواجدين فيها.

يقسم البعض منطقة الخليج من زاوية الجغرافيا السياسية الى ثلاث حلقات، هي[٣]:

- الحلقة الاولى: وتمثلها الكويت والبحرين وقطر والامارات، وتقع في قلب المنطقة البترولية.
- الحلقة الثانية: وتتمثل ايران والعراق والسعودية، و هي القوى الرئيسية الثلاث في المنطقة.
- الحلقة الثالثة: وتدخل في نطاقها تركيا وباقي الدول العربية الاخرى.

وبذلك تحتل دولة الامارات العربية المتحدة موقع جغرافي واستراتيجي مهم في الخليج العربي[٤]، والحدود الشرقية للدولة عبر رأس الخيمة تصل الى مشارف

---

(١) ينظر: شاكر محمود وهيب: سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص٣٨. وكذلك: يوسف ابو الحجاج: دولة الامارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٣٣٨.

(٢) خليل حسين، حسين عبيد: الاستراتيجيا، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

(٣) محمد محمود السيد: العوامل الجغرافية والموقع الاستراتيجي كمحدد للسياسة الخارجية بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة، الحوار المتمدن، العدد (٣٥٥٤)، ٢٠١١/١١/٢٢، ص٢.

(٤) تعد إمارة الفجيرة هي الإمارة الوحيدة التي تنفرد بموقع على خليج عمان و خارج مضيق هرمز وتمتد شواطئها على خليج عمان بطول ٩٠ كيلو مترا وهذا الموقع يكسبها أهمية استراتيجية مميزة وتبلغ مساحة الإمارة ١١٦٥ كيلو مترا مربعا و هي تعادل ١.٥% من مساحة

مضيق هرمز، وبذلك تشارك دولة الامارات عملياً مع سلطنة عمان وجمهورية ايران الاسلامية في التحكم في هذا الموقع الاستراتيجي المؤثر على الصعيدين الاقتصادي والامني في هذه المنطقة التي تعتبر من أهم وأكثر المناطق حساسية في العالم بحكم مواردها النفطية وموقعها الاستراتيجي الممتاز عند مدخل الخليج العربي[١].

وعلى هذا الأساس دفع هذا الموقع الجغرافي الحيوي صناع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة الى الانغماس في التفاعلات السياسية الاقليمية والدولية، والقيام بنشاطات مكثفة في اطار المنظمات الدولية، العامة والمتخصصة، مع الالتزام بقواعد القانون الدولي[٢].

وفيما يخص العراق فإن دولة الإمارات العربية المتحدة يمكن لها ان تستفيد من موقعها الجغرافي في تعزيز علاقاتها الثنائية مع العراق من خلال فتح خطوط ملاحية بحرية بين مدن الامارات الساحلية والبصرة لتنشيط العلاقات الاقتصادية والسياحية والسياسية.

ثانيا: القدرات العسكرية لدولة الامارات العربية المتحدة:

بلغ مجموع القوى البشرية العاملة عام ٢٠٠٦ في القوات البرية والبحرية والجوية حوالي ٥٠٥٠٠ فرد. وان القوات البرية تستحوذ على نسبة ٨٧% من هذا العدد، في حين بلغ حصة القوات البحرية نسبة ٥%، وحصة القوات الجوية نسبة ٨%[٣].

لقد استكملت دولة الامارات في شهر مايو-حزيران ٢٠٠٥ برنامج المشتريات الدفاعية لعشر سنوات بقيمة ١٥ مليار دولار، حيث استلمت ٢٨٨ دبابة قتال فرنسية نوع لكلير (Leclerc)، وطائرات القتال والهجوم الأرضي الأمريكية نوع فالكون (F-16 Fighting Falcon Block-60) عدد (٨٠) طائرة يمكن تزويدها بصواريخ جو- جو نوع آمرام (AMRAAM)، مع تطوير طائرات العمودية المقاتلة من نوع الأباتشي

الدولة بدون الجزر وبلغ عدد سكانها ٧٦١٨٠ ألف نسمة عام ١٩٩٥ ومدينة الفجيرة هي عاصمة الإمارة ويوجد فيها مقر حاكم الإمارة والدوائر الحكومية والمؤسسات والشركات التجارية.

(١) محمد محمود السيد: العوامل الجغرافية والموقع الاستراتيجي كمحدد للسياسة الخارجية بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(٢) شاكر محمود وهيب: سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

(٣) موسى حمد القلاب: السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي- القوى البشرية ونظم التسليح، برنامج قضايا الدفاع، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٧، الامارات العربية المتحدة- دبي، ص١.

أيه (AH-64A Apache) الى مستوى، الأباتشي دي (AH-64D Apache)، وتم شراء ٢٤ طائرة عمودية من نوع بلاك هوك (UH-60M Black Hawk) بقيمة ٨٠٨ مليون دولار[١].

وامتلكت البحرية ستة سفن قتالية فرنسية من نوع (FSH Baynunah)، وسفينتين المانيتين لإزالة الألغام البحرية من نوع (MHC Type-332)، وثماني طائرات عمودية اوربية الصنع لأغراض الكتاب والانقاذ من نوع (AB-139). وتمتلك القوات البرية حوالي ٥٠٠ آلية نقل بري تكتيكي أمريكية من نوع (HMTV)، و حوالي ٦٤ آلية ألمانية من نوع (Tpz-1 fuchs) مجهزة لحماية الجنود من آثار الضربات النووية والبيولوجية والكيميائية[٢].

ويبين الجدول الاتي حجم واردات السلاح التقليدي التي تلقتها دولة الامارات العربية المتحدة في المدة من ٢٠٠٦-٢٠١٠ من اجمالي واردات السلاح العالمية.

جدول (١)

حجم واردات السلاح التقليدي التي تلقتها دولة الامارات في المدة من ٢٠٠٦-٢٠١٠

المرتبة العالمية ٢٠٠٦-٢٠١٠	المرتبة العالمية ٢٠٠٥-٢٠٠٩	حجم واردات السلاح التقليدي (مليون دولار)					-٢٠٠٦% ٢٠١٠*
		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٦-٢٠١٠
٦	٤	٢٠٤٩	٩٥٣	٧٤٤	٥٦٠	٤٩٣	٤٨٠١	٤

- سوزان ت. جاكسون: انتاج الأسلحة، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)، مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي ٢٠١١، ترجمة: عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،ص٤٢٧.

***- النسبة المئوية للحصة من اجمالي الواردات العالمية % للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٠.**

ويمكن ملاحظة تطور الانفاق العسكري لدولة الامارات العربية المتحدة في المدة من ١٩٩٦-٢٠٠٥، إذ بلغ ٢٩٨ مليون دولار عام ١٩٩٦ وتصاعد الى ٣٣٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠، كما في الجدول الاتي:

جدول (٢)

الانفاق العسكري لدولة الامارات العربية المتحدة في المدة من ١٩٩٦-٢٠٠٠ (مليون دولار)

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الانفاق	٢٩٨	٢٩٣	٢٩٩	٣٣٤	٣٣٣

-Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 2006, Armaments, Disarmament and International Security, New York, Oxford University

(١) موسى حمد القلاب، المصدر السابق نفسه، ص١-٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢.

Press, 2006, p 342.

ويمكن ملاحظة استمرار تطور الانفاق العسكري لدولة الامارات العربية المتحدة في المدة من ٢٠٠١-٢٠١٠، إذ قفز الانفاق الى ١٠٧٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠١ ليصل الى ١٥٧٤٩ مليون دولار عام ٢٠١٠، لاسيما وان منطقة الخليج العربي قد شهدت أحداثا خطيرة لعل في مقدمتها حرب تحرير الكويت واحتلال العراق، واشتراك دولة الامارات في فعاليتها ضمن اطار التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق.

جدول (٣)

الانفاق العسكري لدولة الامارات العربية المتحدة في المدة من ٢٠٠١-٢٠١٠ (مليون دولار)

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الانفاق	١٠٧٠٣	٩٨٤٤	١٠٣٢٩	١١١٥٣	١٠٣٨٠
السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الانفاق	١٠٥٠٤	١١٢٧٥	١٣٥٨٥	١٥٧٧٤	١٥٧٤٩

- المصدر: سام بيرلو فريمان وآخرون: بيانات الاتفاق العسكري ٢٠٠١-٢٠١٠، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)، مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي ٢٠١١، ترجمة: عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ص٣١٠.

المطلب الثاني: القوة الوطنية للعراق

سوف يتم التركيز في هذا المطلب على أهم مكونات القوة الوطنية لاسيما موقع العراق ومساحته وقدراته العسكرية، وكما يأتي:

أولاً: موقع العراق ومساحته:

يقع العراق في جنوب غرب قارة أسيا، ويشكل الجزء الشمال الشرقي من الوطن العربي، تحده من جهة الشرق إيران، ومن جهة الشمال تركيا، وتفصله عن هاتين الدولتين حدود طبيعية تكون جزءاً من حدود الوطن العربي الشرقية والشمالية؛ أما من الغرب فتحاذيه أقطار عربية هي سورية والأردن والسعودية والكويت، والخليج العربي من الجنوب[١].

وفلكيا يقع العراق جنوب غرب قارة اسيا بين دائرة عرض (٢٩- ٣٧ درجة شمالا) وبين خطي طول (٣٩- ٤٨ درجة شرقا) وهو بذلك يحتل الركن الشمالي

(١) ظاهر محسن هاني الجبوري: الموقع الجغرافي للعراق، ٢٠١٣/٣/١١، جامعة بابل، متاح على الرابط الاتي: http://www.uobabylon.edu.iq.

الشرقي من الوطن العربي ويطل العراق عبر ساحله الجنوبي على الخليج العربي لمسافة ٦٠ كم[١].

ان وقوع العراق وسط منطقة الشرق الاوسط الحيوية ومحور حركتها قد شكل دوما منطقة جذب لكل غزاة العالم مما عرضه لان يكون منطقة صراع وتنافس، لذلك فان الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ كان في بعض صوره تعبيرا عن توجهات اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية تهدف الى اعادة رسم دور العراق المستقبلي على المستويين الاقليمي والدولي وبما يجعل منه احد الادوات الامريكية الرئيسة التي تراعي وتنفذ ما مخطط له استراتيجيا وفقا للمفهوم والرؤى الامريكية[٢].

وعلى الرغم من امتلاك العراق منفذا بحريا صغيرا- إلاّ ان موقعه البري رتّب جملة من السلبيات، فقد اضطره الى الاعتماد كثيرا على موانئ الدول المجاورة لأغراض التصدير والاستيراد، حتى تصدير النفط من خلال انابيب لنقله الى الموانئ او عبر الشاحنات[٣].

تبلغ مساحة العراق (٤٣٥٠٥٣ كم^2) كيلو متر مربع[٤]. وتتمثل أهمية موقع العراق الاستراتيجي التاريخية في وقوعه في ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم وفي كونه الجسر الأرضي المؤدي إلى طرق المواصلات البحرية المهمة في شرقه وغربه، والمتمثل في البحر العربي والمحيط الهندي والبحر المتوسط، وعلى الرغم من التطور السريع في تكنلوجيا النقل والمواصلات قد أضعفت هذه الميزة، إلاّ إن العراق مازال يحتفظ بمكانه مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية والدولية[٥].

وتتضح هذه الأهمية مما يأتي[٦]:

١- وقوع العراق على رأس الخليج العربي وعلى الطريق الأقصر الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي.

---

(١) موقع وزارة الخارجية العراقية، معلومات عن العراق، ص١-٢، متاح على الرابط الآتي:
-http://www.mofa.gov.iq/ab/aboutiraq.

(٢) حميد حمد السعدون: الفوضى الامريكية- دراسة في الافكار والسياسة الخارجية (العراق انموذجا)، تقديم الاستاذ: نايف حواتمة، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٢٨.

(٣) مازن اسماعيل الرمضاني: السياسة الخارجية دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق ارقام ومؤشرات ٢٠١٢، مديرية المطبعة، بغداد، ٢٠١٢، ص٦.

(٥) خطاب صكّار العاني، نوري خليل البرازي: جغرافية العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص١٢.

(٦) سيف الدين عبد القادر: جغرافية العراق العسكرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٠، ص1716-.

٢- يشكل الخليج العربي ووادي الفرات طريقاً سوقيا مهما بامتداده إلى موانئ البحر المتوسط.
٣- وقوع العراق على اقصر الطرق الجوية التي تربط بين غرب أوربا وجنوبها من جهة وجنوب شرق أسيا واستراليا من جهة اخرى.
٤- وقوع العراق في الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي، يشكل جسرا ارضيا يربط الخليج العربي بمنطقة الشام التي تعد مدخلا للوطن العربي عن طريق البحر المتوسط وبالأردن الذي يقع على راس البحر الأحمر(١).

ان موقع العراق من الخليج العربي تمثل في سياسته قبل عام ١٩٩٠، ازاء الدول العربية الخليجية من منظور تعزيز قدرات الامن القومي العربي في مواجهة التحديات الاقليمية والدولية، فصراعات القوى الرئيسة في الخليج العربي آنذاك دفعت العراق الى نهج علاقات عراقية تشدد على الاستقلالية وعدم الانحياز والتضامن العربي من اجل اعفاء منطقة الخليج من هيمنة نفوذ تلك الدول السياسي والعسكري(٢).

ومن الجدير بالذكر ان سياسات العراق وعلاقاته الدولية تجاه دول الخليج العربي ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة قد اختلفت وساءت بعد عام ١٩٩٠، لاسيما منذ غزو العراق لدولة الكويت واحتلالها، ومشاركة دول الخليج العربي في عمليات تحرير الكويت واسقاط النظام السياسي العراقي ضمن اطار تحالف دولي كبير قادته الولايات المتحدة الامريكية.

ولم تبدأ تلك العلاقات بالتحسن الفعلي إلاّ منذ عام ٢٠١٤ بعد تولي د. حيدر العبادي رئاسة مجلس الوزراء في العراق، الذي اعتمد سياسة الانفتاح الواسع على الدول العربية لاسيما دول الخليج العربي ومنها دولة الامارات.

ثانيا: القدرات العسكرية للعراق:

لاشك في ان العراق قد تطورت قدراته العسكرية في عقد الثمانينات من القرن العشرين، وكان المؤشر الواضح على ذلك هو مقارعته للقدرات الاستراتيجية الايرانية لمدة ثمان سنوات من القتال الضروس في اطار اطول حرب اقليمية شهدها التاريخ الحديث بين دولتين اقليميتين نفطيتين غنيتين واقعتين في اهم منطقة استراتيجية من مناطق العالم وهي منطقة الخليج العربي. وبلغت القدرات العسكرية العراقية في احصائية عام ٢٠٠٣ لمدة ما قبل احتلاله من قبل التحالف الدولي المساند لدولة الكويت، كما يأتي:

---

(١) وليد يونس خيري: الجغرافية العسكرية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد ، ١٩٧٩، ص٦٣.
(٢) كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٦.

جدول (٤)

قدرات العراق العسكرية قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣

القوات المسلحة (ألف)	قوات الاحتياط (ألف)	دبابات (ألف)	عربات مسلحة (ألف)	طائرات	طائرات هليكوبتر	سفن بحرية
٤٢٩٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٢٢٠٠	٤٤٠٠	٣٥٠	٥٠٠	٠

-Co Researcher - Issues Debates In American Public Policy - Press - A division of Congressional Inc - U.S.A. - 2004 - 4TH ed - p.300.

ويمكن ملاحظة تطور الانفاق العسكري للعراق في المدة من ٢٠٠١-٢٠١٠، من خلال الجدول الاتي:

جدول (٥)

الانفاق العسكري للعراق في المدة من ٢٠٠١-٢٠١٠ (مليون دولار)

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الانفاق	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	٢٠٨٩	٢٨٢٠
السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الانفاق	٢٣٦٢	٢٠٧٨	٥٢٧٧	٤١٥٦	٤٦٦٣

-المصدر: سام بيرلو فريمان وآخرون: بيانات الاتفاق العسكري ٢٠٠١-٢٠١٠، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)، مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي ٢٠١١، ترجمة: عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ص٣٠٩.

وعلى الرغم مما تقدم، يمكن ملاحظة حجم واردات السلاح التقليدي التي تلقاها العراق في المدة من ٢٠٠٦-٢٠١٠ من اجمالي واردات السلاح العالمية، من خلال الجدول الاتي:

جدول(٦)

حجم واردات السلاح التقليدي التي تلقاها العراق في المدة من ٢٠٠٦-٢٠١٠

المرتبة العالمية ٢٠٠٦-٢٠١٠	المرتبة العالمية ٢٠٠٥-٢٠٠٩	حجم واردات السلاح التقليدي (الاف الدولارات)					-٢٠٠٦% ٢٠١٠
		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٦-٢٠١٠
٢٤	٢٤	٢٨٢	٢٥٧	٣٦٧	٣٨٨	٤٦٤	١٧٥٨	١

- سوزان ت. جاكسون: انتاج الأسلحة ،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)، مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي ٢٠١١، ترجمة: عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ص٤٢٨.*- النسبة المئوية للحصة من اجمالي الواردات العالمية % للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

ان القدرات العسكرية لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق لم توظف في خدمة توثيق علاقاتهما الثنائية، لا بل أدت الى تراجعها لاسيما في مشاركة الامارات في الحرب على العراق في عمليات تحرير الكويت. ورغم ذلك

فقد شاركت ايضا ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الارهابي وهذه المشاركة يمكن لها ان تعزز العلاقات الثنائية بين الدولتين.

المبحث الثاني

العوامل السياسية

ان على صناع القرار في الدولة ان يحافظوا على قيم مجتمعاتهم ويعملوا على تحقيق مصالحها في اطار العلاقات الدولية[١].

وان على كل دولة ان تختار ماينبغي عليها ان تقوم به فيما يخص الشؤون الدولية وفي اطار حدود قوتها وواقع بيئتها الخارجية، وان فشلها في ذلك يؤثر على مصالحها الحيوية[٢].

في هذا المبحث سوف نبحث في أهم محددات المواقف السياسية، لاسيما المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية لكل من العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، وفي تنفيذها لسياستها الخارجية التي هي اصلا تعد (محصلة لتفاعل مجموعة من المتغيرات وعوامل القوة والقدرة الداخلية مشفوعة بإرادة سياسية من نوع واتجاه ما، وأخرى خارجية تدعو للتعاون أحيانا وتفرض تحديات ومخاطر واشكال وطبيعة مختلفة)[٣].

وكقواعد عامة يمكن تلخيص اهم الاهداف الرئيسية التي تسعى الى تحقيقها كل دولة في اطار علاقاتها الدولية، بما يأتي:

١- حماية السيادة الاقليمية ودعم الامن القومي بما يحافظ على وجودها بأقصى ماتسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها.
٢- تنمية مقدرات الدولة من القوة حتى وان تم ذلك على حساب غيرها من الدول.
٣- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة لكفالة المستوى المعيشي اللائق لشعبها، من خلال زيادة ثروتها القومية لاسيما بواسطة الاستثمارات الخارجية.
٤- تحقيق التأثير والنفوذ في مناطق العالم.
٥- الدفاع عن ايديولوجية الدولة والعمل على نشرها في الخارج.
٦- دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه بما يسهم في اثبات وجود شعب الدولة.
٧- تحقيق السلام وتفادي وقوع الحرب التدميرية والمحافظة على الامكانيات المادية والبشرية التي تستنزفها الحروب الحديثة[٤].

---

(١) جوزيف فرانكل: العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٤١.
(٢) سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٧.
(٣) فكرت نامق عبد الفتاح: (أثر المحددات الداخلية في فاعلية الدبلوماسية العراقية)، في كتاب: شمران العجيلي، نظلة أحمد الجبوري، علاء عكاب خلف: علاقات العراق الدولية وانعكاسها على الاداء السياسي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٢.
(٤) إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الاصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص ص١٣١-١٣٨.

وعلى أساس ذلك، تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، بحث المطلب الاول منها في المبادئ والتوجهات المعتمدة من دولة الإمارات العربية المتحدة في تنظيم علاقاتها الدولية، في حين بحث المطلب الثاني في المبادئ والتوجهات المعتمدة من العراق في تنظيم علاقاته الدولية، وكما يأتي:

المطلب الأول: مبادئ وتوجهات دولة الإمارات العربية المتحدة في تنظيم علاقاتها الدولية

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة، على مبادئ التسامح والانفتاح تجاه الشعوب والثقافات المختلفة، إذ تنبع هذه المبادئ من رغبة الدولة في بناء علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيد الدولي، أداةً لإرساء أسس الاستقرار والتنمية والتعايش السلمي. ويعد الانفتاح على العالم من سمات سياسة الدولة الخارجية في الدعوة إلى السلام العالمي والعمل من أجله من خلال إقامة علاقات واسعة والتواصل مع دول العالم المختلفة وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وترتبط الدولة بعلاقات دبلوماسية مع ما يقرب من ١٨٢ دولة. وعملت دولة الإمارات العربية المتحدة على تفعيل دورها الإنساني العالمي، حيث بلغت التقديرات النهائية لمساعدات الإمارات الإجمالية في عام ٢٠١١ ما يزيد على ٧.٧٤ مليار درهم (٢.١١ مليار دولار أمريكي). وقد بلغت نسبة المساعدات الخارجية للدولة خلال عام ٢٠١١ (٠.٦٢%) من ناتجها المحلي الإجمالي[١].

لقد تحددت اهداف السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة منذ بداية تأسيس الدولة، إذ تضمنها خطاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في العيد الوطني الاول عام ١٩٧٢، وكما يأتي[٢]:

١- اقامة علاقات طيبة مع الدول المجاورة وحل الخلافات بالطرق الودية والسلمية.
٢- الحرص على ان تقوم الدولة بدورها القومي العربي والالتزام بالمواثيق المبدئية والاساسية المعقودة مع الدول العربية.
٣- تعزيز التضامن والتعاون الاسلامي مع مختلف الدول الاسلامية بجميع الميادين.
٤- التعاون المثمر مع جميع الشعوب بمختلف المجالات لتوفير الامن والسلام والتقدم.

---

(١) ديوان ولي العهد، امارة ابو ظبي، السياسة العامة لدولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.cpc.gov.ae.

(٢) خليل ابراهيم الجسمي: السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاثة المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن- عمان، كلية الآداب والعلوم- قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣، ص١٠.

سوف يتم التركيز في هذا المطلب على المبادئ والتوجهات المعتمدة من دولة الإمارات العربية المتحدة في تنظيم علاقاتها الدولية، وكما يأتي:

اولا: مبادئ دولة الإمارات العربية المتحدة في تنظيم علاقاتها الدولية:

أكد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١، على مجموعة من المبادئ الخاصة بإدارة العلاقات الدولية للاتحاد، وهي:

١- دولة الإمارات العربية المتحدة جزء من الوطن العربي، وشعبها جزء من الشعب العربي: حدد المشرع الدستوري بوضوح الانتماء القومي العربي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأبنائها، وذلك عندما نص الدستور على إن: (الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، وتربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك وشعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية)[١].

٢- دعم وإسناد القضايا العربية والاسلامية على وفق القانون الدولي والأعراف الدولية: لاشك في ان للقانون الدولي دورا مهما في العلاقات الدولية من خلال تحديد قواعد السلوك لتوجيه العلاقات الدولية، وتسهيل حل النزاعات بالطرق السلمية، كما هو وسيلة للسياسة الوطنية الداعية إلى الإفادة من القوة المعنوية للقانون والجزاء الذي يتضمنه عند مخالفة الغير لقواعده، وهو وسيلة لتقييد القوة، وكبح الصراعات، ومقاومة العدوان، وهو أيضا قوة اندماج في المجتمع الدولي لتنمية التعاون والمصالح المتبادلة[٢].

لقد نظم الدستور أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ نص على أن: (تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والاسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية)[٣].

ويمكن إجمال المبادئ الواردة في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، بما يأتي[٤]:

أ- مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

ب- المساواة في الحقوق والالتزامات الدولية وتنفيذها بحسن نية.

---

(١) المادة (٦) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر في ١٩٧١/٧/١٨.

(٢) سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٣) المادة (١٢) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١.

(٤) الأمم المتحدة: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، طبع UN، ص ص٦-٧.

ج- فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وعدم تعريض الأمن والسلم الدوليين الى الخطر.
د- الامتناع عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها في العلاقات الدولية.
هـ- تقديم المساعدات الى منظمة الأمم المتحدة في أعمال المنع أو القمع.
و- حفظ السلم والامن الدوليين.
ز- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٣- احترام حقوق الأجانب وحرياتهم: اكد الدستور على الاحترام المتبادل في مجالي الحقوق والواجبات بين الدولة والاجانب الموجودين فيها، على وفق القواعد الدولية السارية، وعلى أساس أحكام المعاهدات أو الاتفاقيات التي تبرمها دولة الإمارات العربية المتحدة. فقد نص الدستور على أن: (يتمتع الأجانب في الاتحاد بالحقوق والحريات المقررة في المواثيق الدولية المرعية، أو في المعاهدات والاتفاقيات التي يكون الاتحاد طرفا فيها وعليهم الواجبات المقابلة له)[١].

٤- التوازن والاعتدال في السلوك السياسي الخارجي للدولة: وهذا المبدأ جعل دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل مكانة متميزة في التفاعلات الدولية، لاسيما مساهماتها الانسانية للدول المنكوبة والمعوزة، والمساعدات التنموية الممتدة في كافة انحاء العالم[٢]، فعلى سبيل المثال بلغت مساعداتها سنة ٢٠١٢ حوالي (٥.٨) مليار درهم، وتم مأسسة وتطوير العمل الانساني من خلال انشاء وزارة التنمية والتعاون الدولي في عام ٢٠١٣ الى أكثر من ١٠٠ دولة في انحاء العالم[٣].

بموجب الدستور ينفرد الاتحاد بالتشريع والتنفيذ في الشؤون الخارجية[٤]، وإن عملية التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية هو من ضمن الاختصاصات الحصرية للمجلس الأعلى للاتحاد [٥]. ويتولى مجلس وزراء الاتحاد تصريف جميع الشؤون الخارجية[٦].

ومع ذلك فقد أجاز الدستور لكل إمارة عقد اتفاقيات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها على أن لا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولا مع القوانين الاتحادية وبشرط إخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقاً. كما أجاز لها أن

---

(١) المادة (٤٠) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١.
(٢) حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ثمان أعوام من الانجازات- التقرير الثاني لأعمال حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٠-٢٠١٣، وزارة شؤون مجلس الوزراء، دبي، ٢٠١٤، ص١١٧.
(٣) المصدر نفسه، ص١٢٧.
(٤) المادة (١٢٠) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١.
(٥) المادة (٤٧) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١.
(٦) المادة (٦٠) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١.

تحتفظ بعضويتها في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو الانضمام إليها[١].

ثانياً: توجهات دولة الإمارات العربية المتحدة في تنظيم علاقاتها الدولية:

على هدى تلك المبادئ المذكورة في البند أولا سلفا، تركزت توجهات العلاقات الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة عمليا على الأولويات الآتية:

١ - دعم القضايا المصيرية العربية والاسلامية:

ركزت دولة الامارات العربية المتحدة اهتمامها الكبير على القضية الفلسطينية، باعتبارها اساس مشكلة الشرق الأوسط، وكانت الامارات أول دولة عربية استخدمت سلاح النفط في معركة تشرين/أكتوبر ١٩٧١[٢].

٢ - دعم أمن واستقرار دول الخليج العربي:

إن الإمارات تعمل في إطار العمل المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على مواصلة دعمها ومساندتها الجهود التي بذلها ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة لتعزيز الحوار الوطني بين كافة أطياف المجتمع البحريني، وذلك حفاظا على الأمن والاستقرار وحماية السلم الأهلي وتعزيزا للوحدة الوطنية ومواصلة طريق الإصلاح والتقدم وصولا لتحقيق آمال وتطلعات كافة أبناء شعب البحرين[٣].

٣ - دعم التنمية الاقتصادية في العالم:

تدعم دولة الإمارات الجهود الدولية بشأن تعزيز حقوق الإنسان التي تضمن لجميع شعوب العالم التمتع بحرية العيش في سلام وأمن وازدهار، وأن الإمارات تؤمن بأهمية التنمية الاقتصادية لجميع شعوب العالم من أجل تمكينها من التمتع بالحقوق الإنسانية التي عمل المجتمع الدولي على ترسيخها[٤].

---

(١) المادة (١٢٣) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١.

(٢) محمد حسين العيدوس: الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، دبي، ٢٠٠٢، ص١٤٣.

(٣) الامارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية، السياسة الخارجية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.citizen-page.spicaserver.com.

(٤) المصدر نفسه.

٤ - السعي نحو استرجاع الجزر الثلاث بالطرق السلمية:

تطالب دولة الإمارات دائما الجمهورية الإسلامية الإيرانية للدخول في مفاوضات جادة ومباشرة بين البلدين أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في ضوء استمرار احتلالها غير المشروع لجزر الإمارات الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التي تشرف على مضيق هرمز من جهة الشمال والشمال الغربي[١].

المطلب الثاني: المبادئ والتوجهات المعتمدة من العراق في تنظيم علاقاته الدولية

لاشك في إن سياسة العراق حيال الخليج العربي قد تبدل الكثير من مساراتها بعد عام ٢٠٠٣، بتغيير فلسفة وطبيعة النظام السياسي في العراق.

سوف يتم التركيز في هذا المطلب على مبادئ وتوجهات العلاقات الدولية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ التي حددها دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، وكما يأتي:

أولاً: المبادئ المعتمدة من العراق في تنظيم علاقاته الدولية:

١ - العراق جزء من العالمين العربي والإسلامي:

لقد أكد المشرع الدستوري على صفة التنوع القومي في العراق، فقد نصت المادة الثالثة من الدستور على إن: (العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الاسلامي، وعضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها).

٢ - التزام العراق بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى:

لقد نص الدستور على مبادئ مهمة في العلاقات الدولية تنسجم مع قواعد القانون الدولي العام والانساني، وهي[٢]:

أ- مبدأ حسن الجوار بين الدول.

ب- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

ج- حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

---

(١) محمد حسين العيدوس: الإمارات بين الماضي والحاضر، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٢) لقد نصت المادة (٨) من الدستور على إن: (يرعى العراق مبادئ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية).

د- احترام الالتزامات الدولية سواء أكانت حقوق أم واجبات على وفق قواعد القانون الدولي.
هـ- إقامة العلاقات الدولية على اساس المصالح المشتركة والمتبادلة مع أشخاص القانون الدولي سواء أكانت دول أو منظمات دولية.
و- المحافظة على الامن والسلم الاقليمي والدولي.

٣ - التزام العراق بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والعالم:

أكد المشرع الدستوري على التوجهات السلمية والتعاونية للنظام السياسي الجديد، ولاسيما من خلال التأكيد على احترام العراق لالتزاماته الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وانتاج واستخدام الاسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية، بعد أن مرّ العراق في ظل النظام السياسي السابق بتجربة تسلح كبيرة أضرت بالاقتصاد الوطني والأمن الاقليمي والدولي، فضلا عن قناعة النظام السياسي الجديد بما قام به مجلس الأمن من تشكيل لجنتين قامتا بتدمير الأسلحة الكتلوية العراقية[١]. ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن عام ١٩٩١ كان قد طلب من الأمين العام في: القسم- ج/الفقرة ب من المادة ٩ من قراره ٦٨٧ الصادر في ١٣ نيسان ١٩٩١، أن يضع خطة خلال ٤٥ يوماً تدعو إلى تشكيل لجنة خاصة، تقوم بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف، وحيازة جميع المواد المحددة في الفقرة (أ) من المادة الثامنة[٢]، ويتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للقيام بالمهام الاتية[٣]:

١- المهمة الأولى: هي تحديد وتدمير جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن (١٥٠) كيلومترا، وكل ما يتعلق بها.

---

(١) لقد نصت الفقرة (هـ) من المادة (٩) من الدستور على إن: (تحترم الحكومة العراقية، وتنفذ، التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وانتاج واستخدام الاسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية، ويُمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وانتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وانظمة للاتصال).

(٢) نصت المادة (٨) من القرار على ما يأتي: (يقرر أن يقبل العراق، دون أي شرط، القيام تحت إشراف دولي، بتدمير ما يلي أو إزالته أو جعله عديم الضرر: (ا)- جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وجميع مخزنات العوامل الكيميائية وجميع ما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق الكتاب والتطوير والدعم والتصنيع؛ (ب)- جميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومترا والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق إصلاحها وإنتاجها).

-UN.SC./RES/687(1991).DUC.NO.93-41585.P24.

(٣) الأمم المتحدة: مجلس الأمن. الوثائق الرسمية، السنة الحادية والخمسون، ١٩٩٦، الوثيقة:
-UN.SC./1996/258.11 APRIL 1996.PP.29-33.

٢- المهمة الثانية: وهي إنشاء وتشغيل نظام للرقابة والتحقق المستمرين، لضمان عدم حيازة العراق أسلحة أو مواد محظورة من جديد.

ثم قرر مجلس الأمن عام ١٩٩٩ في القسم (أ) من قراره ١٢٨٤ الصادر في: ١٧ كانون الأول ١٩٩٩، إنشاء لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش تحل محل اللجنة الخاصة، لتضطلع بالمسؤوليات ذات الصلة بالتحقق من امتثال العراق لالتزاماته بموجب الفقرات ٨ و٩ و١٠ من القرار ٦٨٧ /١٩٩١، وان تقوم بإنشاء وتشغيل نظام معزز للرصد والتحقق المستمرين وتحديد مواقع إضافية يشملها النظام، واستمرار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعالجة مسائل نزع السلاح المعلقة، وأكد المجلس فيما يتصل بالتعاون مع اللجنة الخاصة والوصول إلى المعلومات والحصول عليها من دون قيد ستسري فيما يتعلق بلجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وقرر أن تخلف لجنة UNMOVIC[١]، اللجنة الخاصة في جميع أصولها وخصومها ومحفوظاتها. وأن تحل محلها في الاتفاقات القائمة بين اللجنة الخاصة والعراق[٢].

إن عملية رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية هو من ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية كما جاء في المادة (١١٠-أولا) من الدستور[٣].

ثانياً: التوجهات المعتمدة من العراق في تنظيم علاقاته الدولية:

على هدى تلك المبادئ المذكورة في البند أولا سلفا، تركزت توجهات العلاقات الدولية للعراق عمليا على الأولويات الآتية[٤]:

١- انتهاج سياسة خارجية تحقق تغييرا جذريا للسياسة التي انتهجها النظام السابق الذي وضع العراق بأكثر من مأزق دولي من خلال سياساته المنغلقة والعدائية، وذلك عبر الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق الى وضعه الطبيعي ومكانته في المجتمع الدولي.

٢- استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة عقوبات الامم

---

(١) لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش.

(٢) أنظر المواد: ١ و٢ و٤ و١١ من القرار ١٢٨٤ /١٩٩٩:
-UN.SC.S/RES/1284(1999).17DECEMBER1999.DUC.NO: 99-39607.PP.2-4.

(٣) لقد نص البند (أولا) من المادة (١١٠) من الدستور على إن: (رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية).

(٤) جمهورية العراق: وزارة الخارجية، سياسة العراق الخارجية، متاح على الرابط الآتي:
-http://www.mofa.gov.iq/ab/ForeignPolicy.

المتحدة.
٣- الانفتاح الدبلوماسي العراقي حول العالم تأكيدا لتوجهاته السلمية وتحقيقا لمصالحه العليا.
٤- على الرغم من وجود اجحاف في بعض قرارات الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة التي فرضت على العراق، إلاّ إنه يسعى الى حل جميع القضايا العالقة مع دولة الكويت وكذلك حل القضايا العالقة مع دول الجوار.
٥- الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع جميع دول العالم عدا الكيان الصهيوني.
٦- الحرص على إدامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية بعد ان استكملت انسحابها العسكري نهاية ٢٠١١ في اطار اتفاق سحب القوات الامريكية الذي يمثل احد اهم منجزات السياسة الخارجية العراقية مقارنة بتجارب دولية مماثلة في السياق ذاته.
٧- حرص العراق عبر دبلوماسية هادئة وفعالة على الوقوف بمسافة واحدة من جميع اطراف التغيير في الدول العربية وفي حدود المسار الاخلاقي والقانوني لنهج السياسة الخارجية داعيا الى تحقيق المطالب الشعبية عبر الحوار والاصلاح السياسي والاقتصادي فيها.
٨- حث الحكومات العربية على مراعاة تطبيق مبادئ حقوق الانسان في التعاطي مع الحركات الشعبية في تلك البلدان ومثال ذلك موقف العراق من سوريا عبر المبادرة بدعوة حكومتها للحوار مع المعارضة برعاية الجامعة العربية، وكذلك موقف العراق من الازمة في البحرين الداعي الى عدم تعامل الحكومة البحرينية بعنف مع المتظاهرين.
٩- تشجيع استقدام الاستثمارات الاجنبية في اطار عمليات اعمار العراق بغية تأسيس انطلاقة اقتصادية تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعالا واساسيا نظرا لما يمتلكه من موارد نفطية ومعدنية تؤهله لذلك الدور.

ولاشك في ان هنالك العديد من الكوابح التي تقف حائلا امام تنفيذ الاهداف التي يسعى الى تحقيها العراق بصورة افضل، تكمن في الضعف الأمني وفشل العملية السياسية والامنية في تحقيق استثمار دولي لقدرات العراق الاقتصادية والسياسية.

وعلى الرغم من تلك الكوابح، إلاّ ان المبادئ والتوجهات المعتمدة من العراق وأولوياتها قد تحولت بعد عام ٢٠٠٣ نحو التأكيد على مبادئ القانون الدولي العام والانساني في تفاعلاتها الدولية، فضلا عن التأكيد على احترام العراق لالتزاماته الدولية حقوقا وواجبات.

ولاشك إن مثل هذا التغيير سوف يعزز من ثقة دول العالم بالنظام السياسي العراقي، وتوفر فرص مؤاتية له نحو تحسين علاقاته الدولية، وتعبئة الجهود الدولية الساندة له في محاربة الارهاب العالمي الدائر على ارضه.

ويبدو ان هنالك تقارب في الإطار العام للمبادئ المعتمدة في العلاقات الدولية لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، مما يدفع الدولتين الى التعاون وتعزيز علاقاتهما الثنائية.

الفصل الثالث

واقع العلاقات بين العراق والإمارات العربية المتحدة

الفصل الثالث

واقع العلاقات بين العراق والإمارات العربية المتحدة

سوف نبحث في هذا الفصل، واقع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، لما لهذين المجالين من أهمية وتأثير في علاقاتهما الثنائية.

لقد اصبح الاشتراك في المصالح الاقتصادية من العوامل المهمة في تعزيز العلاقات بين الدول، لاسيما وانه سيعود بالفائدة للأطراف المتفاعلة. كما صار لها دور كبير في تحسين العلاقات السياسية أو على الاقل تحد من آثارها السلبية.

وعلى اساس ماتقدم، تم تقسيم هذا الفصل على مبحثين، وكما يأتي:

- المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية بين العراق والإمارات العربية المتحدة.
- المبحث الثاني: العلاقات السياسية بين العراق والإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول

العلاقات الاقتصادية بين العراق والإمارات العربية المتحدة

نعرض في هذا المبحث التبادل الاقتصادي الحاصل بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة عموما والتبادل الاقتصادي مع اقليم كردستان العراق خصوصا، كما سوف نعرض لعمليات استثمار دولة الإمارات العربية المتحدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

وعلى اساس ماتقدم، تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، تناول المطلب الأول موضوع التبادل الاقتصادي، فيما تناول المطلب الثاني عمليات الاستثمار، وكما يأتي:

المطلب الأول: التبادل الاقتصادي

قام العراق ودولة الامارات العربية المتحدة بتشكيل اللجنة العراقية- الإماراتية المشتركة عام ٢٠٠٢، وعقدت أول اجتماع لها في بغداد للمدة ٢٢-٢٤/ أيار/٢٠٠٢. ثم عقدت اللجنة اجتماعها بعد انقطاع دام عشر سنوات في أبو ظبي للمدة من ١٥-١٦/كانون الثاني/٢٠١٢ برئاسة وزيري خارجية البلدين، وتمخض عنها توقيع محضر اجتماع الدورة الثامنة للجنة المشتركة بين الدولتين خلال المدة من ١٥-١٦/كانون الثاني/٢٠١٢ الذي يحدد مجالات التعاون الدبلوماسي والتجاري والاقتصادي بين البلدين(١).

وفيما يخص التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، فقد بلغت الصادرات العراقية ماعدا النفط الخام والمنتجات النفطية الى دولة الامارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٧ حوالي (٣.٤٤٢١٩) مليار دينار عراقي، وفي عام ٢٠٠٨ حوالي (٨.١٢٦٩٧) مليار دينار عراقي (٢).

ولقد ارتفع حجم التبادل التجاري غير النفطي بين دولة الامارات العربية المتحدة والعراق خلال عام ٢٠٠٩ الى حوالي ٥,٠١٩ مليار دولار مقابل حوالي ٣.٠٧٩ مليار دولار للعام ٢٠٠٨ بنسبة نمو ٦٣% ليصبح العراق الشريك التجاري

---

(١) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.mofamission.gov.iq/abudhabi/ab/pagedisplay.aspx?sm=677.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، الصادرات حسب النظام المنسق (H.S 02) للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٢، ص٤.

الحادي عشر عالمياً لدولة الامارات العربية المتحدة والثاني عربياً، إذ أدت الزيارات الرسمية لوفود البلدين دوراً في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، إذ ارتفع حجم الصادرات الاماراتية الى العراق خلال ٢٠٠٩ بنسبة ٤١% مقارنة بعام ٢٠٠٨ ليصل الى حوالي ٢,٤ مليار دولار، وقد نمت صادرات العراق الى الامارات لتصل الى حوالي ٧٧٨ مليون دولار[١].

وكانت قيمة استيرادات دولة الامارات العربية المتحدة من العراق غير النفطية لعام ٢٠١٠ حوالي (٦٧٣) مليون دولار امريكي[٢].

كما بلغت الصادرات العراقية ماعدا النفط الخام والمنتجات النفطية الى دولة الامارات العربية المتحدة في عام ٢٠١١ حوالي (٣.٥٧٨.٨٠٠) مليار دينار عراقي[٣]، وفي عام ٢٠١٢ حوالي (٣.١٢٧.٠٨) مليار دينار عراقي[٤]. وأوضح وكيل وزارة الاقتصاد الاماراتية السيد عبدالله صالح إن حجم التبادل التجاري بين العراق والامارات بلغ ٦ مليارات دولار في عام ٢٠١٢[٥]. وقد تصاعد إلى ٨ مليارات دولار خلال عام٢٠١٣[٦].

وفيما يخص التبادل الاقتصادي بين اقليم كردستان العراق ودولة الامارات العربية المتحدة، فقد بلغ حجم التبادل التجاري حوالي ٣ مليارات دولار في عام ٢٠١٣، ولكن الامارات تعمل على رفعه الى ١٠ مليارات دولار يشمل مجالات تجارية واستثمارية متنوعة[٧]. وكشف القنصل العام لدولة الامارات العربية المتحدة في اقليم كوردستان في ١حزيران ٢٠١٤، ان حجم التبادل التجاري بين اقليم كوردستان والامارات بلغ اكثر من ثمانية مليار دولار، بالإضافة لوجود اكثر من ١١٢ شركة اماراتية مسجلة في الاقليم[٨]. ولاشك في ان ازدياد حجم التبادل التجاري بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة يؤدي الى تعزيز علاقاتهما الثنائية.

---

(١) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، العلاقات الاقتصادية العراقية- الاماراتية، مصدر سبق ذكره.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، تقرير الاستيرادات لسنة ٢٠١١، بغداد، ٢٠١٢، ص١١.

(٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، تقرير الصادرات لسنة ٢٠١١، بغداد، نيسان ٢٠١٢، ص٩.

(٤) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، تقرير الصادرات لسنة ٢٠١٢، بغداد، أيار ٢٠١٣، ص٤.

(5) http://www.mubasher.info/ISX/home-page.

(6) http://www.eremnews.com.

(7) http://www.kurdsat.tv/almheliya.php.

(8) http://basnews.com/ar/Category/List/mod/151.

المطلب الثاني: الاستثمار

سوف نتناول في هذا المطلب عمليات الاستثمار التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة في العراق.

لقد أكدت وزيرة التجارة الخارجية[١] على ارتفاع حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الدولتين من ثلاثة مليارات و٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى خمسة مليارات و١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٩[٢]. كما اعلنت الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة لوزارة المالية، في ٢٠ أيار ٢٠١٤ توقيعها اربعة عقود مع شركة (اس كي اي انيرجي هولدنكس) الاماراتية للاستثمار في المنطقة الحرة بخور الزبير في محافظة البصرة، إذ أن العقد الأول تم ابرامه مع الشركة لتجارة المشتقات النفطية بأرض بلغت مساحتها ٢٠ الف متر مربع". وأن العقد الثاني تضمن انشاء مشروع خدمي بمساحة ١٦٠٠ متر مربع خاص بتقديم الخدمات النفطية واللوجستية فضلا عن تقديم خدمات الصيانة للمشاريع النفطية، وأن العقدين الاخيرين تم توقيعهما مع الشركة لممارسة النشاط التجاري مبينة ان مساحة احداهما بلغت ٣٠ الف متر مربع[٣]. ومن الجدير بالذكر ان تلك العقود لم تدخل حيز التنفيذ حتى كتابة هذه السطور.

في اطار بحث دولة الامارات العربية المتحدة عن فرص الاستثمار في كردستان العراق في القطاعات التي تعمل بها شركات الطاقة والبتروكيماويات والتجارة والاعمار والفندقة وصناعة الادوية وتجارة التجزئة والتعدين، عقدت وزيرة التجارة الخارجية مع رئيس وزراء اقليم كردستان العراق[٤] بتاريخ ١٩ مايو-حزيران ٢٠١٠ مباحثات موسعة بمقر حكومة الاقليم بشأن العلاقات الثنائية بين الإمارات والعراق وسبل استفادة المستثمرين الإماراتيين من الفرص المتاحة في الإقليم العراقي[٥].

وأكد الدكتور برهم صالح على أن اقليم كردستان العراق بسبب ميزة الامن التي يتمتع بها يشكل نقطة جذب ناجحة للاستثمارات الخارجية وفي مقدمها الاستثمارات الإماراتية في ضوء التقدم الذي حققه الاقليم في السنوات الأخيرة والذي تجسد في ارتفاع معدل دخل الفرد من ٧٥٠ دولارا إلى ٣٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٩

---

(١) الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة.
(٢) الامارات تبحث عن فرص الاستثمار في العراق، ١٩ مايو ٢٠١٠، مصدر سبق ذكره.
(٣) المناطق الحرة توقع اربعة عقود مع شركة اماراتية للاستثمار في خور الزبير، ٢١ أيار ٢٠١٤، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.iraqdirectory.com/ar/.
(٤) الدكتور برهم صالح رئيس وزراء اقليم كردستان العراق.
(٥) الامارات تبحث عن فرص الاستثمار في العراق، ١٩ مايو ٢٠١٠، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.alrafidayn.com/alrafidayn.

ويتوقع أن يصل إلى ٤٥٠٠ دولار في السنوات القادمة. كما أكد على أن الاستثمارات الإماراتية خصوصا والأجنبية عموما[١].

بلغ حجم استثمارات الشركات الإماراتية في العراق بنهاية العام ٢٠١٠ (٣) مليار دولار)، ويتوقع ارتفاعها الى (٦) مليار دولار خلال السنوات القادمة، إذ إن الشركات الاماراتية مهتمة بتعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع كردستان العراق، حيث تتطلع الى استثمار (٢,٢٢ مليار در هم) حتى عام ٢٠١٣ أي حوالي (٦٠٤٤٩٢٨٥٢) مليون دولار أمريكي، كما بلغ حجم استثمارات شركة "دانة غاز" ٨٠٠ مليون دولار في الاقليم[٢].

بلغت حصة استثمارات الشركات الإماراتية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في أربيل نحو ٦.٢٪ خلال عام ٢٠١٢، وأن حجم الاستثمارات السياحية وصل إلى ١.٨ مليار دولار، وأشار إلى تطور السياحة في اربيل منذ عام ٢٠٠٥ في إطار تنويع مصادر الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط فقط، حيث حقق القطاع السياحي نمواً وارتفع عدد الزوار من ٣٧٧ ألف زائر من وسط وجنوب العراق وخارج العراق من إيران وتركيا إلى مليون و٣١٣ ألف زائر عام ٢٠١٠، وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٢ وصل إلى مليون و١٥٤ ألف زائر، وأشار إلى أن العائدات السياحية السنوية تصل حالياً إلى ما بين ٥٠٠ الى ٦٠٠ مليون دولار[٣].

ان حجم الاستثمارات في محافظة أربيل بالمشاريع الاستثمارية تبلغ نحو ٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٢ الذي شهد تواجداً أكثر لشركات إماراتية للاستثمار، موضحاً أن الاستثمارات العراقية تمثل ٨٠٪ من الاستثمارات في أربيل وتمثل الاستثمارات الأجنبية نحو ١٤٪ من هذه النسبة الـ١٤%، ٦.٢٧٪ استثمارات لشركات إماراتية. وأن عدد المشاريع الاستثمارية التي حصلت على ترخيص خلال عام ٢٠١٤ حوالي ٢٤٠ مشروعاً في مختلف المجالات الإسكان والزراعة والنقل والصناعة والتجارة والخدمات والسياحة والاتصالات والمصارف بقيمة ١٢.٤٢٤ مليار دولار. وتبلغ قيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية ٢٧ مليار دولار بنسبة ١٨.٢٣٣٪ والمشاريع المشتركة ٥٥٩ مليون دولار بنسبة ٤.٥٪ والعراقية ٩.٥٨٧ مليارات دولار بنسبة ٧٧.١٧٪

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، العلاقات الاقتصادية العراقية- الاماراتية، مصدر سبق ذكره.

(٣) مشرق علي حيدر: ٦.٢% حصة الامارات من الاستثمارات الاجنبية في كردستان العراق، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.albayan.ae/.

وأشار إلى قيام شركات تأمين عالمية وعراقية بالتأمين على المشاريع الاستثمارية لتشجيع الاستثمارات[١].

لقد عقد ملتقى ومعرض التجارة والاستثمار الإماراتي العراقي الثاني في أربيل في حزيران ٢٠١٤، الذي نظمته وزارة الاقتصاد ومؤسستا دبي لتنمية الصادرات ودبي لتنمية الاستثمار التابعتان لدائرة التنمية الاقتصادية في دبي ودائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، مع وفد رسمي وتجاري إماراتي ضم نحو ١٥٠ شخصاً يمثلون نحو ٦٠ جهة وشركة ممثلة للجهات الحكومية والقطاع الخاص في الدولة[٢].

أكد وزير التجارة والصناعة في حكومة إقليم كردستان العراق[٣] إلى أن حجم التبادل التجاري بين الإمارات واقليم كردستان بلغ ٢.٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣، وبلغ عدد الشركات الإماراتية المسجلة رسمياً في كردستان ١٥٥ شركة، موضحاً وجود المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات وفي مقدمتها الزراعة بالإضافة إلى قطاع السياحة وخاصة في المناطق الشمالية للإقليم[٤]. من جانبها أشارت نوروز مولود، مدير عام هيئة الاستثمار في إقليم كردستان العراق، إلى أن حجم الاستثمارات الإماراتية في اقليم كردستان يصل إلى ١٦.٥ مليار درهم (٤.٥ مليارات دولار)، منها ١١ مليار درهم استثمارات في أربيل و٦.٥ مليارات في مناطق أخرى من الاقليم، ويأتي في مقدمتها مشروع وسط مدينة أربيل الذي تطوره شركة إعمار، ويمثل مجمعاً عصرياً متكاملاً يعيد رسم ملامح الوسط الجديد للمدينة أربيل. بالإضافة إلى مشروع منتج سياحي عملاق تطوره مجموعة ميدان في اقليم كردستان فضلاً عن استثمارات شركة دانة غاز ونفط الهلال في قطاع النفط والغاز، ولفتت مولود إلى وجود خطط لافتتاح مكتب تمثيلي للهيئة في دبي خلال الفترة المقبلة. كما أشارت إلى خطة لإقامة مجمع صناعي متكامل بالتعاون مع شركة دبي للاستثمار[٥].

ومن الجدير بالذكر ان هنالك علاقة طردية بين ازدياد حجم استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في العراق وبين تطوير علاقاتهما الثنائية، ونفس الامر ينسحب على حجم استثمارات في اقليم كردستان، أي كلما ارتفع حجم الاستثمارات كلما تطورت العلاقات الثنائية بين الدولتين.

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) بشار باغ: ١٦.٥ مليار درهم استثمارات اماراتية في كردستان العراق، ١٦ يونيو ٢٠١٤، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.albayan.ae.

(٣) السيد سنان شلبي وزير التجارة والصناعة في حكومة إقليم كردستان العراق.

(٤) بشار باغ: مصدر سبق ذكره.

(٥) المصدر السابق نفسه.

المبحث الثاني

العلاقات السياسية بين الإمارات العربية المتحدة والعراق

لعل من أهم القضايا التي لها تأثيرا رئيسيا في العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة هي قضية الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، فماهو موقف العراق من ذلك؟

كما ان التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الذي كان من محصلته تغيير النظام السياسي بصورة جذرية، فما هو موقف دولة الامارات العربية المتحدة من ذلك التغيير؟

وعلى اساس ماتقدم، تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين تناول المطلب الأول قضية الجزر الثلاث وموقف العراق منها، فيما تناول المطلب الثاني موضوع التغيير السياسي في العراق وموقف الامارات منه، وكما يأتي:

المطلب الأول: قضية الجزر الإماراتية الثلاث وموقف العراق منها

سوف نتناول في هذا المطلب قضية الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى وموقف العراق منها، نظرا لما تمثله هذه القضية من اولوية محورية في العلاقات الدولية لدولة الامارات العربية المتحدة.

وعلى أساس ماتقدم، تم تقسيم هذا المطلب الى بندين تناول البند الاول منها قضية الجزر الإماراتية الثلاث، فيما تناول البند الثاني موقف العراق من قضية الجزر الثلاث، كما يأتي:

أولاً: قضية الجزر الاماراتية الثلاث:

واجهت دولة الامارات العربية المتحدة منذ قيامها عام ١٩٧١ مشكلة احتلال ايران للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى.

١ - موقع الجزر الثلاثة:

تقع جزر طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وابو موسى في مدخل الخليج العربي، قرب مضيق هرمز بين الساحل الغربي للخليج العربي المقابل لسواحل دولة الامارات العربية المتحدة وبين جزيرة قشم الايرانية في الساحل الشرقي للخليج العربي. وتعد جزيرة ابو موسى اكبر هذه الجزر وتتبع سياسيا واداريا لإمارة الشارقة إذ تبعد مسافة (٤٠) ميلا عن ساحل الشارقة، و١٦٠ كم عن مضيق هرمز. يقطن في الجزيرة عدد من السكان يبلغ تعدادهم نحو ١٠٠٠ نسمة ويسكنون مساحة

مقدارها ٢٠كم٢، اما اصل سكان هذه الجزيرة فهم من القواسم من عرب الخان، المنطقة الواقعة على الساحل الغربي بين امارة الشارقة ودبي، يمارس سكانها مهنة التجارة والصيد والرعي، وتحتوي على مناجم غنية بأوكسيد الحديد الاحمر كما تحتوي على آبار للنفط. اما طنب الكبرى، فهي احدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة وتبعد مسافة ٤٦ ميلا عن ساحل رأس الخيمة، ولا يسكن الجزيرة الا قلة قليلة من السكان لا يتجاوز عددهم الـ٧٠٠ نسمة واغلبهم من عرب رأس الخيمة، ويعيشون على صيد الاسماك والغوص على اللؤلؤ، وقد دلت الاستكشافات الى وجود مناجم اوكسيد الحديد الاحمر فيها.اما طنب الصغرى، فهي اصغر هذه الجزر وتتبع امارة رأس الخيمة إذ تبعد نحو٤٠ ميلا عن ساحل رأس الخيمة، اما الحياة فمعدومة في هذه الجزيرة ولقد دلت التقارير الاولية لبعثات التنقيب عن النفط احتمال اكتشاف النفط في ارضها ومياهها الاقليمية(١).

٢ - أهمية الجزر الثلاثة:

تكمن اهمية الجزر الثلاث فيما يأتي(٢):

أ- تشكل البوابة والموقع الاستراتيجي بالنسبة لمضيق هرمز في الخليج العربي ومن ثم فهي تتحكم في خط الملاحة الدولية.

ب- يمكن استخدام هذه الجزر كموانئ، وملاجئ للسفن عند الضرورة في الاجواء العاصفة.

ج- يقع الممر الملاحي العميق بالخليج العربي بين هذه الجزر والساحل الشرقي للخليج العربي.

د- وجود ثروات طبيعية فلزية ولافلزية واحتوائها على الثروة النفطية كما تحتوي مياهها على الثروة السمكية وعلى مصائد للؤلؤ.

هـ- اهميتها الاقتصادية بالنسبة لخط المواصلات من حيث تمثل نقطة الوسط بالنسبة للصادرات والواردات الخارجة من الخليج العربي والداخلة اليه.

٣ - احتلال الجزر الثلاثة:

في ٦ اذار ١٩٦٤ قامت قطع من الاسطول الايراني باحتلال جزيرة ابو موسى، وتعالت الاحتجاجات الرسمية والشعبية في الوطن العربي، في ضوء ذلك

---

(١) شاكر محمود وهيب: سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٨-٦٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٧٠. وكذلك: جعفر عباس حميدي، د. طارق نافع الحمداني، د. صادق ياسين الحلو: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ص٢٣٠-٢٣٤.

صرح وزير الخارجية الايراني بأن (انزال الجيوش الايرانية في ابو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى كانت مناورة عسكرية طارئة اشترك فيها الاسطول الايراني والامريكي، ليس بقصد الاحتلال). وبهذا تم اجلاء القوات الايرانية من الجزر بعد عشرين يوما[١].

بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١ تولت الولايات المتحدة ملء الفراغ الناجم عن ذلك[٢]. وعلى اثر قرار حكومة العمال في بريطانيا بالانسحاب من منطقة الخليج العربي صرح شاه ايران في ٢٨ ايلول ١٩٧١ الى صحيفة الفيغاروا الفرنسية، (بأن الجزر الثلاث هي اراضي ايرانية وان والده ذكره بسيادة ايران عليها قبل الحرب العالمية الثانية، غير ان البريطانيين ارسلوا بواخرهم الحربية ردا على ذلك فتخلى والده عن المطالبة بهذه السيادة بصورة مؤقتة، اما اليوم فقد تغيرت الامور فلدينا اسطول حربي وطائرات فانتوم وفرق بجنود المظلات واستطيع ان اتحدى بريطانيا واحتل الجزر). وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ وهو آخر ايام الحماية البريطانية على الخليج العربي، شنت القوات الايرانية هجوما على الجزر الثلاث، وقامت باحتلالها وطرد السكان من بيوتهم وتشريد اطفالهم إذ نقلتهم قوارب الصيد التي يمتلكونها الى رأس الخيمة. وانها دمرت مركز الجيش الوحيد في الجزيرتين وقتلت وجرحت من فيه، فضلا عن تدمير المدرسة القاسمية الابتدائية ومساكن المواطنين فيها[٣]. واصدرت دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ كانون الاول ١٩٧١ بيانا استنكرت فيه العدوان الايراني على الجزر، وقدم شيخ رأس الخيمة الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية في ٦ كانون الاول ١٩٧١ مجموعة من الوثائق بلغ عددها ١٨ وثيقة تتضمن اعترافات من الجهة الرسمية والممثلين الرسميين في الحكومة البريطانية بتبعية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى الى رأس الخيمة وجزيرة أبو موسى للشارقة[٤].

لقد كان هدف ايران من احتلال الجزر الاماراتية الثلاث هو ما يأتي[٥]:

أ- تأكيد الدور الايراني القوي في الخليج بأي صيغة كانت سياسية او عسكرية.

ب- تأكيد الوجود العسكري الايراني في منطقة الخليج العربي.

---

(١) شاكر محمود وهيب: سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

(٢) سعد حقي توفيق: تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، بلا تاريخ، ص٣١٥.

(٣) شاكر محمود وهيب: سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٠-٨١.

(٤) المصدر نفسه، ص٨٢.

(٥) اميل نخلة: العلاقات العربية- الامريكية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨، ص ص٣٩-٤٠.

ج- تحقيق ضمان حرية تدفق النفط والوصول اليه من قبل الغرب.
د- مقاومة الحركات اليسارية من أي دولة او حركة في الخليج.

ثانيا: موقف العراق من قضية الجزر الثلاث:

عمت التظاهرات في العراق، وصدر قرار من (مجلس قيادة الثورة) آنذاك بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران وبريطانيا وحملتهما مسؤولية العدوان. بدأ العراق بعد الاحتلال مباشرة بالتحرك للدفاع عن الحق العربي في الجزر الثلاث، ودرء التهديدات الإيرانية للخليج العربي، خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٧١/١١/١٢، بل إن العراق رفض رفضاً قاطعاً كل اتفاق يمس عروبة الجزر الثلاث، ووجه احتجاجاً شديد اللهجة إلى السفارة البريطانية بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٠ أعلن فيه رفضه للاتفاق الذي تمَّ بين حاكم الشارقة والحكومة الإيرانية بشأن جزيرة أبي موسى لمساس ذلك بالسيادة العربية فضلاً عن كونه مُخالفاً لأحكام اتفاقية ١٨٩٢ المعقودة بين بريطانيا وشيوخ الإمارات العربية، وقدم مذكرة ثانية إلى السفارة البريطانية على أثر الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٠ حمّل فيها الحكومة البريطانية مسؤولية استقطاع جزء من الأرض العربية وتسليمه إلى دولة أجنبية، كما وجه مذكرة احتجاج شديدة إلى الحكومة الإيرانية، طالب فيها إيران بسحب قواتها من الجزر وإنهاء احتلالها فوراً وقدّم مع بعض الدول الشقيقة شكوى إلى مجلس الأمن لوضع حد للعدوان الإيراني على الجزر العربية[١].

ان مسألة الجزر الثلاث اثيرت امام الامم المتحدة في اكثر من مناسبة، فبعد الاحتلال الايراني لها تقدم العراق بشكوى ضد ايران لدى مجلس الامن نيابة عن حكومة رأس الخيمة التي لم تكن عضوا حينذاك في اتحاد الامارات العربية. وخلال جلسته رقم (١٦١٠) التي عقدت يوم ١٩٧١/١٢/٩ بدأ مجلس الامن في مناقشة الشكوى بناء على طلب المندوب العراقي، وخلال بحث الشكوى جرت مناقشات حادة بين الوفدين العربي والايراني إذ قدم كل طرف حججه واسانيده القانونية والتاريخية، إلا ان المناقشات لم تسفر عن نتيجة معينة، الامر الذي دفع بممثل الصومال الى تقديم اقتراح يقضي بإنهاء النقاش حول هذه القضية حتى تتاح للأطراف فرصة التشاور فيما بينها بقصد التوصل الى حل مناسب ومقبول، وتم الاخذ بالاقتراح الصومالي واسدل الستار على الشكوى نهائيا. والواقع ان الاقتراح الصومالي كان له ما يبرره

(١) حسام احمد: الموقف العراقي من احتلال الجزر الاماراتية بين الأمس واليوم، مجلة الرائد، العدد (٢٩)، ٢٠٠٨/١٢/٥، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.alraeed.net/raeedmag/preview.php?id=959

وقتذاك. فلم تكن مواقف الدول العربية موحدة اساسا ازاء تقديم الشكوى وعرضها على مجلس الامن، فقد كان من رأي بعض الدول العربية عدم تصعيد الموقف مع ايران، هذا الى جانب انها كانت تنقصها الكثير من الوثائق والمستندات والدراسات والابحاث الخاصة بالجزر المحتلة، بل ان بعض الدول العربية لم تكن على المام كاف بأصل المشكلة وجذورها التاريخية والسياسية والقانونية(١).

هذا في الوقت الذي جندت فيه ايران كل امكاناتها لتأكيد عائدية الجزر المحتلة لها مستخدمة الوثائق والمستندات المؤيدة لوجهة نظرها وفوق هذا وذاك فإن موقف الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا كان لصالح ايران، ولذلك فإن الاقتراح الصومالي كان بمنزلة حل توفيقي للمشكلة، فلا الدول العربية سلمت بالاحتلال الايراني او اعترفت به، ولا ايران نالت الشرعية على تصرفها تجاه الجزر، ولا ابدى مجلس الامن رأيه النهائي في الشكوى المقدمة اليه. وأثيرت المسألة أكثر من مرة أمام الامم المتحدة اثناء الحرب العراقية- الايرانية عندما تم توجيه كتاب من الممثل الدائم لدولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١ الى الامين العام للأمم المتحدة التي تمسكت فيه دولة الامارات العربية المتحدة بسيادتها الكاملة على جزرها الثلاث، ودعت ايران الى حل المشكلة بالطرق السلمية(٢).

وعقب انهيار مفاوضات ابوظبي التي عقدت في الفترة من ٢٧- ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ بين وفدي دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبعد ثلاث جلسات أعلن رسميا عن فشل المفاوضات والقى كل وفد مسؤولية هذا الفشل على الطرف الآخر، واعلنت دولة الامارات العربية المتحدة عبر بيانها الرسمي الذي اصدرته بعد فشل المفاوضات انها ستلجأ الى كل الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث ومن ضمنها احالة النزاع الى الامم المتحدة(٣).

أما عن فرص استصدار قرار دولي ملزم من مجلس الامن بتطبيق تدابير معينة قبل ايران لاستمرار احتلالها الجزر ولتجاوزاتها، فتبدو ضعيفة على الاقل في الوقت الحاضر، ذلك ان اصدار مثل هذا القرار رهن بتوافر شروط قانونية معينة في النزاع، وبموافقة جماعية من الاعضاء الدائمين في المجلس، فقد دلت سوابق العمل

---

(١) عبد الوهاب عبدول: ازمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الاماراتي وتناقض الموقف الايراني، ورقة مقدمة الى ندوة جزر السلام، أبو ظبي، نوفمبر ١٩٩٤، ص٩. متاح على الرابط الاتي:

-http://www.emirates-islands.ae/HTM-Docs/nadawat/1.htm.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ص٩-١٠.

(٣) عبد الوهاب عبدول: ازمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الاماراتي وتناقض الموقف الايراني، المصدر السابق، ص١٠.

الدولي في هذا الصدد ان اعضاء مجلس الامن الدائمين مالكي حق الاعتراض لا يصوتون على اصدار قرارات بتدابير عقابية ما لم تكن مصالحهم الامنية او السياسية او الاقتصادية او الاستراتيجية مهددة او معرضة للخطر، والتدابير العسكرية التي اتخذها مجلس الامن ضد العراق ابان غزوه واحتلاله الكويت وكذلك تدابير الحظر والمقاطعة التي فرضها المجلس على ليبيا وهايتي وعلى اطراف الصراع الدائر في جمهورية يوغسلافيا السابقة ابلغ مثال على ذلك[١].

وواقع الحال ان احتلال ايران لثلاث جزر عربية في الخليج العربي لم يؤثر حتى الآن على مصالح الدول الكبرى الاقتصادية او السياسية او الامنية او الاستراتيجية. فمصالحها تنتظم حول ضمان وصول امدادات النفط اليها بأقل الاسعار ومرور سفنها عبر مضيق هرمز دون مضايقة ووصول صادراتها الى بلدان دول الخليج، وضمان حصولها على قواعد وتسهيلات بحرية وامدادات لوجستية. واخيراً فإن للدول الدائمة العضوية في مجلس الامن مصالح حيوية في ايران ذاتها تمنعها من ان تقوم بإصدار مثل هذا القرار او اي قرار آخر يضر بمصالحها في ايران، ان كل ما يمكن ان يفعله مجلس الامن هو دعوة دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الاسلامية الايرانية الى حل المسألة عبر وسائل التسوية السلمية، ويبقى تنفيذ هذه التوصية رهن ارادة ورغبة طرفي النزاع[٢].

تعرض موقف العراق البرلماني وليس الحكومي الرسمي من احتلال الجزر الإماراتية الثلاث إلى بعض التغيير من قبل بعض النواب في ظل النظام السياسي الذي تأسس بعد عام ٢٠٠٣، وتمثّل هذا التغيير في موقف بعض أعضاء الوفد العراقي من البيان الختامي لمؤتمر البرلمانيين العرب المنعقد في اربيل عام ٢٠٠٨، عندما أبدوا اعتراضهم على الفقرات التي طالب فيها المجتمعون من النظام الإيراني بإخلاء الجزر العربية الثلاث، بشكلٍ أثار استغراب واستياء الوفود العربية لا سيما الوفد الإماراتي[٣]. وكان البيان الختامي للمؤتمر الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في أربيل للمدة ١١-١٣/ أذار- مارس/٢٠٠٨، قد تضمن القرار رقم (١٢) الخاص بالموقف من استمرار ايران احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، الفقرات الأتية[٤]:

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص١٠.

(٢) عبد الوهاب عبدول: ازمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الاماراتي وتناقض الموقف الايراني، مصدر سبق ذكره، ص١٠-١١.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص١٤.

(٤) البيان الختامي للمؤتمر الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في أربيل للمدة ١١-١٣/أذار-مارس/٢٠٠٨، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.arab-ipu.org/.

١- يدعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة الكامل على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ويؤيد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.
٢- يطالب إيران بترجمة ما تعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية إلى خطوات عملية وملموسة قولا وفعلا بالاستجابة إلى الدعوات الصادقة والجادة من دولة الإمارات العربية المتحدة الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة بالطرق السلمية سواء بالمفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.
٣- يدعو جميع المجالس البرلمانية العربية إلى الالتزام في اتصالاتها مع إيران بإثارة قضية احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث والتأكيد على ضرورة إنهائه انطلاقا من أن الجزر هي أرض عربية محتلة مع تأكيدها على ذلك أثناء مشاركاتها في المحافل البرلمانية المختلفة.
٤- يدين المؤتمر قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر الإماراتية الثلاث بما يهدف إلى تغيير تركيبتها الديمغرافية وعدَّ ذلك عملاً منافياً لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.
٥- يدين المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات والمياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث بوصفها جزءا لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، ويطالبها بالكف عن هذه الانتهاكات التي لا تساعد على بناء الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، مما يؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

وقد عبّر السيد رئيس الشعبة العراقية عن أنها مع حل أي مشكلة حدودية عربية سواء فيما بين الدول العربية الشقيقة أو فيما بينها وإحدى دول الجوار الإسلامي بالطرق السلمية وبالحوار الثنائي البناء ومبادئ العدل وحسن الجوار. وبناء على ذلك تدعو الشعبة العراقية البلدين الجارين المسلمين، دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى الحوار الثنائي فيما بينها لحل مشكلة الجزر الثلاث وفقاً للمبادئ المذكورة في القرار، ومع ذلك فإن الشعبة تعلن تحفظها على ما ورد في هذا القرار، على الرغم من ان بعض أعضاء الوفد العراقي في الجلسة

الختامية قد عبروا عن مساندتهم لهذا القرار [١]. ومن الجدير بالذكر ان هذا التحفظ لم يكن يعبر عن موقف الحكومة العراقية الرسمي.

ورغم هذا التحفظ الذي تم تقديمه من قبل بعض النواب لاعتبارات سياسية، الا انه لايمثل موقف الدولة العراقية الرسمي، لاسيما وان هنالك من النواب كان قد أيد القرار رقم ١٢ بشدة، أي ان هنالك انقساما واضحا في مواقف الوفد العراقي بشأن ذلك.

لاشك في ان حصول اختلاف في موقف العراق بشأن قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، ولم يكن ذلك الموقف على المستوى الرسمي الحكومي الذي يملك صلاحيات صنع القرار السياسي الخارجي لاسيما مؤسسة رئاسة الجمهورية او مجلس الوزراء او وزارة الخارجية العراقية بل كان موقف بعض أعضاء مجلس النواب ولم يعبر حتى عن موقف مجلس النواب نفسه آنذاك.

المطلب الثاني: التغيير السياسي في العراق وموقف الامارات منه

سوف نتناول في هذا المطلب التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة من تبدل النظام السياسي فيه، وكما يأتي:

أولاً: التغيير السياسي في العراق:

بعد احتلال العراق وتغيير نظامه السياسي في ٩/نيسان/٢٠٠٣، حصل تغيير في طبيعة وخصائص النظام السياسي العراقي كما رسمته بعض المواد الواردة في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، لاسيما المواد: (١ و٥ و٦ و٤٧)، فقد نصت المادة الاولى من الدستور على إن: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)[٢].

---

(١) ينظر التحفظ في ملاحظة رئيس الشعبة العراقية على القرار في البيان الختامي للمؤتمر الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في أربيل للمدة ١١-١٣/ أذار- مارس/٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره.

(٢) نصت المادة (٥) على إن: (السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية). ونصت المادة (٦) على إن: (يتم تداول السلطة سلمياً، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور). ونصت

وعلى اساس مضامين تلك المواد، تتبين طبيعة النظام السياسي العراقي من الناحية الدستورية النظرية، كما يأتي[١]:

١- شكل الحكومة جمهوري.
٢- شكل الدولة اتحادي.
٣- أسلوب الحكم ديمقراطي، نوعه نيابي، أي يقوم على أساس انتخاب الشعب العراقي بصفته مصدرا للسلطات وشرعيتها، لنواب يمثلونه.
٤- نوع النظام السياسي برلماني.
٥- صورة العلاقة بين السلطات الاتحادية: التشريعية والتنفيذية والقضائية، هي الفصل فيما بينها.

ومن الجدير بالذكر ان تشابه شكل الدولة الاتحادي بين الدولتين يخلق فرص كبيرة لتحقيق التعاون فيما بينهما، إذ إنهما يمثلان تجارب اتحادية فيدرالية عربية قائمة على ارض الواقع، ويمكن للتجربة الاتحادية الاماراتية الناجحة ان تقدم فوائد كبيرة للتجربة الاتحادية العراقية الناشئة، و هذه الامور يمكن ان تعزز علاقاتهما الثنائية.

ثانيا: موقف الامارات من التغيير السياسي في العراق:

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد عام ١٩٧١ على مستوى سفارة مقيمة، ثم تم قطع العلاقات الدبلوماسية وسحب السفير بعد غزو العراق للكويت، وفي عام ١٩٩٨ تم الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وعلى مستوى قائم بالأعمال، وفي عام ٢٠٠٢ أعيد رفع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى سفير[٢].

لقد اتسمت العلاقات بين الدولتين بالإيجابية خلال مرحلة السبعينيات لاسيما وان العراق قد أيد بقوة قيام الاتحاد بين الامارات العربية في الخليج العربي، واستمرت تلك العلاقات الايجابية خلال مرحلة الثمانينيات عندما اعلن العراق

المادة (٤٧) على إن: (تتكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات).

(١) علي هادي حميدي الشكراوي: النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية- القاهرة، ٢٠١٤، ص ص٢٧٧-٢٧٨.

(٢) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، مصدر سبق ذكره.

بتاريخ: ٢٢ أذار ١٩٨١ تأييده لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي بتاريخ: ٢٥ أيار ١٩٨١[١].

وبصدد موقف دولة الامارات العربية المتحدة من الحرب العراقية- الايرانية، فقد اعلنت عن استعدادها منذ بداية الحرب للقيام بدور الوساطة بين الدولتين لإنهائها سواء بمبادرة ذاتية منها او ضمن اطار مجلس التعاون الخليجي او اسناد المبادرات السلمية على المستوى الاقليمي والدولي[٢].

وشهدت العراقية- الاماراتية توترا في عقد التسعينيات لاسيما خلال انعقاد مؤتمر القمة العربية السابع غير العادي في بغداد في المدة ٢٨-٣٠ أيار ١٩٩٠، عندما اتهمت الحكومة العراقية بعض دول الخليج منها الامارات بتطبيق سياسة موالية للولايات المتحدة الامريكية استهدفت تخفيض اسعار النفط الخام، إذ ان انخفاض سعر النفط دولار واحد يكلف العراق ألف مليون دولار من عائداته السنوية. كما وجه العراق اتهام مباشر الى الكويت والامارات في مذكرة وجهها الى الجامعة العربية بتاريخ ١٨ تموز ١٩٩٠ بزيادة حصصهم الانتاجية من النفط خارج حصصها المقررة في منظمة أوبك[٣].

وازدادت العلاقات سوءاً بين الدولتين عندما أقدم العراق على احتلال الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، حيث أدانت دولة الامارات العربية المتحدة هذا العمل الذي من شأنه تعريض منطقة الخليج العربي الى الخطر[٤].

ولوحظ ان هنالك تغييرا في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه العراق في نهاية ١٩٩٥، حيث دعت الى التمييز بين الشعب العراقي ونظام حكمه، واعلن رئيس الدولة بان سياسة العقوبات المفروضة على العراق بها حاجة الى مراجعة[٥].

ومنذ عام ١٩٩٧ قدمت دولة الامارات العربية المتحدة مساعدات انسانية لتخفيف معاناة الشعب العراقي، ودعت في القمة العربية المنعقدة في عمان بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٨ الى رفع العقوبات المفروضة على العراق، كما قدمت مبادرة ٣

---

(١) صبا حسين مولى: العلاقات العراقية- الاماراتية ١٩٧١-٢٠٠٣ دراسة تاريخية سياسية، في كتاب: د.شمران العجلي وأخرون: علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ص٣٨٤-٣٨٧.

(٢) صبا حسين مولى: العلاقات العراقية- الاماراتية ١٩٧١-٢٠٠٣ دراسة تاريخية سياسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٣٩٤-٣٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٩٥.

(٥) صبا حسين مولى: العلاقات العراقية- الاماراتية ١٩٧١-٢٠٠٣ دراسة تاريخية سياسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٩-٤٠٠.

/اذار/٢٠٠٣ لتجنيب العراق مخاطر التهديدات الامريكية عندما تضمنت ان تتخلى القيادة العراقية عن السلطة بضمانات دولية[١].

ثم تحسنت العلاقات بعد سقوط النظام السياسي، وتشكيل مجلس الحكم وتشكيل الحكومة العراقية في ٢ أيلول ٢٠٠٣ لاسيما وانها عدّت ذلك خطوة ايجابية مهمة في استعادة الشعب العراقي لإدارة شؤونه بنفسه تدريجيا، بعدما فقدها في ظل الاحتلال الاجنبي العسكري المباشر.

وعقد العراق ودولة الامارات العربية المتحدة عدد قليل من الاتفاقيات الثنائية التي يمكن لها ان تنظم العلاقات الثنائية بينهما قبل عام ٢٠٠٣، وهي[٢]:

- اتفاقية التعاون الثقافي والتربوي والإعلامي والسياحي لعام ١٩٧٧.
- الاتفاق التجاري والاقتصادي لعام ١٩٧٨.
- اتفاقية التعاون الفني لعام ١٩٨٤.
- الاتفاقية البيطرية بين البلدين لعام ١٩٩٠.
- اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين لعام ٢٠٠٢.

اما بعد تغيير النظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣، فقد تم تعيين السيد فارس عجيل الياور بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١١ سفيراً للعراق الذي قدم أوراق اعتماده بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٧ وانهى مهام عمله في حزيران ٢٠٠٨. وبتاريخ ٢٠٠٦/١١/١ تم فتح الملحقية الثقافية العراقية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبتاريخ ٢٠٠٨/٦/٥ أعلن الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الإماراتي اثناء زيارته بغداد إعادة فتح السفارة الإماراتية، وتسمية السفير عبد الله الشحي سفيراً لدولة الإمارات العربية المتحدة في بغداد. وبتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦ حصلت موافقة وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة على فتح الملحقية التجارية العراقية. وفي ٢٠٠٩/٢/١، بعد استكمال الموافقات الرسمية واعتماد الاختام الخاصة بالملحقية، باشرت الملحقية عملها. وقدم السفير أرشد توفيق بتاريخ ٢٠١١/٩/١٩ أوراق اعتماده الى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة[٣].

وبعد تغيير النظام السياسي العراقي، لم نجد هنالك اتفاقا دوليا ثنائيا بينهما، رغم تركيز دولة الامارات العربية المتحدة على الجانب الاقتصادي الاستثماري في العراق.

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٠٢-٤٠٧.

(٢) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، مصدر سبق ذكره.

(٣) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، مصدر سبق ذكره.

ورغم ذلك فقد تميز موقف دولة الامارات عن سواها من الدول العربية في انها من أوائل الدول التي فتحت سفارة لها في بغداد عام ٢٠٠٨، كما انها اطفأت ديونها على العراق بنسبة ١٠٠% اضف الى ذلك زيارة مسؤوليها الى بغداد وتقديم مساعدات انسانية الى الشعب العراقي.

ورحبت دولة الامارات العربية المتحدة بقرار مجلس الامن ٢٠١٣/٢١٠٧ الخاص رفع العقوبات الدولية جزئيا عن العراق وإحالة الملف العراقي من الفصل السابع الى أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، واعتبرته دليلا على اعتراف المجتمع الدولي بالجهود التي بذلها العراق من اجل طي صفحة الماضي وحل مشاكله الراهنة، واعرب مساعد وزير الخارجية الاماراتية للشؤون السياسية طارق الهيدان على امل بلاده من ان يحقق العراق مصالحة وطنية شاملة تكون ضمانا حقيقيا لاستقراره كما رحبت دولة الامارات ايضا ضمن المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعات دورته الرابعة والثلاثين التي عقدت برئاسة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد في ١١ كانون الاول ٢٠١٣ في الكويت، بقرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧ /٢٠١٣، الذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية إلى بعثة الأمم المتحدةUNAMI لمتابعة هذا الملف[١].

وتعكرت العلاقات بين البلدين عندما استدعى وزير الدولة للشؤون الخارجية في الامارات بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٢ سفير العراق لديها وسلمته مذكرة استنكرت فيها تصريحات رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي التي اتهم فيها السعودية بدعم الإرهاب في مقابلة تلفزيونية مع قناة "فرانس ٢٤". واعتبر الوزير ان "تصريحات المالكي عارية عن الصحة ولا تستند الى تقييم صحيح للوضع في المنطقة، فيما يتعلق بالإرهاب خاصة وان المملكة العربية السعودية تقوم بدور بارز لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره[٢].

وبتاريخ ١٨ حزيران ٢٠١٤ استدعت دولة الإمارات السيد عبدالله إبراهيم الشحي سفيرها في بغداد، وذلك للتشاور في ظل التطورات الخطيرة التي يشهدها العراق، وأكدت وزارة الخارجية، في بيان أصدرته بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠١٤، أن الطريق الوحيد لإنقاذ العراق والحفاظ على وحدته الإقليمية واستقراره، هو في تبني مقاربة وحل وطني توافقي يجمع ولا يقصي، ودعت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة وشاملة لا تستثني أياً من مكونات الشعب، ورفضت أي تدخل في شؤون العراق الداخلية. وأعربت وزارة الخارجية عن بالغ قلقها من استمرار السياسات الإقصائية والطائفية والمهمشة لمكونات أساسية من الشعب العراقي. ورأت أن هذا

(1) http://www.almustaqbal.com/issues/12/12/2013.
(2) http://almasalah.com/ar/.

النهج يسهم في تأجيج الأوضاع، ويكرس مساراً سياسياً يعزز من الاحتقان السياسي والنزيف الأمني على الساحة العراقية. وقالت إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تستنكر مجدداً وتدين بأشد العبارات إرهاب تنظيم (داعش) وغيرها من الجماعات الإرهابية، الذي أدى إلى إزهاق أرواح العديد من أبناء الشعب العراقي الأبرياء، إلا أن الإمارات على قناعة وثقة بأن الخروج من هذا النفق الدموي لا يتم من خلال السياسات الإقصائية، والتوجهات الطائفية. وجددت وزارة الخارجية حرص دولة الإمارات الكامل على سيادة العراق ووحدة أراضيه، وترى أن هذا المبدأ يمثل أولوية قومية عربية، وتؤكد في الوقت ذاته، حرصها على استقرار العراق، ورفضها التام لأي تدخل في شؤونه الداخلية[1].

(1) http://www.alittihad.ae/.

الفصل الرابع
استشراف مستقبل العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق

الفصل الرابع

استشراف مستقبل العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق

من أجل وصف الوضع المستقبلي الممكن (Possible) او محتمل الحدوث (Probable Potential) لظاهرة العلاقات الدولية يمكن اعتماد السيناريوهات الاستطلاعية (Exploratory)[1].

أما تباين الرؤى بشأن أمن الخليج العربي فهو حقيقة ماثلة الى العيان وإن معيار ذلك الاختلاف هو مدى مشاركة إيران في تحقيق ذلك الأمن.

وانطلاقا من عدم وجود تطابق في المواقف السياسية بين الدول، فقد وجدنا اختلاف في بعض اولويات السياسة الخارجية لكل من الدولتين: العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، إذا تنشد الأولى تحقيق هدف الوحدة والأمن بينما تنشد الثانية أن تكون في عام ٢٠٢١ من أفضل دول العالم من حيث الرفاهية، لذلك ركزت على الاستثمار في مختلف دول العالم ومنها العراق إلاّ أنها ركزت على اقليم كردستان، لاسيما وان ضعف القدرات الاستراتيجية العراقية الشاملة لم تشجع مختلف دول العالم على تطوير علاقاتها الشاملة فعليا معه.

اضافة لذلك فإن اعلان دولة الإمارات العربية المتحدة لقائمة الارهاب على وفق القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية قد كشف عن اختلاف الرؤى حول معيار تحديد التنظيمات الارهابية لاسيما وان بعضها لم تكن تنظيمات ارهابية وانما تنظيمات مقاومة وطنية[2].

وعلى الرغم مما تقدم فإن مؤشرات تحقيق التعاون المثمر تكمن في مساعي دولة الإمارات العربية المتحدة في اعادة العراق الى النظام الاقليمي العربي، ورفع العقوبات الدولية عنه، والتعاون معه في مكافحة الإرهاب الدولي لاسيما تنظيم داعش، ومشاركتها في عمليات اعماره، وإعادة موقف العراق بشأن الجزر العربية الثلاث الى ماكان عليه من الالتزام بقرارات الجامعة العربية والمنظمات الدولية الاخرى.

---

(١) دينا محمد جبر: تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العددان (٣٨-٣٩)، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٥٧.

(٢) القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.

بناءً على ما تقدم في هذه الرسالة يمكن لنا ان نستشرف مشهدين لمستقبل العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق استنادا الى معيار التعاون من عدمه، إذ بحث المشهد الأول في استمرار التعاون بين الدولتين، وبحث المشهد الثاني في توقع أن يحصل التراجع في التعاون بين الدولتين، وكما نوضحه في المبحثين الآتيين:

المبحث الأول

مشهد التراجع في التعاون بين الدولتين

توحي بعض المؤشرات داخل العراق بإمكانية اعتماد خيار أخر للتعامل مع البيئة العربية، هو تقليص حجم العلاقات مع الدول العربية، وتجاوز الهامش المبدئي الذي قد يلتزم به النظام السياسي، بمعنى ترك الاعتبارات القومية جانباً بما فيها قطع الارتباط بجامعة الدول العربية، واعتماد خيار مصلحة العراق أولا، سواء وجد ذلك الخيار أرضيته في العلاقة مع القوى الكبرى، أو في البيئة الإقليمية المجاورة: تركيا وإيران. وفي حالة تجاوز العراق للنظام العربي ستجد الولايات المتحدة سهولة في استخدامه للضغط على النظام العربي، طالما انه لا يجد له مصلحة في التعامل مع هذا النظام، وفي ضوء انفتاح العراق على علاقاته الإقليمية والعالمية على حساب العلاقة مع العرب ينذر بأوسع عملية انشداد للنظام العربي نحو البيئة الإقليمية ونحو القوى الكبرى. كما إن فك العراق لارتباطه بالنظام العربي يعطي سابقة على عدم جدوى الارتباط بنظام غير فاعل، قد يصل تأثيرها إلى حصول تفتيت في بنيانه[1].

في هذا المشهد نتوقع استمرار عدم التعاون الفعلي على المستويات الأمنية والسياسية مع تراجع دور العامل الاقتصادي في تحسين العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق.

يستند هذا المشهد على الأسس الواقعية المستندة الى اختلاف رؤى الدولتين السياسية حيال بعض القضايا المحلية والإقليمية والعالمية، لاسيما فيما يخص القضايا الآتية:

اولا: اختلاف المواقف بشأن قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة:

لقد ظهرت بوادر من بعض اعضاء مجلس النواب العراقي (الدورة الثانية) لاتعترف بعروبة هذه الجزر لاسيما في اطار التحفظ المقدم تحفظ الوفد البرلماني العراقي على قرار اتحاد البرلمانيين العرب الذي عقد مؤتمره في أربيل بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ حول قضية احتلال إيران للجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، وهو موقف لم يعتد عليه العراقيون قبل الإماراتيين، وهو يشير الى التأثير الإيراني الواضح على دعاة هذا الاتجاه، ومن المتوقع أن يتعزز هذا الاتجاه مع ابتعاد الدول العربية عن دعم العراق وإعادته الى مكانته العربية.

---

(١) خضر عباس عطوان: العراق رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.fcdrs.com/dawrat/index.html.

ومهما يكن من أمر فإن تعزيز العراق لعلاقاته الدولية مع الدول العربية، وتفعيل دوره في الجامعة العربية يمكن أن يضعف هذا الأساس عمليا، لاسيما بعد تراجع عدد النواب الذين لم يعترفوا بعائدية تلك الجزر العربية الى دولة الامارات الى حد كبير في انتخابات مجلس النواب الدورة الثالثة.

وعلى الرغم من ان ذلك الموقف لم يكن يمثل رأي الحكومة الرسمي، إلا إنه قد أعطى مؤشرا جديدا على عدم وجود إجماع لدى النواب العراقيين بسبب التأثير الإيراني، حول عائدية الجزر العربية الثلاث الى دولة الامارات العربية المتحدة التي تعد القضية المحورية لتلك الدولة.

ثانيا: اختلاف الرؤى بشأن أمن الخليج العربي:

تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على اهمية القواعد العسكرية الأجنبية والتواجد العسكري الغربي لاسيما الأمريكي في ضمان أمن الخليج العربي، فضلاً عن دور مجلس التعاون الخليجي، أي إن إيران هي أحد مصادر تهديد أمنها وأمن الخليج لاسيما وهي مازالت تحتل الجزر الثلاثة وتطالب بالبحرين، بينما لا يعبر العراق عن مخاوفه بشأن تفعيل دور ايران في ضمان أمن الخليج العربي، كما لايعارض التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة لضمان مصالحها الحيوية.

يتمثل جوهر الخلل الأمني في عدم مقدرة دول المجلس على الدّفاع عن نفسها وتأمين حمايتها عسكرياً، وهو الأمر الذي جعل كلا منها تجد أمنها في التّحالف مع دول عظمى، وإعطائها تسهيلات عسكريّة من أجل حماية نفسها. ولا ينبغي النّظر إلى علاقة دول المنطقة مع الدّول الكبرى على أنها علاقة صدامية بحتة، أو على أنها علاقة تبعية خالصة. ولكن الصحيح هو النظر إليها بوصفها علاقة مصالح مشتركة، تشهد أحياناً قدراً من التقاطع، وأحياناً أخرى تمرّ بظروف متنافرة. ومما لا شك فيه ان دول المجلس تواجه تحديات وتهديدات جوهرية في اقليم مضطرب امنيا، كما كان الحال مع احتلال ايران المتواصل للجزر الاماراتية، الا ان جوهر الخلل يكمن في اسباب عدم قدرة دول المجلس في التصدي لأية تهديدات لأمنها بنفسها. ولارتباط هذا الخلل بالبنية الاقتصادية والسياسية في دول المنطقة، فإن في ذلك ما يُعقد المشاكل المرتبطة بتلك البُنى، ويضيف إليها بعداً آخراً يضاعف صعوبات الحل والتجاوز. لقد انتقلت أنظمة الحكم في المنطقة، تاريخياً، بين علاقات حماية وصداقة مع شريكين رئيسيين: بريطانيا أولاً، ثم الولايات المتحدة. وكان لهذا الانتقال شرطه في تغير اللاعب الرئيسي على الساحة الدولية، من بريطانيا إلى الولايات المتحدة. وقد لاحت

علامات هذا الانتقال بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت بريطانيا نفسها منهكة تماماً، ولم تملك من الأمر إلا أن تراقب نفوذها وهو يتقلص عالمياً[١].

ومع ازدياد أهمية النفط، اتخذت الولايات المتحدة عدداً من الخطوات المباشرة لتأمين هذا المصدر الهائل للطاقة، وقد توّجت هذه الخطوات بالوجود العسكري المباشر في المنطقة بعد حرب الخليج الأولى. وتتواجد اليوم القوّات العسكرية في كل دول المجلس بلا استثناء، ووصلت أعدادها الى حوالي ٣٠ ألف جندي في عام ٢٠١٢. هذا بالإضافة الى حوالي ٢٢ الف عنصر آخر من البحرية الامريكية التي تتواجد في حاملات الطائرات والسفن الحربية الأخرى التي تنتشر في مياه الخليج، مما يقدر عدد القوات الاجنبية في دول المجلس او مياهها الاقليمية بأكثر من ٥٠ الف عنصر، الأغلبية الساحقة من الولايات المتحدة الأمريكية [٢].

ان دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على اهمية الإفادة من نجاحات دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق درجة عالية من التنسيق العسكري الذي حصل في مجالات عديدة منذ العام ١٩٨١ بهدف اقامة بنية تنسيق دفاعية خليجية مشتركة، ابتداءً من تأسيس قوات درع الجزيرة عام ١٩٨٢، وتوقيع اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك في المنامة عام ٢٠٠٠، مما مهد الى ظهور هياكل التعاون العسكري الكبرى كوضع الرؤية الاستراتيجية الدفاعية الموحدة، والقيادة العسكرية الخليجية الموحدة، ومشروع الدرع الصاروخي الخليجي، ومحاولة ردم الفجوة القائمة على مستوى القدرات بإنشاء قوة مشتركة للتدخل السريع[٣].

ولاشك في ان عدم استقرار العملية السياسية في العراق وظهور تنظيم داعش الارهابي، يشكل حافرا اضافيا على تعزيز التعاون العسكري والامني بين دول مجلس التعاون الخليجي التي انتقلت من مرحلة ادراك المخاطر الى مرحلة ايجاد آليات مواجهتها والتعامل معها بمهنية عسكرية[٤].

ثالثا: اختلاف في بعض اولويات الدولتين:

إن من أولويات دولة الإمارات العربية المتحدة هو استرجاع الجزر الثلاثة من إيران بالطرق السلمية، وتنشيط منطقة الخليج العربي اقتصاديا واستثماريا من خلال اشاعة روح التعاون على وفق قواعد القانون الدولي. في حين أن من أولويات العراق

---

(١) احمد عبد الله عسبول وآخرون: الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.
(٢) المصدر السابق نفسه، ص ص١٦٥-١٦٦.
(٣) لمزيد من التفصيل، ينظر: ظافر محمد العجمي: التعاون العسكري الخليجي: انجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟، مركز الجزيرة للدراسات، قطر- الدوحة، تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ص٢-٦.
(٤) المصدر السابق نفسه، ص ص٨-٩.

هي تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخ نظامه السياسي الجديد.

لقد أصبحت السياسة الخارجية الإماراتية تركز على الأولويات الدبلوماسية الجديدة لتتواكب مع الخطط التنموية للدولة ولتعظيم الاستفادة من شبكة العلاقات المتميزة التي تمتلكها الدولة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية شرقاً وغرباً بما يجعل من محطات هذه الشبكة مصبات وروافد تغذي وتدعم بشكل متواصل مسيرة التنمية وخططها الطموحة في دولة الإمارات، وأن الاقتصاد والاستثمارات وتنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستدامة في برامج البيئة والطاقة المتجددة وغير ذلك من مجالات تعاون أصبحت هي المحرك الأساسي والموجه الأنشط في ديناميكيات السياسة الخارجية الإماراتية مقارنة بالملفات والموضوعات التقليدية مثل الأحداث السياسية الإقليمية والدولية التي تؤكد الشواهد تراجع أهميتها نسبياً ضمن مجالات الحوار وإدارة العلاقات بين الدول. ويمكن فهم أبعاد المجالات الحيوية الجديدة التي انطلقت من خلالها السياسة الخارجية الإماراتية في السنوات الأخيرة. وتمثل دولة الإمارات النموذج الأبرز بين دول منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بتحسن أداء قطاع التجارة الخارجية وقد دلل أداء هذا القطاع في الدولة على أنها استطاعت استثمار التغيرات الجارية على خريطة التجارة العالمية. وأن تطوعها لخدمة أهدافها الاقتصادية والتنموية ويتأتى هذا النجاح بداية من خلال الاستثمار الجيد للموقع الجغرافي المميز للدولة الذي تحرص الدولة على تحقيقه منذ نشأتها خصوصا أنها تقع في منطقة تتوسط العالم أجمع بما يسهل إمكانية الوصول إليها من جميع المناطق والقارات ويجعلها معبراً للسلع والمنتجات المنقولة عبر الحدود العالمية من خلال أنشطة إعادة التصدير وقد استطاعت الدولة أن تحقق هذه النجاحات من خلال نجاحها المتميز في توفير البنى التحتية والتكنولوجية والمالية المتطورة وإنشاء الموانئ البحرية والمطارات وتزويدها بأكثر التكنولوجيات وأساليب العمل تطوراً على مستوى العالم وتكليلاً لهذا كله فقد استطاعت الدولة أن تطور بنيتها التشريعية والتنظيمية لتكون ملائمة لممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية دون استثناء فاستطاعت بذلك أن تصبح مركزاً للتجارة والأعمال أيضاً. إن دبلوماسية الدول الطموحة تنموياً مثل الإمارات تسعى إلى توسيع هامش المناورة وفتح آفاق جديدة للمستقبل من خلال تنشيط دوائر تحركاتها وفتح قنوات اتصال وتواصل ترتكز على المصالح المشتركة مع القوى الدولية الصاعدة كافة بافتراض أن أغلب هذه القوى سيكون لها دور ما في إدارة العالم خلال القرن الحادي والعشرين[1].

---

(١) صحيفة الخليج الإليكترونية، ١٧ /٢٠١٢/٦، مركز الخليج للدراسات، متاح على الرابط الآتي:
- http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/.

على المستوى الاقتصادي الاستثماري فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تركز على إقليم كردستان العراق لاستقراره أمنيا، ولا تعير اهتمام واضح ببقية العراق، وهذه نتيجة اقتصادية طبيعية إذ إن الأموال تذهب الى حيث الأمن والربح.

رابعا: ضعف القدرات الاستراتيجية العراقية الشاملة:

أن العراق يعيش منذ مارس/آذار ٢٠٠٣ تداعيات أزمة احتلاله بعد غزوه أمريكياً وبريطانياً. كان القرار الذي اتخذ هو تدمير العراق وليس إسقاط النظام، تدميره كي لا يبقى قادراً على تهديد أحد: لا "إسرائيل" ولا إيران ولا العرب، فإذا بهذا التدمير يعيد العراق مجدداً مصدراً لتهديد كل هذه الأطراف مرة أخرى وربما أسوأ من السابق ولكن بضعفه وليس بقوته. وأن إيجاد حلول حقيقية للأزمات المحورية المستحكمة بالعراق طالما بقي العراق محكوماً بالدولة التي فرضها الاحتلال، وبالمشروع السياسي والاستراتيجي الذي دفع أمريكا لاحتلال العراق(١).

ان احتلال الارهابين لمساحات واسعة من العراق والسيطرة على قسم حيوي من مقدراته، الأمر الذي دفع بالدول الأخرى الى عدم تفضيل التعاون مع العراق اقتصاديا، رغم تعاطفها معه اعلاميا وسياسيا.

اثارت تصريحات نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن غضب الامارات عندما أطلق اتهاماته الأخيرة زاعما ان تركيا والامارات ودولا أخرى وراء تنظيم داعش. وقد قدم نائب الرئيس الامريكي جو بايدن لولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان اعتذاره لدولة الامارات من اي ايحاءات فهمت من تصريحات سابقة له بان تكون الامارات قامت بدعم نمو بعض التنظيمات الارهابية في المنطقة، بقوله ان: (لدور الامارات التاريخي في مكافحة التطرف والارهاب وموقعها المتقدم في هذا الشأن) مشيدا (بتعاونها الوثيق مع المجتمع الدولي في دعم اسس الاستقرار والامان في المنطقة)(٢).

وهنالك من يرى ان مشاركة دولة الامارات في الحرب على تنظيم داعش الارهابي لم يكن جديا وفاعلا وذلك بسبب الاخطاء التي رافقت تلك المشاركة، فقد علقت حكومة الإمارات العربية ضرباتها الجوية ضد تنظيم داعش الارهابي إثر أسر الطيار الأردني معاذ الكساسبة، بعد إن ازدادت المخاوف بعد أسر الكساسبة في ٢٤

---

(١) محمد السعيد إدريس: عراق ما بعد المالكي.. أي مستقبل؟، ٢١ أذار ٢٠١٥، متاح على الرابط الآتي:

- http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions.

(٢) مازن صاحب: ماذا بعد اعتذار بايدن للإمارات عن «ايحاءات» تمويل الإرهاب؟، ٢٠١٤-١٠-٠٧، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.urukpress.com/view.684/index.php.

ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ مما دعا الحكومة الإماراتية الى وقف الهجوم ضد تنظيم داعش الارهابي، علما أن الإمارات كانت انضمت للتحالف الدولي إلى جانب ٩ دول عربية أخرى هي السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان ومصر والأردن ولبنان والعراق. وطالبت الإمارات البنتاغون بتحسين جهود الكتاب والإنقاذ واستخدام طائرات من نوع) V-22 Osprey (في شمال العراق بدلا من إرسال الطائرات إلى الكويت. وقد دان وزير خارجية الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان "الجريمة البربرية البشعة التي اقترفها التنظيم بحق الطيار الأردني. وقال إن (هذه الجريمة الذكراء والفعل الفاحش يمثل تصعيدا وحشيا من جماعة إرهابية انكشفت مآربها واتضحت أهدافها الشريرة)، وأضاف أنها (لحظة فارقة تؤكد من جديد صواب موقف الإمارات والتحالف الدولي الواضح والحاسم في التصدي للتطرف والإرهاب بكل صوره وأشكاله ودون تردد وبأقصى قوة وحزم)[١].

وهكذا يبدو أن الإمارات قد علقت مشاركتها في التحالف الدولي بسبب قلقها حيال سلامة طياريها بعد خطف الطيار الأردني الشهيد معاذ الكساسبة. وقال مسؤول عسكري أمريكي إن التنظيم خطف الطيار في ظرف دقائق معدودة بعد سقوط طائرته فيما لم تتمكن فرق الكتاب والإنقاذ من الوصول إليه. وأن هذا الانسحاب يمكن أن يكون له تأثير سلبي على مواقف باقي دول الخليج المشاركة في التحالف الدولي ضد التنظيم، وان المستفيد الأكبر من هكذا قرار هو هذا التنظيم[٢].

وعلى الرغم مما تقدم فان الإمارات قد اعلنت بتاريخ ٦ شباط ٢٠١٥ عن تمركز سرب من الطائرات المقاتلة (F16) للقوات الجوية الإماراتية في الأردن[٣].

خامسا: اختلاف الرؤى حول تحديد التنظيمات الارهابية:

أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في قصر الرئاسة بأبو ظبي بتاريخ ٢٠ آب ٢٠١٤م، القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، الذي يسري على الجرائم المنصوص عليها فيه وعلى الجنح والجنايات المنصوص عليها في أي قانون اخر اذا ارتكبت لغرض ارهابي[٤]. وعدَّ الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون من الجرائم الماسة

---

(1) http://ar.shafaqna.com.

(2) http://fk-news.com.6/2/2015.

(٣) الإمارات تنفي انسحابها وتؤكد عملياً مشاركتها في الحرب على داعش، ٨ شباط/ فبراير ٢٠١٥، متاح على الرابط الآتي:

- http://www.assakina.com/news/news2/63023.html.

(٤) المادة (٢) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.

بالأمن الداخلي والخارجي للدولة[١]، وان كل حكم بالإدانة في جريمة ارهابية صادر ضد اجنبي يستوجب ابعاد المحكوم عليه من الدولة بعد انقضاء العقوبة المحكوم بها[٢]. وأنشأ هذا القانون (اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب) التي يصدر تشكيلها واختصاصاتها ونظام عملها بقرار من مجلس الوزراء[٣]. وفيما يخص قوائم الارهاب فقد نظمها القانون كما يأتي[٤]:

١- يجوز لمجلس الوزراء بناءً على عرض وزير شؤون الرئاسة، اصدار قرار يتضمن انشاء قائمة او قوائم تدرج فيها التنظيمات او الاشخاص الارهابية التي تشكل خطرا على الدولة او التي تكون الدولة ملتزمة دوليا بإدراجهم فيها.

٢- يحدد قرار مجلس الوزراء المنشئ للقوائم قواعد الادراج فيها والحذف منها واعادة الادراج فيها والاثار القانونية الناشئة عن كل ذلك، ويحدد الجهة او الجهات التي تتولى ذلك وطرق وقواعد التظلم من قراراتها. ولكل من ادرج اسمه في قوائم الارهاب ان يتظلم من قرار الادراج، فاذا رفض التظلم او لم يرد عليه خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه، جاز للمتظلم الطعن على قرار الادراج امام المحكمة المختصة خلال ستين يوما من تاريخ العلم برفض التظلم او فوات ميعاد الرد عليه.

٣- يحدد القرار طرق وقواعد مراجعة قوائم الارهاب على ان تكون المراجعة دورية لاتزيد أي فترة منها على سنة.

اعتمد مجلس الوزراء في الإمارات العربية المتحدة قائمة تضم ٨٢ من التنظيمات صنفتها كتنظيمات إرهابية. ويأتي ذلك تطبيقا لأحكام القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية، وقرار مجلس الوزراء بشأن نظام قوائم الإرهاب الذي (أوجب نشر تلك القوائم في وسائل الإعلام المختلفة من أجل الشفافية وتوعية كافة أفراد المجتمع بتلك التنظيمات)[٥].

وقد أدرجت دولة الإمارات العربية المتحدة بعض الفصائل العراقية ضمن قائمة التنظيمات الارهابية، مما سبب نقطة خلاف فيما بين الدولتين[٦].

---

(١) المادة (٤٣) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.
(٢) المادة (٤٦) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.
(٣) المادة (٦٢) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.
(٤) المادة (٦٣) من القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.
(٥) مروة نظير: القائمة الإرهابية: قراءة في دلالات قرار مجلس الوزراء الإماراتي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٤/١١/١٨، متاح على الرابط الآتي:
-http://www.futurecenter.ae/index.php.
(٦) ضمت القائمة الارهابية الحركات والتنظيمات الاتية:

١. حركة فتح الإسلام اللبنانية.	٢. الرابطة الإسلامية في إيطاليا.	٣. خلايا الجهاد الإماراتي	٤. عصبة الأنصار في لبنان.	٥. الرابطة الإسلامية في فنلندا.

ان قرار مجلس الوزراء الاماراتي بشأن نظام قوائم الإر هاب قد شمل العديد من الكيانات السياسية العراقية، و هي كيانات وطنية ذات تاريخ نضالي واضح كما

٦. منظمة الكرامة.	٧. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.	٨. الرابطة الإسلامية في السويد.	٩. أحزاب الأمة في الخليج	١٠. كتيبة أنصار الشريعة في ليبيا.
١١. الرابطة الإسلامية في النرويج.	١٢. تنظيم القاعدة.	١٣. جماعة أنصار الشريعة في تونس.	١٤. منظمة الإغاثة الإسلامية في لندن.	١٥. داعش.
١٦. حركة شباب المجاهدين الصومالية.	١٧. مؤسسة قرطبة في بريطانيا.	١٨. تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.	١٩. جماعة بوكو حرام في نيجيريا.	٢٠. هيئة الإغاثة الإسلامية التابعة لتنظيم الإخوان المسلمين الدولي.
٢١. أنصار الشريعة (اليمن).	٢٢. كتيبة المرابطون في مالي.	٢٣. حركة طالبان باكستان.	٢٤. تنظيم وجماعة الإخوان المسلمين.	٢٥. حركة انصار الدين في مالي.
٢٦. كتيبة أبو ذر الغفاري في سوريا.	٢٧. الجماعة الإسلامية في مصر.	٢٨. شبكة حقاني الباكستانية.	٢٩. لواء التوحيد في سوريا.	٣٠. جماعة أنصار بيت المقدس المصرية.
٣١. جماعة لشكر طيبة الباكستانية.	٣٢. كتيبة التوحيد والإيمان في سوريا.	٣٣. جماعة أجناد مصر.	٣٤. حركة تركستان الشرقية في باكستان.	٣٥. كتيبة الخضراء في سرويا.
٣٦. مجلس شورى المجاهدين أكناف بيت المقدس.	٣٧. جيش محمد في باكستان.	٣٨. سرية أبوبكر الصديق في سوريا.	٣٩. حركة الحوثيين في اليمن.	٤٠. جيش محمد في باكستان والهند.
٤١. سرية طلحة بن عبيد الله في سوريا.	٤٢. حزب الله السعودي في الحجاز.	٤٣. المجاهدين الهنود في الهند/كشمير.	٤٤. سرية الصارم البتار في سوريا.	٤٥. حزب الله في دول مجلس التعاون الخليجي.
٤٦. إمارة القوقاز الإسلامية (الجهاديين الشيشانيين).	٤٧. كتيبة عبدالله بن مبارك في سوريا	٤٨. تنظيم القاعدة في إيران.	٤٩. الحركة الإسلامية الأوزبكية.	٥٠. كتيبة قوافل الشهداء في سوريا.
٥١. منظمة بدر في العراق.	٥٢. جماعة أبو سياف الفلبينية.	٥٣. كتيبة أبو عمر في سوريا.	٥٤. عصائب أهل الحق في العراق.	٥٥. مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (كير).
٥٦. كتيبة أحرار شمر في سوريا.	٥٧. كتائب حزب الله (العراق)	٥٨. منظمة كانفاس في بلجراد، صربيا.	٥٩. كتيبة سارية الجبل في سوريا.	٦٠. لواء أبو فضل العباس في سوريا.
٦١. الجمعية الإسلامية الأمريكية (ماس).	٦٢. كتيبة الشهباء في سوريا.	٦٣. كتائب لواء اليوم الموعود (العراق).	٦٤. اتحاد علماء المسلمين.	٦٥. كتيبة القعقاع في سوريا.
٦٦. لواء عمر بن ياسر (سوريا).	٦٧. اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا.	٦٨. كتيبة سفيان الثوري في سوريا.	٦٩. جماعة أنصار الإسلام العراقية.	٧٠. اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا.
٧١. كتيبة عباد الرحمن في سوريا	٧٢. جبهة النصرة في سوريا.	٧٣. الرابطة الإسلامية في بريطانيا.	٧٤. كتيبة عمر بن الخطاب في سوريا.	٧٥. حركة أحرار الشام في سوريا.
٧٦. التجمع الإسلامي في ألمانيا.	٧٧. كتيبة الشيماء في سوريا.	٧٨. جيش الإسلام في فلسطين.	٧٩. الرابطة الإسلامية في الدنمارك.	٨٠. كتيبة الحق في سوريا.
٨١. كتائب عبد الله عزام.	٨٢. الرابطة الإسلامية في بلجيكا (رابطة مسلمي بلجيكا).			

هو الحال مع منظمة بدر، وعصائب أهل الحق على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما أثار ردود فعل سلبية كبيرة في العراق تجاه تلك القائمة وطالبت دولة الامارات بالاعتذار الرسمي عن ادراجها في تلك القائمة التي لم تفرق بين المقاوم الشرعي للمحتل وللإرهاب وبين الارهابين الحقيقين.

لقد أصدر مجلس الوزراء قرارا تنظيميا حول آلية التظلم من قرارات الإدراج في قوائم الإرهاب، مشيرة إلى ان هذا يأتي هذا في إطار أحكام القانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية، وقرار مجلس الوزراء بشأن نظام قوائم الإر هاب. وتضمنت آلية تقديم التظلمات ٥ خطوات، تبلغ وزارة العدل في نهايتها المتظلم بقرار مجلس الوزراء الصادر في التظلم المقدم منه. وبحسب القرار يجب أن (يقدم طلب التظلم إلى وزارة العدل وفقا للآلية التي تحددها ويرفق بالطلب كافة المستندات المؤيدة للتظلم). وعقب تلك الخطوة (تقوم وزارة العدل بإحالة طلب التظلم إلى المجلس الأعلى للأمن الوطني ليتولى دراسته وبيان رأيه بشأنه ويحق للمجلس الأعلى للأمن الوطني طلب اية ايضاحات او مستندات إضافية برا ها مناسبة وذلك من خلال وزارة العدل). أما الخطوة الثالثة (فيقوم خلالها المجلس الأعلى للأمن الوطني إحالة رأيه حول التظلم إلى وزارة شؤون الرئاسة)، ثم في الخطوة الرابعة (تتولى وزارة شؤون الرئاسة عرض طلب التظلم على مجلس الوزراء وفقا لآليات العرض المعتمدة لدى المجلس مرفقا به رأي المجلس الأعلى للأمن الوطني). أما الخطوة الخامسة فتتولى وزارة العدل إبلاغ المتظلم بقرار مجلس الوزراء الصادر في التظلم المقدم منه[1].

وقد بذلت الحكومة العراقية جهودها الدبلوماسية بشأن رفع الكيانات والتنظيمات العراقية من القائمة الارهابية التي اعلنتها دولة الإمارات العربية المتحدة.

(1) http://www.albayan.ae/.

المبحث الثاني

مشهد استمرار التعاون بين الدولتين

أن إمكانات الفعل العراقي لا يزال مقيداً داخليا ودولياً، وان المجال المتاح أمامه وهامش الحركة السياسية للفعل المستقل محدود إلى درجة كبيرة، لهذا فالمبادرة من الجانب العربي هي المرتقبة، ويبقى على العراق الاستجابة لها أو رفضها. وإن الدول العربية مشروطة في تطوير العلاقات مع العراق بعدم معارضة الولايات المتحدة التي يمكن أن تغض الطرف عن تطور محسوب في العلاقة العراقية-العربية، طالما انه لا يتعدى على محرمات السياسة الأمريكية: البترول، إسرائيل، وسمعتها الدولية. كما أن معظم الاتجاهات العملية والفكرية المؤثرة في حركة السياسة العراقية تعطي وزناً إلى تجنب الغياب كلياً عن المشهد العربي الراهن بدلاً من التطلع لزيادة الارتباط به، والذي يؤثر على خيارات الدول في هذا المجال احتمالات اثارة الدول العربية من مسألة أن يكون العراق قاعدة تمس مسألة شرعية الانظمة الحاكمة وتقليص أو زوال اولوية القضايا العربية في سياسة العراق القادمة[1].

في هذا المشهد نتوقع تحول الدولتين نحو التعاون الفعلي على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية مما يؤدي الى تحسين العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق.

يستند هذا المشهد على الأسس الواقعية الآتية:

أولا: اعادة العراق الى النظام الاقليمي العربي:

من المفترض أن تشهد العلاقة العراقية- العربية اتساعاً مطرداً في شتى ميادين التعاون الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية. ولن تكون الدول العربية لاهثة وراء مزايا اقتصادية، بقدر ما يكون السبب وراء هكذا موقف هو الوعي العربي العميق بكون العراق أحد مرتكزات القوة العربية. وأن بقاء العزلة عليه ليس في مصلحة العرب، إنما هو متغير يزيد من الضعف العربي نحو البيئتين الإقليمية والعالمية، وفي محاولة لوقف الاستنزاف الخطير في الموارد العربية وتلافي المخاطر الهائلة القائمة أمام النظام الإقليمي العربي جراء بقاء الوضع الدولي للعراق، سيكون التقارب مع العراق خطوة ضرورية لإعادة الأخير إلى الصف العربي، وتنقية الأجواء العربية. ومن الأجدى للعرب دمج العراق بالنظام العربي، وعودته إلى دوره القومي، أو في أفضل

---

(١) خضر عباس عطوان: العراق رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.fcdrs.com/dawrat/index.html.

الأحوال عدم معارضته للتيارات القومية. وتقوية موقف التيارات العراقية الداعية إلى اعتماد الخيار العربي في سياسة العراق الخارجية، مما يؤدي الى التقليل من احتمالات تفككه. فمنذ عام ١٩٩١ يصيب المجتمع في العراق تصدعات وعدم استقرار تدفع إلى تصور إمكانية تفكك بنيته. وتجيء علاقة العراق التعاونية بالنظام العربي لتقدم له الإرادة العربية على جدوى البقاء موحداً، ورفض سياسات إعادة صياغة الخارطة السياسية للمنطقة. كما يؤدي الى فتح مداخل جديدة لمعالجة المشاكل الإنسانية في العراق. فالعقوبات الاقتصادية (١٩٩٠-٢٠٠٣) أصابت الشرائح الفقيرة ومتوسطي الدخل من المجتمع العراقي، علاوة على تردي الأوضاع الإنسانية في العراق (الصحية والبيئية). وربما تكون علاقة الأخير بالنظام العربي خطوة نحو الدفع بالعرب إلى تحمل جانب من معالجة هذه الأوضاع [١].

وفي مؤتمر قمة بغداد المنعقدة بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ وجه قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة تحية لبغداد التي احتفي بها كعاصمةً للثقافة العربية للعام ٢٠١٣، كما أكدوا على أن انعقاد القمة العربية في بغداد هو دليل على استعادة العراق سيادته بانسحاب كامل القوات الأجنبية، وتم الترحيب بعودته عضواً فاعلاً في محيطه العربي والإقليمي والدولي[٢].

ثانيا: التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي:

لاشك في ان انتشار التأثير السلبي الناجم عن عمليات الارهاب الدولي الجارية في العراق على دول الخليج العربي عامة ودولة الإمارات العربية المتحدة خاصة، سوف يدفع مجلس التعاون الخليجي عامة ودولة الامارات خاصة الى بذل كل ما في وسعها لمحاربة الارهاب الدولي الجاري في العراق بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمحافظة على مكتسباتها ووجودها، ونفس الأمر قد يحصل عند انتشار الفتنة الطائفية.

لقد قررت حكومة دولة الإمارات العربية دعم القوات الجوية في الجيش العراقي بعشر طائرات ميراج ٢٠٠٠-٩ إس ضمن خطة التعاون بين البلدين لتجفيف منابع الإرهاب. أن هذه الخطوة جاءت على خلفية الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي إلى العاصمة أبوظبي في كانون الثاني ٢٠١٥ لإعادة

---

(١) خضر عباس عطوان: العراق رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.fcdrs.com/dawrat/index.html.

(٢) البندان: ٤٦، ٤٨ من البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بغداد، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢.

العلاقات بين أبوظبي وبغداد. أكد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان أن حكومته ستدعم العراق بقوله: (نقف إلى جانب إخواننا في العراق لدعم جهودهم في إعادة البناء وتحقيق السلام والأمان، إلى جانب حربه المستمرة ضد الإرهاب، وهو ما يشكل خطراً على جميع دول المنطقة ويشوه صورة الدين الإسلامي)[١].

ثالثا: المشاركة في عمليات اعمار العراق:

إن النجاحات الاقتصادية التي تم تحقيقها في دولة الامارات العربية المتحدة لاسيما في مجال الاستثمار الداخلي والخارجي قد أكد على انها سائرة في الاتجاه الصحيح وأعطى النظام السياسي الحاكم قوة وشرعية بعد أن وفر سبل العيش الكريم للمواطنين[٢].

ويشير مستقبل دولة الامارات العربية المتحدة الى انها سوف تصبح قوة اقتصادية عالمية لاسيما مع توجهها في ان تكون مركزا رئيسيا للصناعة والابتكار العالمي[٣]. وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على الانفتاح والتفاهم والتعايش السلمي وتسخير ايجابيات العولمة لصالحها. وتواصل الدولة دورها المحوري في المنطقة كمركز رئيسي للأعمال، وتبني على النجاحات التي حققتها الدبلوماسية والمساعدات التنموية والانسانية واستضافة المؤسسات والمؤتمرات الدولية[٤].

إن تفعيل عمليات اعمار العراق سوف يفرض الحاجة الماسة الى الخبرات التي تملكها الشركات الاماراتية من جهة، وتوفر لها فرص استثمارية هائلة من جهة أخرى.

أقامت الهيئة الوطنية للاستثمار في ٢٠١٣/٩/١٥ مراسم توقيع العقود الاستثمارية لمدينتي المستقبل وجنة بغداد ، حيث وقع عن الجانب العراقي الدكتور سامي رؤوف الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار و عن جانب الشركة المنفذة لمشروع مدينة المستقبل١، المدير التنفيذي لشركة بلوم العقارية الاماراتية السيد سيمون عزام و عن جانب المجموعة المنفذة لمشروع مدينة المستقبل ٢ مجموعة

---

(١) نقلا عن: شبكة أخبار العراق، دولة الامارات دولة الإمارات تدعم القوات الجوية العراقية بعشر طائرات من نوع ميراج، ١٨ يناير ٢٠١٥، متاح على الرابط الاتي:
-http://aliraqnews.com/

(٢) ميثاق خير الله جلود: مستقبل النظام الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ٢٠١٠، ص٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٥١.

(٤) محمد بن راشد آل مكتوم: رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢١ متّحدون في الطموح والعزيمة، ابو ظبي، ٢٠١٤، ص١٢.

الحنظل ومجموعة شركات الشيخ محمد بن مكتوم بن جمعة ال مكتوم الاماراتية السيد حردان الحنظل فيما وقع عن جانب المجموعة المنفذة لمشروع مدينة جنة بغداد رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات شمارة القابضة السيد علي فاضل حسين شمارة. من جانبه اكد الدكتور سامي رؤوف الاعرجي ان هذا الانجاز الكبير الذي تحقق بتوقيع العقود الاستثمارية لمدينتي المستقبل وجنة بغداد جاء بعد فترة ليست بالقصيرة من المفاوضات الفنية والقانونية والمالية المعقدة مع الشركات الاستثمارية التي تقدمت لتنفيذ المدينتين، مثنيا على الدعم الحكومي الكبير الذي اثمر عن توقيع عقود هاتين المدينتين اللتين ستوفران سكنا عصريا لـ(٣٠٠) الف نسمة حسب التقديرات الاولية. وبيّن رئيس الهيئة ان مدينة المستقبل التي تقع في منطقة الدهنة بين مدينتي الشعلة والغزالية، غربي بغداد وتمتد على مساحة (٢٠٠٠) دونم ستشهد بناء ٣٠ الف وحدة سكنية (٢٥) الف منها سكن عمودي وخمسة الاف دار بتصاميم مختلف وحديثة مناصفة بين شركة بلوم احدى شركات الوطنية القابضة الاماراتية ومجموعة شركات الحنظل وشركات الشيخ محمد بن مكتوم بن جمعة ال مكتوم الاماراتية، مضيفا ان مدينة جنة بغداد تقع في منطقة الدباش في قضاء الكاظمية بمساحة مليون متر مربع وبعدد (٢٠) الف وحدة سكنية عمودي ستنفذها شركة الحرة الدولية من مجموعة شركات شمارة القابضة. واعلن رئيس الهيئة ان اجمالي ما سيتم بنائه ضمن المشاريع الاستثمارية (مدينة بسماية الجديدة، ضفاف كربلاء، المستقبل، جنة بغداد)، بالإضافة الى مشروع معسكر الرشيد (سابقا) والبصرة الجديدة بمراحلها الاربعة عند احالتها للتنفيذ قريبا مع ما يجري تنفيذه في المحافظات من قبل هيئات الاستثمار سيكون بحدود الـ(٤٣٨) الف وحدة سكنيه مع كافة الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والترفيهية والرياضية والتجارية، ومن المؤمل ان يسكنها مايقارب مليونان وستمائة الف نسمة من ذوي الدخول المختلفة وتبقى هذه النسبة دون الطموح، حيث ستعمل الهيئة على تكثيف الجهود لسد الحاجة المتزايدة للسكن، مفيدا ان الوحدات السكنية التي ساهمت الدولة في بنائها خلال الخمسين سنة الماضية وفق المعلومات المتوفرة في وزارة التخطيط هي بحدود (٣٥٠) الف وحدة سكنية فقط.الى ذلك ابدى سفير دولة الامارات العربية المتحدة السيد عبد الله الشحي رغبة دولة الامارات العربية المتحدة في بناء علاقات اقتصادية متينة مع جمهورية العراق تحكمها الاخوة والمصالح المشتركة، مؤكدا عزم الشركات الاماراتية الكبيرة زيادة حضورها في السوق العراقية واقامة مشاريع استثمارية كبيرة[1].

(١) جمهورية العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٣/٩/١٥، متاح على الرابط الاتي:
-http://investpromo.gov.iq/ar/

ومن الجدير بالذكر ان العراق بحاجة الى مليونا ونصف المليون وحدة سكنية، حسب تقديرات وزارة الاسكان والاعمار العراقية[١].

رابعا: رفع العقوبات الدولية عن العراق:

رحبت دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٨، بقرارات مجلس الامن رقم ١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨ لعام ٢٠١٠، و٢١٠٧ لعام ٢٠١٣، و٢١٧٠ لعام ٢٠١٤ الخاصة بإنهاء العمل بالعقوبات المفروضة على العراق المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. ونقلت وكالة انباء الامارات الرسمية عن طارق الهيدان مساعد وزير الخارجية الاماراتي للشؤون السياسية تعبيره عن (الارتياح الكبير لدولة الإمارات تجاه هذه الخطوة الايجابية من قبل مجلس الامن والتي تجسد اعتراف المجتمع الدولي بالجهود التي بذلها العراق من أجل طي صفحة الماضي وحل مشاكله الراهنة). وبعد أن أعرب المسؤول الاماراتي عن الامل في أن ينجز العراق (المصالحة الوطنية الشاملة التي تشكل الضمان الحقيقي لاستقراره ونمائه) أضاف إن: (دولة الإمارات تتطلع الى أن يواصل العراق الشقيق مسيرته الجديدة وأن يستكمل بصورة عاجلة وفاءه لكافة التزاماته الاخرى المتبقية تجاه دولة الكويت الشقيقة لضمان التسوية النهائية والشاملة لكافة القضايا العالقة)[٢].

ان للدولتين قدرة على استثمار النتائج الايجابية التي تترتب على قرار اخراج العراق من طائلة عقوبات الفصل السابع، وتثمين دور الإمارات العربية المتحدة في بلورة الجهود الدولية الرامية الى رفع العقوبات عن العراق، يمكن أن يتيح للدولتين في جعل هذا المسار أحد أسس علاقاتهما التعاونية في مختلف المجالات.

خامسا: تعديل موقف العراق بشأن الجزر العربية الثلاث:

يشكل احتلال ايران للجزر العربية الثلاثة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، تحديا يواجه السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، خاصة وأن هذا الاحتلال له أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية[٣].

ان مواقف بعض النواب العراقيين، لم يمثل رأي الحكومة العراقية، ولا الشعب العراقي الذي لا يقبل بالتفريط بأية أرض عربية، ويمكن الإفادة من الجالية العراقية

---

(1) http://center-imn.net.

(٢) الامارات ترحب بقرار إلغاء العقوبات على العراق، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=66942.

(٣) خليل ابراهيم الجسمي: السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاثة المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مصدر سبق ذكره، ص٢.

المتواجدة في دولة الإمارات في ان تكون بمثابة العناصر الرابطة بين شعبي الدولتين ومصالحهما الحيوية.

اعلن بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٩ ان وزارة الخارجية العراقية بعثت الى وزارة الخارجية في دولة الامارات العربية بمذكرة تؤكد فيها موقف الحكومة العراقية الرسمي المؤيد لحق الامارات في جزرها الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى والتي تحتلها ايران، وجاءت هذه المذكرة لتوضيح موقف حكومة العراق الرسمي من تحفظ الوفد البرلماني العراقي على لغة القرار الصادر عن اجتماع اتحاد البرلمانيين العرب الذي عقد في أربيل بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١١ بشان قضية احتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، واعلنت المذكرة ان موقف العراق الرسمي هو التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة ورفض الإجراءات الميدانية كافة الرامية إلى تكريس احتلالها من قبل إيران. وأكدت المذكرة أن العراق يدعم جميع الدعوات العربية والدولية الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الثلاث المحتلة بالطرق السلمية وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة والأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي. كما أكدت المذكرة تأييد العراق للقرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية العشرين) في دمشق من ٢٩ الى ٣٠ اذار حول ملكية وعائدية الجزر الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأشارت إلى أن رئيس الجمهورية جلال الطالباني عبر عن تأييد العراق لحقوق دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر الإماراتية الثلاث في كلمته خلال الجلسة الختامية لمؤتمر اتحاد البرلمانيين العرب في اربيل. وشددت وزارة الخارجية العراقية في ختام مذكرتها على أن سياسة حكومة جمهورية العراق هي الوقوف دوما مع الإجماع والتضامن العربي حيال القضايا العربية العادلة كافة وتدعو باستمرار إلى تعزيز العلاقات العربية- العربية والالتزام بقرارات القمم العربية ومقررات جامعة الدول العربية وتفعيل التشاور والتنسيق العربي المشترك[١].

ولم يبق أي اثر للموقف السابق لبعض النواب العراقيين بعدما وافق وفد العراق الذي ضم نواب من الدورة الثالثة لمجلس النواب على البيان الختامي للمؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في الكويت، ٩- ١٠/ نيسان-

(١) الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، العراق يؤكد تأييده لسيادة دولة الامارات على جزرها الثلاث التي تحتلها ايران، ٢٠٠٨/٤/٢٩، متاح على الرابط الاتي:
-http://ninanews.com/Website/index.aspx.

أبريل/٢٠١٣، الذي تضمن القرار رقم (١٠) الصادر حول الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران والتدخل الإيراني في منطقة الخليج العربي، الذي أدان استمرار الحكومة الايرانية في تكريس احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث وانتهاكها لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، لافتا إلى أن ذلك يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى زعزعة الأمن والسلم الدوليين، يؤكد على الحق الثابت لدولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييدها لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات العربية لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث[١].

ومن خلال ماتقدم، يتبين إن مؤشرات التعاون هي التي تفرض نفسها على أرض الواقع السياسي والاقتصادي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، لذلك نتوقع تحقق المشهد الثاني الذي افترض استمرار التعاون بين الدولتين أكثر من تحقق المشهد الأول في اطار علاقتهما الدولية.

(١) القرار رقم ١٠ من قرارات المؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي الكويت، ٩-١٠/نيسان- أبريل/ ٢٠١٣، متاح في موقع الاتحاد البرلماني العربي على الرابط الاتي:
-http://www.arabipu.org/publications/communiques/conferences/conf19.

الخاتمة

من خلال ما تقدم في هذه الرسالة، يمكن اجمال أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها، واهم المقترحات التي يمكن تقديمها، وكما يأتي:

أولا: الاستنتاجات:

١- رغم اشتراك شعبي دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق في التكوينات القومية والدينية، العربية والاسلامية، وارتباطهما بتعاملات اقتصادية متعددة المجالات، إلاّ انه لم تصل العلاقات بين الدولتين الى المستوى المأمول.

٢- لقد سبب التنوع السكاني القومي والديني والمذهبي للأقليات او الوافدين في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، خللا أمنيا وسياسيا قد يهدد مستقبلا وحدتها الوطنية وكيان الدولة فيها في حالات التطرف او الفتنة وذلك بسبب التخلف الحضاري وضعف توظيف القدرات الاستراتيجية الشاملة في هذه الدول، ورغم ذلك تبقى العلاقات الدولية قائمة على الاهداف والمصالح المشتركة، مع عدم نكران تأثير ذلك الخلل على تلك العلاقات.

٣- على الرغم من امتلاك دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق القدرات البشرية والاقتصادية والعسكرية، إلا انهما لم يوظفا تلك القدرات في خدمة مصالحهما المشتركة وفي تحرير اراضيهم المحتلة، وفي اعادة بناء العراق وتحقيق تكامل اقتصادي واستثماري، وتعزيز الوحدة الوطنية فيهما، وذلك بسبب عدم مراعاة صناع القرار للمصالح الوطنية العليا لبلدانهم، فضلا عن التأثيرات الخارجية الواقعة على نظمهم السياسية.

٤- تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من تنويع قاعدة مواردها بما مكنها من تفادي تقلبات السوق العالمية للنفط، وقد انفتحت باقتصادها على الأسواق العالمية تصديرا واستيرادا وصارت مقصدا للشركات العالمية الكبرى، وتبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة السادسة عشرة عالميا في مجال المساعدات الخارجية عام ٢٠١٣، بينما بقي اقتصاد العراق معتمدا على مورد النفط بالدرجة الاساس، وفشل في تسديد ديونه الدولية، فضلا عن فشله في تحقيق برامج التنمية وتقديم الخدمات الى المواطنين، ناهيك عن الفشل الامني والسياسي على امتداد احد عشر سنة (٢٠٠٣-٢٠١٤).

٥- على الرغم من تغيير النظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣، لم تعقد دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق اتفاقات دولية ثنائية متعددة الجوانب تصب في تعزيز العلاقات بينهما، على الرغم من تركيز دولة الامارات العربية المتحدة على الجانب الاقتصادي الاستثماري في كردستان العراق، وقيامها بإلغاء ديون العراق

البالغة قيمتها (٨,٥) مليار دولار، ودعم الجهود الدولية لرفع العقوبات عن العراق.

٦- تزايد مؤشرات وفرص التعاون على أرض الواقع السياسي والاقتصادي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، مما يعزز من علاقتهما الثنائية وتطويرها نحو الافضل.

ثانيا: التوصيات:

١- نقترح على المشرع في العراق الاسراع بسن قوانين تمنع التمييز على اساس الدين أو المعتقد ومكافحة الكراهية والتعصب الديني وردع الاعتداءات على الاماكن الدينية.

٢- نقترح على المشرع العراقي تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إصدار وتحديث مجموعة من القوانين المشجعة للاستثمار، ومنح القطاع الخاص دورا اكبر في التنمية والدخول في شراكات مع الشركات الاجنبية، والإفادة من التجربة الإماراتية بهذا المجال.

٣- واجهت دولة الامارات العربية المتحدة منذ قيامها عام ١٩٧١ مشكلة احتلال ايران للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، لذا نقترح على صناع القرار في العراق تحديد موقف سياسي واضح من هذه القضية بما يخدم المصالح المشتركة للدولتين بالانسجام مع قوة القواعد القانونية الدولية التي تحظر عمليات الغزو والعدوان والاحتلال.

٤- نقترح ان تقوم الحكومة العراقية بدعوة الشركات الاماراتية للعمل في جميع انحاء العراق، وتقديم كل الضمانات والتسهيلات الممكنة والمشجعة لاستقطابها.

٥- نقترح ان تقوم الحكومة العراقية بالتنسيق الامني والعسكري مع دولة الإمارات العربية المتحدة والطلب الرسمي منها منفردة او من مجلس التعاون الخليجي مجتمعا التدخل عسكريا في محاربة الارهاب الدولي الذي يعاني منه العراق لاسيما استخدام قدراتها الاستخبارية وقواتها الجوية بعد ضمان موافقة جميع الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية بذلك.

المصادر

بعد القران الكريم

القسم الاول: المصادر العربية:

أولا: الوثائق الدولية:

١- الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، طبع UN.
٢- الأمم المتحدة. مجلس الأمن. الوثائق الرسمية، السنة الحادية والخمسون، ١٩٩٦، الوثيقة: UN.SC./1996/258.11 APRIL- ١٩٩٦.
٣- الامم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، (A/HRC/10/75)، (JANUARY/2009١٢/)، البند (٦) من جدول الاعمال، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: الامارات العربية المتحدة، رقم الوثيقة (GE.09-10235.170209.180209).
4-UN.SC./RES/1284(1999).17December1999.DUC.NO:99-39607.
5-UN.SC./RES/687(1991).DUC.NO.93-41585.
٦- البيان الختامي للمؤتمر الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في أربيل للمدة ١١-١٣/أذار- مارس/٢٠٠٨، متاح على الرابط الاتي:-http://www.arab-ipu.org.
٧- البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بغداد، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢.
٨- قرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٣/٢١٠٧) رقم الوثيقة [(S/Res/2107 (13-37661) / (2013)].
٩- القرار رقم ١٠ من قرارات المؤتمر التاسع عشر للاتحاد البرلماني العربي الكويت، ٩- ١٠/نيسان- أبريل/٢٠١٣، متاح في موقع الاتحاد البرلماني العربي على الرابط الاتي:
-http://www.arabipu.org/publications/communiques/conferences.

ثانيا: الدساتير:

١- دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
٢- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر في ١٩٧١/٧/١٨.

ثالثا: القوانين:

١- قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.
٢- القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٤ في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.

رابعا: الصحف الرسمية:

١- الجريدة الرسمية، العدد: (الاول)، تاريخ: ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ (دولة الامارات العربية المتحدة).

خامسا: الكتب العربية والمترجمة:

١- ابراهيم العابد، بيتر هيلير (تحرير)، الإمارات العربية المتحدة الكتاب السنوي ٢٠١٣، إيليت ميديا (ELITE MEDIA)، دبي، ٢٠١٣.
٢- احمد عبد الله عسبول وآخرون، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول، تنسيق وتحرير: عمر هشام الشهابي، طبع مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، ٢٠١٣.
٣- د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠١.
٤- أرشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، ط٢، مؤسسة وقف كركوك، تموز ٢٠٠٣.
٥- د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الاصول والنظريات، ط٥، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧.
٦- المركز الوطني للإحصاء، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٧، أبو ظبي، ٢٠٠٧.
٧- د. اميل نخلة: العلاقات العربية- الامريكية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨.
٨- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق ارقام ومؤشرات ٢٠١٢، مديرية المطبعة، بغداد، ٢٠١٢.
٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، الصادرات حسب النظام المنسق (H.S 02) للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٢.
١٠- د. جعفر عباس حميدي، د. طارق نافع الحمداني، د. صادق ياسين الحلو، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩١.
١١- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ط٢، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي،

مطبوعات تهامة، جدة، السعودية، ١٩٨٤.
١٢- د. حسنين توفيق ابراهيم، ظاهره العنف السياسي في النظم العربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ١٩٩٢.
١٣- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ثمان أعوام من الانجازات- التقرير الثاني لأعمال حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٠-٢٠١٣، وزارة شؤون مجلس الوزراء، دبي، ٢٠١٤.
١٤- د.حميد حمد السعدون، الفوضى الامريكية- دراسة في الافكار والسياسة الخارجية (العراق انموذجا)، تقديم الاستاذ: نايف حواتمة، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣.
١٥- خالد بن محمد القاسمي، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الامارات العربية المتحدة ١٩٤٥-١٩٩١، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، بلا تاريخ.
١٦- خطاب صكّار العاني ونوري خليل البرازي، جغرافية العراق، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩.
١٧- د. خليل حسين، د. حسين عبيد، الاستراتيجيا/التفكير والتخطيط الاستراتيجي/ استراتيجيات الامن القومي/الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.
١٨- د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط٣، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٦.
١٩- د.سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، بلا تاريخ.
٢٠- سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٠.
٢١- د.شمران العجيلي، د. نظلة أحمد الجبوري، علاء عكاب خلف، علاقات العراق الدولية وانعكاسها على الاداء السياسي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
٢٢- د. صالح عباس الطائي: المدخل الى السياسة الخارجية دراسة في السلوك السياسي الخارجي، ط١، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١٤.
٢٣- د. صلاح عبد الرحمن الحديثي، سلافة طارق الشعلان، حقوق الانسان بين الامتثال والإكراه في منظمة الامم المتحدة، مؤسسة الذبراس للطباعة والذشر، النجف الأشرف، ٢٠٠٨.
٢٤- د.ظافر محمد العجمي، التعاون العسكري الخليجي: انجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟، مركز الجزيرة للدراسات، قطر- الدوحة، تشرين الثاني ٢٠١٤.
٢٥- عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧، ط١، مطبعة الساقي، بيروت، ٢٠١٣.
٢٦- د.عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراقي النفطي فوضى تنموية.. خيارات الانطلاق، ط١، مطبعة الساقي، بيروت، ٢٠١٢.

٢٧- د.علي هادي حميدي الشكراوي، النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية- القاهرة، ٢٠١٤.
٢٨- فالح عبد الجبار، حقوق الاقليات ومنع الصراع- دستور العراق: العلاقات الاثنية والدينية، ترجمة: سعيد عبد المسيح شحاتة، المملكة المتحدة، لندن، ديسمبر ٢٠٠٥.
٢٩- فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.
٣٠- د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، شركة أياد للطباعة، بغداد، ١٩٨٧.
٣١- د. كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
٣٢- د.لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن احمد مفتي، د.محمد السيد سليم، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية- الرياض، ١٩٨٩.
٣٣- د. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩١.
٣٤- محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الاسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٥.
٣٥- محمد بن راشد آل مكتوم، رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٢١ متّحدون في الطموح والعزيمة، ابو ظبي، ٢٠١٤.
٣٦- د.محمد حسين العيدوس، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، دبي، ٢٠٠٢.
٣٧- محمد عبد الحميد حسون: استراتيجية صراع القوى الكبرى في الوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٢.
٣٨- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)، مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي ٢٠١١، ترجمة: عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
٣٩- مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة المساعدات الخارجية لعام ٢٠٠٩، أبو ظبي، يونيو ٢٠١٠.
٤٠- وزارة التنمية والتعاون الدولي، مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة المساعدات الخارجية لعام ٢٠١٢، أبو ظبي، سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.
٤١- وليد يونس خيري، الجغرافية العسكرية، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩.
٤٢- يوسف ابو الحجاج، دولة الامارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، معهد

البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
٤٣- يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان- بيروت، فبراير ٢٠١١.

سادسا: البحوث والدراسات في المجلات المحكمة:

١- د.دينا محمد جبر، تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العددان (٣٨-٣٩)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
٢- د.رشود بن محمد الخريف، الخلل السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي: الحلول والمواجهة، ورقة مقدمة في المؤتمر العربي للسكان والتنمية في الوطن العربي: الواقع والآفاق، ١٨-٢٠ مايو ٢٠٠٩، الدوحة- قطر.
٣- سام بيرلو فريمان وآخرون: بيانات الاتفاق العسكري ٢٠٠١-٢٠١٠، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)، مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي ٢٠١١، ترجمة: عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
٤- سوزان ت. جاكسون: انتاج الأسلحة، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)، مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي ٢٠١١، ترجمة: عمر الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
٥- د.صبا حسين مولى، العلاقات العراقية- الاماراتية ١٩٧١-٢٠٠٣ دراسة تاريخية سياسية، في كتاب: د.شمران العجيلي، د.نظلة احمد الجبوري، علاء عكاب خلف، علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
٦- د.علي هادي حميدي الشكراوي، د.علاء عبد الحسن كريم العنزي، د.عامر إبراهيم أحمد الشمري، العلاقة بين السلطات الاتحادية والحكومة المحلية في ميدان الخدمات- محافظة بابل نموذجا، مجلة مركز جامعة بابل للدراسات الاستراتيجية والحضارية، العدد الاول، جامعة بابل، ٢٠١٥.
٧- د.علي هادي حميدي الشكراوي، أثار تطبيق اللامركزية الإدارية الإقليمية في العراق على تقديم الخدمات بعد عام ٢٠٠٣، مركز انماء للبحوث والدراسات، العراق- بابل، ٢٠١٤.
٨- د.غانم محمد صالح: البعد السياسي والمستقبل الدستوري للتجربة الاتحادية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٧) الخاص

بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
٩- د.فكرت نامق عبد الفتاح، (أثر المحددات الداخلية في فاعلية الدبلوماسية العراقية)، في كتاب: د.شمران العجيلي، د. نظلة أحمد الجبوري، علاء عكاب خلف، علاقات العراق الدولية وانعكاسها على الاداء السياسي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
١٠- موسى حمد القلاب، السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي- القوى البشرية ونظم التسليح، برنامج قضايا الدفاع، مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة- دبي، ٢٠٠٧.
١١- ميثاق خير الله جلود، مستقبل النظام الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد (١٧)، العدد (٢)، ٢٠١٠.

سابعا: التقارير الرسمية حسب التسلسل الزمني:

١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، بغداد، ٢٠٠٦.
٢- وزارة الخارجية الامريكية، تقارير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، متاح على الرابط الاتي:
-http://arabic.uae.usembassy.gov/
٣- وزارة الخارجية الامريكية، تقرير الحرية الدينية لعام ٢٠٠٧: دولة الامارات العربية المتحدة، متاح على الرابط الاتي:
-http://arabic.uae.usembassy.gov/
٤- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات السكان، Population Indicators، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠٠٩، متاح على الرابط الآتي:
-http://www.iraqcosit.org.
٥- وزارة الخارجية الامريكية، تقرير الحرية الدينية لعام ٢٠١٠: العراق، متاح على الرابط الاتي: -http://arabic.uae.usembassy.gov/
٦- وزارة الاقتصاد، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٥-٢٠١٠، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، إدارة التخطيط ودعم القرار، اصدار ٢٠١٢.
٧- وزارة التخطيط العراقية- الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٠-٢٠١١- متاح على الرابط الآتي: -http://www.iraqcosit.org.

٨- المركز الوطني للإحصاء، منهجية تقدير السكان في الدولة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١.
٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، تقرير الاستيرادات لسنة ٢٠١١، بغداد، ٢٠١٢.
١٠- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، تقرير الصادرات لسنة ٢٠١١، بغداد، نيسان ٢٠١٢.
١١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، تقرير الصادرات لسنة ٢٠١٢، بغداد، أيار ٢٠١٣.
١٢- المركز الوطني للإحصاء، الإمارات في ارقام ٢٠١٢، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أبريل ٢٠١٣.
١٣- المركز الوطني للإحصاء، الاطلس الاحصائي، الخصائص الجغرافية، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.atlas.uaestatistics.gov.ae:801/Forms/Atlas/Atlastxt.
١٤- المركز الوطني للإحصاء، التقرير الاحصائي السنوي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية لعام ٢٠١٣، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، يونيو ٢٠١٤.

ثامنا: اطاريح جامعية:

١- أحمد عبد الله بن سعيد: البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية- الجامعة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٢- سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
٣- ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي، دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع، العهد الجمهوري، ١٩٥٨-١٩٦٣ أنموذجا، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٦.

تاسعا: رسائل جامعية:

١- خليل ابراهيم الجسمي، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاثة المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم- قسم العلوم

السياسية، ٢٠١٣.
٢- شاكر محمود وهيب، سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٥.

عاشرا: الانترنتINTERNT :

١- البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الآتي:
-http://www.xn-ogbh0eio.xh-mghbaam7a8h.government.ae/web.
٢- الامارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية، السياسة الخارجية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.citizen-page.spicaserver.com.
٣- الامارات تبحث عن فرص الاستثمار في العراق، ١٩ مايو ٢٠١٠، متاح على الرابط الاتي:.http://www.alrafidayn.com/alrafidayn-
٤- الإمارات تنفي انسحابها وتؤكد عملياً مشاركتها في الحرب على داعش، ٨شباط/فبراير ٢٠١٥، متاح على الرابط الآتي:
- http://www.assakina.com/news/news2/63023.html.
٥- الامارات ترحب بقرار إلغاء العقوبات على العراق، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=66942.
٦- الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، العراق يؤكد تأييده لسيادة دولة الامارات على جزرها الثلاث التي تحتلها ايران، ٢٠٠٨/٤/٢٩، متاح على الرابط الاتي:
-http://ninanews.com/Website/index.aspx.
٧- بشار باغ، ١٦.٥ مليار درهم استثمارات اماراتية في كردستان العراق، ١٦ يونيو ٢٠١٤، متاح على الرابط الاتي:.http://www.albayan.ae-
٨- جمهورية العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار، ٢٠١٣/٩/١٥، متاح على الرابط الاتي:
-http://investpromo.gov.iq/ar/
٩- جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سياسة العراق الخارجية، متاح على الرابط الآتي:
-http://www.mofa.gov.iq/ab/ForeignPolicy/default.aspx?.
١٠- جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، العلاقات الاقتصادية العراقية- الاماراتية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.mofamission.gov.iq/abudhabi/ab/pagedisplay.aspx?.
١١- جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي،

تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، متاح على الرابط الاتي:
http://www.mofamission.gov.iq.
١٢- حسام احمد، الموقف العراقي من احتلال الجزر الاماراتية بين الأمس واليوم، مجلة الرائد، العدد (٢٩)، ٢٠٠٨/١٢/٥، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.alraeed.net/raeedmag/preview.php?id=959
١٣- د. خضر عباس عطوان، العراق رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، متاح على الرابط الاتي:.http://www.fcdrs.com/dawrat/index.html-
١٤- ديوان ولي العهد، امارة ابو ظبي، السياسة العامة لدولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، متاح على الرابط الاتي:.http://www.cpc.gov.ae-
١٥- شبكة أخبار العراق، دولة الامارات دولة الإمارات تدعم القوات الجوية العراقية بعشر طائرات من نوع ميراج، ١٨ يناير ٢٠١٥، متاح على الرابط الاتي:
-http://aliraqnews.com/
١٦- صحيفة الخليج الإليكترونية، ٢٠١٢/٦/١٧، مركز الخليج للدراسات، متاح على الرابط الآتي:
- http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/.
١٧- عبد الوهاب عبدول، ازمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الاماراتي وتناقض الموقف الايراني، ورقة مقدمة الى ندوة جزر السلام، أبو ظبي، نوفمبر ١٩٩٤. متاح على الرابط الاتي:
-http://www.emirates-islands.ae/HTM-Docs/nadawat/1.htm.
١٨- مازن صاحب، ماذا بعد اعتذار بايدن للإمارات عن «ايحاءات» تمويل الإرهاب؟، ٢٠١٤-١٠-٠٧، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.urukpress.com/view.684/index.php.
١٩- محمد محمود السيد، العوامل الجغرافية والموقع الاستراتيجي كمحدد للسياسة الخارجية بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة، الحوار المتمدن، العدد (٣٥٥٤)، ٢٢ /٢٠١١/١١.
٢٠- د. محمد السعيد إدريس، عراق ما بعد المالكي.. أي مستقبل؟، ٢١ أذار ٢٠١٥، متاح على الرابط الآتي:.http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions -
٢١- د. مروة نظير، القائمة الإرهابية: قراءة في دلالات قرار مجلس الوزراء الإماراتي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٨/١١/١٨، متاح على الرابط الآتي:
-http://www.futurecenter.ae/index.php.
٢٢- مشرق علي حيدر، ٦.٢% حصة الامارات من الاستثمارات الاجنبية في كردستان العراق، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط الاتي:
http://www.albayan.ae/.

٢٣- المناطق الحرة توقع اربعة عقود مع شركة اماراتية للاستثمار في خور الزبير،٢١أيار ٢٠١٤، متاح على الرابط الاتي:
http://www.iraqdirectory.com/ar/.
٢٤- موسوعة العراق، دائرة البحوث النيابية، اجمالي ديون العراق الخارجية ٣٩ مليارا دولار، ٢١/اكتوبر/٢٠١٣، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.faceiraq.com/inews.php?id=2129882.
٢٥- وزارة الخارجية العراقية- معلومات عن العراق- متاح على الرابط الآتي:
-http://www.mofa.gov.iq/ab/aboutiraq.
26-http://www.erd.ae.
27-http://www.globalfirepower.com/country.military.strength?Iraq.
28-http://www.mubasher.info/ISX/home-page.
29-http://www.eremnews.com.
30-http://www.kurdsat.tv/almheliya.php.
31-http://basnews.com/ar/Category/List/mod/151.
32-http://www.almustaqbal.com/issues/12/12/2013.
33-http://almasalah.com/ar/.
34 -http://www.alittihad.ae/.
35- http://ar.shafaqna.com.
36-http://fk-news.com.6/2/2015.
37-http://www.skynewsarabia.com.
38-http://www.albayan.ae/.

القسم الثاني: المصادر الانكليزية:

أولا: الكتب (Books):

1- Mohamed Thani Al Rumaithi, Mohamed Helal Al Muhairi, Abu Dhabi Economic Variables Estimates 2012- 2011, Abu Dhabi Chamber ,2012.

ثانيا: التقارير (Reports):

1-UAE in interact, Society of UAE, available at: http://www. Uaeinteract.com.